



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



[16]

الكبتاغون السوري

ملف سياسي وأسئلة ينبغي الإجابة عنها

الافتتاحية

مذكرة التفاهم

المعنى، الأهداف، المآلات

أول ما يُسجل لمذكرة التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية في موسكو يوم الاثنين الماضي 2020/8/31، أنها جاءت نتاجاً لحوار سوري-سوري دون وسطاء، وأنها قدمت بذلك نموذجاً عن كيف يمكن لطرفين سوريين مختلفين أن يقدموا عبر الحوار تنازلات متبادلة، ودون التخلي عن مبادئهما، للوصول إلى قواسم مشتركة.

وهي بذلك تثبت أن السوريين قادرون فعلاً، حين يمتلكون الإرادة السياسية، أن يصلوا إلى تقاطعات وتفاهمات تحل أزماتهم وتوقف المعاناة والكارثة التي استنزفتهم ودمرت بلادهم.

من ناحية ثانية، فإن المذكرة بما تضمنته من بنود، قد وضعت ما يشبه تصوراً عاماً أولاً عن شكل سورية المستقبل، أي أنها ثبتت اقتراحات دستورية توافق عليها الطرفين. انطلقت هذه الاقتراحات من وحدة سورية أرضاً وشعباً، وبنت عليها رؤية مشتركة تتعلق بالمواطنة المتساوية وبالعدالة الاجتماعية وبحل القضية الكردية في الإطار السوري، وبالمسألة الديمقراطية وبشكل الدولة والعلاقة بين المركزية واللامركزية وتوزيع السلطات... وغيرها من القضايا.

إن إحدى أبرز الدلائل على أهمية المذكرة وتأثيرها، هو الهجوم الشرس الذي تعرضت له حتى قبل الإعلان عن بنودها، ومن ذلك الأكاذيب التي قالت بأنها تدعو إلى الفيدرالية وغيرها من الكلام الذي لا أساس له. وهو أمر مفهوم وواضح؛ فالمتشددون من كل الأطراف يرون أنفسهم متضررين من هكذا تفاهم لسببين واضحين، الأول هو أن هذا التفاهم يشكل خطوة كبيرة باتجاه استكمال تمثيل الأطراف السورية المغيبة عن العملية السياسية. والثاني هو أنه وللأسف الأول نفسه فإن المذكرة تشكل خطوة مهمة باتجاه تنفيذ القرار 2254 كاملاً.

يضاف إلى ذلك، أن المتشددين، المحليين والإقليميين والدوليين، لم تعد بيدهم من أوراق اللعب بها، سوى الدفع باتجاه اقتتال جديد بين السوريين عبر الورقة القومية، بعد أن استنفد مفعول الورقة الطائفية، ولذا فإن هذه المذكرة تقطع عليهم الطريق وتفقدتهم هذه الأداة.

إن الأهداف العميقة لمذكرة التفاهم هذه، لا تنحصر في البحث عن سبل ملموسة لتمثيل مجلس سورية الديمقراطية والقوى السياسية في شمال شرق سورية ضمن العملية السياسية، على أهمية هذا الهدف، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة الأولية في تشكيل اصطاف سياسي وطني عريض يملك من المشتركات قدرًا مهمًا يسمح له بالتعاون، لا في المرحلة الراهنة فحسب، بل ويفتح أبواب العمل المستقبلي المشترك أيضاً.

كمحصلة، فإن توقيع مذكرة التفاهم هذه، بمضمونها، وبمكان توقيعها، وما تلاه من لقاء مع الخارجية الروسية بما لذك من دلالات، يشكل نقطة انعطاف مهمة في تطور الأزمة السورية، ومدمكاً أساسياً للوصول إلى الحل السياسي ولتطبيق القرار 2254 تطبيقاً كاملاً، ولتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي الجذري الشامل.

علوم وتقانة

انتشار كورونا في دمشق
63,4%

20

شؤون محلية

مسلسل الحرائق.. فصول
كارثية تضاف إلى كوارثنا

12

حول مذكرة التفاهم

مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا
الديمقراطية و«الإرادة الشعبية»

06

شؤون عمالية

هل تحسب النقابات
للمرحلة القادمة؟

04

حتى تتضح الرؤيا



من منا لم يبتعد عن ازدحام البسطات المنتشرة بكثرة على الأرصفة، ويضطر أن يمشي في وسط الشارع حتى لا يعلق في مناهاتها؟ كثر أيضاً من ينتقدون هذه الظاهرة، ومن يدعون لملاحقتها رغم تعاطف البعض معهم، والجدير ذكره أن هذه الأعمال تتم ملاحظتها بين الفينة والأخرى تحت شعارات التلوث البصري والفوضى على الأرصفة وما إلى هنالك من مبررات لمكافحة هذا النوع من الأعمال.

دمشق، ونقلها إلى أرض مدينة المعارض القديمة وتأمين البيئة المناسبة للمعلنين في هذا المعرض، وإيجاد آلية دعائية لهذه المعارض. بهذا الحل «المسكن» تستطيع وزارة العمل والتأمينات أن تحصى بشكل مباشر العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل، الذين يعملون في هذا المجال، لتعمل على تأمين وظائف لائقة لهم، والتأكيد على منع استغلال هذه التجربة من قبل المالكين «المدعومين» للبسطات.

الحل الحقيقي

إن أي حل لا يراعي مصالح القوى المنتجة بشكل جذري هو حتماً حل ترقيعي، والحل الوحيد لمشاكل كل الشعب السوري هو عبر حل جميع القضايا الاقتصادية ومحاربة الفساد الكبير، والعمل على توزيع عادل للثروة الوطنية يضع مصالح القوى المنتجة في المقدمة، وللوصول إلى هذا الهدف يجب الاستفادة القصوى من كل الثروات والإمكانات في بلادنا، من خلال العمل على إعادة تأهيل المعامل المتضررة وافتتاح مشاريع ضخمة تتولى إدارتها الدولة، بالإضافة لدعم تصنيع المواد الخام، ودعم القطاع الزراعي، وتقديم كافة التسهيلات للمزارعين، وتوجيه نتائجها لراحة الشعب السوري وانتشاله من مأساته.

بطالة وحاجة لكسب الرزق ومكافحة شراسة لإنهاء وجودها دون الالتفات لأسباب الظاهرة الحقيقي، ألا وهي «البطالة» لسنا الوحيدين فسورية ليست البلد الوحيد التي توجد فيها هذه الظاهرة، وهي ظاهرة عامة في كل الدول التي تنعدم فيها العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وآليات المواجهة ذاتها والالتفاف حول الحل الجذري للظاهرة ذاته، ولذلك تجد الحلول المسكنة على الشكل التالي، كنقل البسطات لخارج المدن وتأمين أماكن مخصصة لهم! هذا حل، ولكنه حل مسكن وبدخله الكثير من الأعراض الضارة، ومنها اختيار الأماكن بعيداً عن مداس الأقدام، أي بيع أقل وعودة الابتزاز من قبل الفاسدين الصغار، ولذلك هو حل غير مرض، ولكن من يريد تقديم يد العون لهؤلاء يستطيع ابتكار الحلول، وأنا أرى حلاً مسكناً أيضاً، ولكنه يعتبر آلية مؤقتة ريثما تتكاتف القوى الوطنية والاجتماعية القضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل جذري، ومعها حل مشكلة العاطلين عن العمل حتماً، والاقتراح هو إقامة معارض تسوق شعبية تكون تحت إدارة المحافظة ووزارة العمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وعلى سبيل المثال، الاتفاق مع البسطات المتواجدة في جسر الرئيس والبرامكة في مدينة

رسمية مسؤولة عن المنطقة التي يريد الارتزاق فيها، وهذه الشراكة حتماً تكون على شكل «إتاوة»، على الرغم من قساوة ظروف عملهم، فهي بين لهيب الصيف وصقيع الشتاء وانعدام النظافة، فالعمل في الشارع يحمل في طياته العديد من المشاكل الصحية جراء عدم تواجد وسائل النظافة الشخصية، والكثرة أنهم من جهة معطلين عن العمل ويسعون لرزقهم، ولم يجدوا فرصة عمل تلبي احتياجاتهم الحياتية، ومن جهة أخرى الفاسدون الصغار يستثمرون في نضالهم لكسب الرزق تحت بوابة تأمين الحماية لهم، ولكن عندما تتطاول فقااعات تنظيف المدن ومنع الفوضى فيها، تهرع آليات المحافظة لمصادرة ما هب ودب وترتفع الحماية عن البسطات بلمح البصر من قبل الفاسدين الصغار تحت حجة «القرار من فوق» والجدير ذكره وجود بسطات يمتلكها أشخاص منتفزون في مناطقهم، ولا يتم المساس بهؤلاء أبداً، ويعمل لديهم بائعون يتقاضون أجور يومية تتراوح بين 2500 ليرة سورية و5000 ليرة مقابل اثنتي عشرة ساعة عمل وأكثر، بنفس ظروف العمل التي ذكرناها.

الجوهر قضية بطالة

إذا، الظاهرة في جوهرها قضية

فادي نصري

التلوث البصري والفوضى

من زاوية أخرى، من ينتقدون هذه الظاهرة أو يكافحونها هل يعلمون بأن هذا التلوث البصري والفوضى انعكاس أيضاً لتلوث الفقر والبطالة وفوضى الحاجة، والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة: هل يستطيع بائع بسطة أن يفرد منتجاته بأي حي من أحياء الأغنياء؟ وإن حصل ذلك، ماهي المدة الزمنية التي يستطيع أن يستمر فيها؟ حتماً لن يستطيع وسيلاحق فوراً وستصادر بضاعته وربما يجردها لذلك البسطات يتركز وجودها في أحياء الفقراء وبأماكن عبورهم أيضاً، مثل جسر الرئيس وشارع الثورة، والشيء الذي أريد أن أضع مجهر العدالة فوقه، أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها عدداً كبيراً من أسباب الفوضى، وأولها: البطالة، فالبسطات هي وسيلة رزق للمعطلين عن العمل، فمن هؤلاء من استدان ثمن بضاعته أو شارك معدوم الحال على شاكلته، وقصد «الكريم» كما يقال، ليفترش الأرض ويسعى برزقه، ولكن هل تعتقدون الأمر بهذه البساطة؟ لا فأي بائع بسطة حتى يتمكن من الاستحواذ على متر واحد على أحد الأرصفة عليه أن يشارك الفاسدين الصغار في عدة جهات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



طوابير متعددة سينظم لها طابور البيض

يقول المثل الشعبي: «رضينا بالبين والبين ما رضي فينا» قبل الفقراء على مضض التعامل مع البطاقة الذكية في تأمين المواد الأساسية، مثل: السكر والرز بالأسعار التي حددتها وزارة التجارة الداخلية، بعد أن أصبحت تلك المواد تحلق بأسعارها نحو الأعلى جاعلة المواطن ينتبه في حيرته، ويتساءل: كيف سيؤمن تلك المواد وفي جيبه القليل من النقود التي لا تكفي طعام يوم لعائلته؟ فقد وصل سعر كيلو السكر قبل التقنين إلى ما يقارب الـ 1500 ليرة سورية والشاي مازال سعره في العالالي ما يقارب الـ 16000 ليرة سورية، لهذا قبلنا بالسعر الذي حددته الحكومة عبر البطاقة ولكن وقع المواطن في مصيدة الطوابير الطويلة، التي لا بد له كيما يحصل على حصته من المواد المقتننة أن يقف في طابور يمتد لعشرات الأمتار، لينتظر دوره الذي قد لا يأتي في اليوم الأول من الانتظار، ويحتاج لطابور آخر من أجل ذلك، أي يحتاج لعطلة يوم أو يومين لتأمين مواده، وهذا بحد ذاته له ثمن سيضاف إلى السعر الرسمي لثمن المواد، أي كأنك يا أبا زيد ما غزيت، هذا غير الإهانات التي يتعرض لها الناس ومخاطر الكورونا التي تحملها التجمعات الحاصلة، وينطبق ما قلناه على طوابير الخبز عند الأفران التي هي أكثر إهانة وأشد في مخاطرها الصحية، وإذا لم ترغب بالوقوف لساعات فإن الأمر بسيط بإمكانك الشراء من خارج الفون من شقيرة الخبز بسعر أربعة أضعاف السعر الرسمي لربطة الخبز.

الديمقراطية تطبق بالطوابير بأجل صورها، إن لم ترغب بالوقوف أنت حر وبإمكانك بملء إرادتك وبحريتك التامة يمكنك الشراء من الخارج، وهذا يعتمد على ما يوجد بجيبك من نقود تكون كافية لمثل هذا العمل. الطابور المستجد الذي قد ينظم إلى الطوابير السابقة هو طابور البيض الذي أخذت أسعاره تطير كما تطير أسعار الفرائج واللحم البقري والغنم، ولا راد لأسعارهم لا قرار حكومة ولا قرار صادر عن مجلس الأمن.

البيض أصبح سعره بسعر الذهب من حيث قيمته الاستعمالية، لأن من سيشتريه سيكون مغامراً بقوت أطفاله فالبيضة الواحدة تعادل 150 ليرة سورية حسب الأسعار الرائجة، فهل يعقل أن يشتري بيضتين لوجبة فطور؟ لا نعتقد ذلك! الجوع الكافر أصبح سائداً بفضل السياسات الحكيمية للحكومات، ولن تحل قضية الجوع بطاقتهم وقراراتهم والوقوف في طوابيرهم، الحل الحقيقي في مكان آخر يا جموع الجوع، ستصلون إليه بوعيكم في الدفاع عن لقمتمكم وكرامتكم.

بعض من قضايا العمال..



تعتبر قضايا العمال والعمل من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لأنها مرتبطة مباشرة بالواقع المعاش مباشرة من ظروف اقتصادية واجتماعية، إذ أن العمال يعانون من ظروف معقدة وممتلئة بالمشاكل والهموم، ويعود جزء هام منها إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وكذلك أيضاً ظروف بيئة العمل غير السليمة وطبيعة العمل المعقدة والصعبة، وبالأخص منها: ما يتعلق في الأجور المناسبة التي تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، مما أفقد العمال كثيراً من الحقوق العمالية، مثل: الإجازات والمكافآت، والحوافز، والأجور المناسبة والعادلة، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية، إلخ...

■ نبيل عكام

أما من حيث الأولوية لدى العمال فهي الحصول على أجر عادل يكفل لهم حياة كريمة تلبي متطلبات الحياة المعيشية واحتياجات أسرهم لإعالتهم لها، هذا إضافة إلى حقهم في فرصة عمل لائقة ومناسبة لإمكاناتهم وتطلعاتهم.

الأجور

عند الحديث عن الأجور، نلاحظ أن أكثر أصحاب العمل يستغلون قانون العرض والطلب وارتفاع نسبة البطالة، ويستغلون حاجة العمال للعمل، بدفع أجور متدنية مقارنة بواقع مستوى المعيشة، مستندين في ذلك إلى القانون الذي حدد الحد الأدنى للأجور، حيث حدد القانون الحد الأدنى للأجور الشهرية لقطاع الدولة والقطاع الخاص بأقل من 48 ألف ليرة سورية، بينما معدل الحد الأدنى لمعيشة اليوم قد تجاوز 400 ألف ليرة سورية، ومن الملاحظ

أيضاً، أن أغلب أصحاب العمل لا ينفذون من قوانين العمل - وخاصة عند تسجيل العمال لديهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية - إلا هذا الحد الأدنى من الأجور، حتى لو كانت رواتب العمال لديهم أكثر من هذا الحد، والذي هو أيضاً لا يلبي حتى متطلبات المعيشة الدنيا. ولمواجهة ذلك يحب أن يكون هناك دور نقابي فاعل ومتابعة من وزارة العمل في مواقع العمل، أما النقابات العمالية فعليها أيضاً أن تدعم نضالات العمال وتحركاتهم، وتساهم في توعيتهم، وتعمل على تشكيل قوة ضغط وتأثير من أجل تحقيق أجر عادل ومناسب لتطور مستويات المعيشة، وأن يكون لديها تلك الخطط والبرامج للتدخل

البطالة

أما فيما يتعلق بتوفير وخلق فرص العمل والتشغيل، كذلك أوجب الدستور أن على الدولة توفير العمل لجميع المواطنين القادرين على العمل، وتوفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من

أنواع التمييز، ويات واجباً على الحكومة أن تعمل بالتعاون مع كافة شركائها في سوق العمل على خلق فرص عمل جديدة، بما يتناسب مع عدد الداخلين إلى سوق العمل من الاختصاصات كافة، ويجب عليها أن تضع تلك الخطط والسياسات لإحداث فرص عمل جديدة لتشغيل طالبي العمل في سوق العمل على قاعدة العدالة وتكافؤ الفرص للجميع. وهذا يحتاج لسياسات اقتصادية جديدة مختلفة عن هذه السياسات التي كانت تنتهجها الحكومة وما زالت، أي أننا بحاجة إلى إستراتيجية وطنية تؤمن مصالح البلاد والعباد، وتساهم في التوسع ودعم القطاعات الإنتاجية القادرة على استيعاب عمالة كبيرة،



كوكاكولا تسرح عمالها

قالت شركة كوكاكولا في بلاغ لها يوم 30 آب: إنها تقدمت بعرض تعويض مالي لفائدة 4 آلاف عامل وعاملة من عمالها، مقابل تقديم استقالتهم. ونقلت صحفه أن شركة كوكاكولا للمشروبات الغازية تعتزم تقليص قطاعات استثماراتها من 17 إلى 9 قطاعات فقط، ويعود ذلك إلى تراجع أسهم الشركة بنسبة 13% خلال العام الجاري، بسبب آثار تفشي جائحة كورونا، وما نتج عنها من غلق للملاعب ودور السينما، ما أثر على استهلاك المشروبات الغازية، خاصة وأن هذه التجمعات هي نصف مبيعات الشركة، وقدرت الشركة كلفة التعويضات بعنوان إنهاء الخدمات بين 350 و550 مليون دولار، وستشمل موجة التسريح الأولى أصحاب العقود الجديدة والعمال في كل من الولايات المتحدة وكندا وبرونوريكو.



الأردن - دراسة عمالية

أعلن أحد المراكز المختصة بالشؤون العمالية في الأردن يوم 29 آب عن نتائج دراسة أعدها خصيصاً لتسليط الضوء على وضع العاملين في القطاع غير المنظم، وشرح المركز: أن العاملين في الاقتصاد غير المنظم هم فئات متنوعة غالبيتهم يعملون بأجر، واستندت الدراسة على عينات مسح استهدفت 710 من العمال، وأشارت إلى أن نحو 58,3% من إجمالي العاملين في المؤسسات أو المشاريع المنظمة وغير المنظمة يستلمون أجورهم بانتظام دون تأخير، مقابل 41,7% لا ينتظم أصحاب العمل في دفع أجورهم، ولفت إلى أن 56,1% يعملون أكثر من 8 ساعات في اليوم، منهم 38,8% يجبرون على العمل الإضافي.



الأمم المتحدة

عمال السياحة، قالت الأمم المتحدة يوم 29 آب: إن مئة وعشرين مليون وظيفة في العالم معرضة للفقدان بسبب الجائحة، فيما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أن الفيروس سبب أسوأ حالة ركود عالمي منذ قرابة القرن. وأكدت المنظمة: أن قطاعات السياحة والصناعة وغيرها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تعرضاً لخطر فقدان مواطن الشغل، إذ أكدت أنه في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 تراجعت التدفقات السياحية الدولية إلى أكثر من النصف، وانخفضت عائدات خدمات السياحة الدولية بمقدار 320 مليار دولار تقريباً، ويرى اقتصاديون أن آثار الفايروس وتداعياته على الاقتصاد أشد وطأة من خطورته على الناس، موعزين ذلك إلى صعوبة معالجة الأزمات المالية والاقتصادية التي تمر بها الدول في سنوات قليلة.



الولايات المتحدة - أمازون

تظاهر أكثر من 100 عامل في شركة أمازون، أمام قصر المدير التنفيذي جيف بيزوس، في واشنطن العاصمة يوم 27 آب، وشيدوا مقصلاً خارج باب منزله للاحتجاج على أجور العمل في الشركة، وجاءت هذه التظاهرة بعد أن نشرت مجلة فوربس معلومات عن صافي ثروة بيزوس، والتي وصلت إلى 200 مليار دولار، مما جعله أغنى شخص في التاريخ. وقد أوضحت المجلة ارتفاع إيرادات أمازون وسط جائحة كوفيد-19 بنحو 85 مليار دولار منذ كانون الثاني. وقالت عاملة: بينما يعيش بيزوس أسلوب حياته الفاخر، يعاني العمال في مستودعاته، إنه يكسب كل هذه الأموال على ظهور العمال الأساسيين، يسموننا أبطالاً، لكن لا تجبر البطال على أن يكون بطلاً، نحن لسنا أبطالاً، بل ليس لدينا خيار.

الطبقة العاملة

هل تحسب النقابات للمرحلة القادمة؟



بالأمن الغذائي لمن لا هم لهم سوى تكديس المليارات على حساب فقراء الشعب والغلبة منه.

إذا التجربة تقول ذلك، فما العمل ونحن أمام أوضاع تزداد في شراستها تجاه الفقراء وأمام تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر من حيث نتائجها على مجمل الوضع الذي نعيشه؟

الصراع مع الناهبين ماذا يحتاج؟

إن الصراع مع الناهبين يحتاج إلى رؤية، والرؤية تحتاج إلى موقف، والموقف يحتاج لقوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرت، وهي قادرة أن تكون جزءاً أساساً من هذا الصراع باعتبارها تدافع عن حقوقها ومصالحها، وحقوقها كثيرة وتعرفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولكنها مقيدة بسبب موقفها كشريك مع الحكومة التي تعتبر نفسها والحكومة في مركب واحد، ولكن مركب الحكومة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية في تناقض شديد مع حالة التغيير القادمة التي لابد منها، وبهذا الواقع لابد للحركة النقابية أن يكون في حساباتها ما هو جار من تطورات على جميع الصعد، وموقف النقابات سيتعزز في حال التخلي عن كل ما يمنع العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يروونه مناسباً، وكذلك لحمل المسؤولية والغضب الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة عبر العملية السياسية القادمة، من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقق إلا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعظم عدالة اجتماعية.

التي اعتبرتها النقابات زيادة مجزية، واعتبرها الكثير من الاقتصاديين «الحكوميين» عبر تحليلاتهم الاقتصادية التي أدلوا بها على شاشات التلفزة المحلية تعبيراً عن قوة الاقتصاد السوري ومثاقنته، وهو أقوى اقتصاد بالنسبة للدول المجاورة، والدليل أن الزيادة ستحسن المستوى المعيشي للعمال، وقد جعل بين أيديهم فوائض تمكنهم من «البهنة» التي حرموا منها طويلاً، حيث كانت الزيادة على أجورهم بمثابة وبال عليهم بسبب ضعفها وعدم تناسبها مع الضغوط والحاجات العمالية، وبسبب ارتفاع درجة النهب والاستغلال الواقعة عليهم لأن أجورهم غير محمية من تلك الشرور الواقعة عليهم.

إن هؤلاء «المحليين» لم يكلفوا أنفسهم عناء النزول إلى الشارع لمعرفة رأي أصحاب الأجور وغيرهم من الفقراء، ولو فعلوها لعرفوا أن تحليلاتهم التي أدلوا بها كم هي بعيدة عن الواقع الذي يعيشه أصحاب الأجور ومن في مقامهم.

الحلول ترفيعية لا فائدة منها

إن أوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشي كحال فقراء شعبنا التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً لا تحتاج إلى حلول ترفيعية لتغييرها، كما هو حاصل الآن، وتجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت والدورة الحالية تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم التي تمت زيادتها مؤخراً، حيث تآكلت قبل أن يستلمها العمال، تلك الزيادة التي لا تؤمن للعمال تحسناً في معيشتهم بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها السياسات الحكومية من خلال تخليها عن مهامها الدستورية في تسليم مفاتيح الاقتصاد، وخاصة القضايا الأساس المرتبطة

يشهد الوضع المعيشي على العمال وعموم الفقراء تازماً، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية ومعها تغيير الأسعار أيضاً، ومع تغيير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

■ عادل ياسين

مراقباً في أحسن الأحوال، والمتحكم الحقيقي هو من يستورد المواد ويسعرها ويوزعها بالأسعار التي يراها مناسبة من وجهة نظر مصالحه، وبالتالي يحقق من الدورة المالية هذه الأرباح الكبيرة من جيوبنا وعلى حساب لقمة عيشنا.

تصريحات بمثابة زوبعة في فنان

إن التصريحات المتكررة المرافقة لجملة الإجراءات تلك من الحكومة وخبرائها لم تعد تقنع لا الصغير ولا المقطع بالسريع، وتعكس حجم العجز الحكومي في إيجاد حلول حقيقية لتقديم للشعب السوري من أجل تحسين مستوى معيشته وإخراجه من دوامة العنف المعيشي المطبقة عليه، والسبب المباشر للمأزق الكبير الذي تعيش فيه هو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت إمكانياتها جرأاً عمليات النهب الكبيرة للثروة التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من الشرائح والطبقات التي تن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي، ليس هذا وحسب، بل إن البلب بدأ يصل إلى ذوق أخرى، مثل: الصناعيين والصناعيين أصحاب المنشآت الكبيرة والمتوسطة الذي يعبرون عن أوضاعهم الصناعية، وحجم العراقيل وإعاقة استمرارهم في الإنتاج وتشغيل العمال التي تضعها الحكومة في طريقهم.

في الزيادة الأخيرة للأجور تمت النقابات على الحكومة ألا تأكل الأسعار تلك الزيادة

الحكومة أمام هذا الواقع الذي أصبح على شفير الهاوية وينذر بكارث اجتماعية وإنسانية، تدلي بدلوها الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الإجراءات الشكلية التي لا تغير من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، وعلى سبيل المثال طرحت مؤخراً لموظفي الدولة شراء مستلزماتهم الغذائية ومستلزمات أطفالهم المدرسية بواسطة قروض كل من الحلول التي تفتق عنها الذهن الحكومي، وهذا مخرج للحكومة- كما تعتقد- من مأزقها تجاه المتطلبات والمطالبات المتكررة بضرورة تحسين الوضع المعيشي، وطرحت أيضاً نشرة يومية للأسعار، وتوعدت البائعين بأنها ستعاقب كل من يخالفها بإجراءات صارمة، مع أن الذي يحدد الأسعار في الأسواق ليس تلك النشرة، بل من يطرحها في الأسواق، ومن يجلبها من الخارج وفقاً لسعر الصرف المتغير.

هبوط وصعود الدولار

السؤال هو: عند هبوط سعر الدولار بالنسبة لليرة هل تتغير معه الأسعار هبوطاً أم تبقى على حالها؟ التجارب التي مررنا بها تقول: إن الأسعار لا تتغير بحالة الهبوط وعند الصعود تصعد معه، والسبب في هذا أن الحكومة غير قادرة على التحكم والسيطرة على الأسواق، وما يدور فيها ويكون دورها

شرق المتوسط والانتقال بين مرحلتين..



رغم المحاولات التي يجري بذلها من أطراف دولية عدة لتهدئة التصعيد المستمر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تستمر الأزمة في التفاقم على نحو يهدد المصالح العميقة لدول المنطقة دولاً وشعوباً.

■ إعداد: سعد خطار

رداً على «المسح الزلزالي» الذي أجرته سفينة الأبحاث التركية «Oruc Reis» في منطقة تطالب بها اليونان أيضاً، بدأ الاتحاد الأوروبي في التحضير لعقوبات واسعة ضد تركيا «بسبب جهودها في التنقيب عن الغاز في منطقة متنازع عليها في شرق البحر المتوسط».

وفي حال عدم إمكانية حل النزاع بالوسائل الدبلوماسية، قال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل: «سيبدأ الاتحاد الأوروبي في تجهيز قائمة بالعقوبات المحتملة التي يمكن أن توجه إلى الأفراد، ولكن يمكن توسيعها لتشمل الأصول والسفن، بالإضافة إلى تقييد وصول تركيا إلى الموانئ والتجهيزات الأوروبية».

خلفية التصعيد

تجري قيادة «الناثو» وكبار المسؤولين في الدول المشاركة في النزاع محادثات هاتفية منتظمة لمناقشة التوترات الحالية في المنطقة، في وقت تواصل فيه أنقرة خططها الاستكشافية في شرق البحر الأبيض المتوسط، مؤكدة أنها عازمة على الاستفادة من أية موارد تنتمي، من وجهة نظر القيادة

التركية، لأنقرة في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود.

وفي الأونة الأخيرة، بدأت فرنسا تلعب دوراً نشطاً بشكل متزايد في الصراع مع تركيا، خاصة بعد اندلاع التوترات بين البلدين بسبب الحرب في ليبيا، وبعض التوترات العسكرية بين سفن حربية فرنسية وتركية في البحر المتوسط مؤخراً. كما اشتدت الخلافات بين الجانبين بعد أن قررت فرنسا الانضمام إلى تدريبات عسكرية مع إيطاليا واليونان وقبرص في شرق المتوسط.

وزاد في تعقيد الوضع مصادقة البرلمان اليوناني في السابع والعشرين من آب الماضي على اتفاقية بحرية وقعتها اليونان مع مصر في وقت سابق، لتحديد الحدود البحرية بين الجانبين. وأثار الاتفاق غضب تركيا «لأنه ينتهك الجرف القاري ويتداخل أيضاً مع المناطق البحرية التي اتفقت عليها تركيا مع ليبيا مؤخراً»، حيث ترسم هذه الاتفاقية أيضاً الحدود البحرية لإيطاليا واليونان، وتؤكد حقوق الصيد للجزر اليونانية في البحر الأيوني «هو الجزء من البحر المتوسط الذي يفصل اليونان عن إيطاليا». وأشار المتحدث باسم الحكومة اليونانية، ستيليوس بيتساس، إلى أن التصديق كان مستعجلاً «نظراً لأنشطة تركيا غير القانونية».

إطفاء الحرائق

حتى الآن، لا تزال معظم التحليلات حول أسباب التصعيد في شرق المتوسط تعود إما للأهمية الجيوسياسية الكبيرة للمنطقة، وإما للموارد الكبيرة التي يتم الحديث عن وجودها في هذا الحيز الجغرافي، إلا أنه نادراً ما يجري تسليط الضوء على عنصر بالغ الأهمية في التحكم بعملية التصعيد الجارية، وهو أن هذا التصعيد إنما يجري في ظل انسحاب سريع للولايات المتحدة من المنطقة، مما يُمَيِّق الرغبة لدى مجموعة واسعة من دول المنطقة لمحاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ فيها، وهو ما يساهم في طبيعة الأحوال بدفع دول المنطقة إلى تشكيل تحالفات وتكتلات لمواجهة بعضها بعضاً. «في مقابل اليونان وفرنسا وقبرص، تحاول تركيا مؤخراً خلق نوع من التكتل مع أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا».

وفي انسحابها السريع هذا، تحاول الولايات المتحدة خلط الأوراق في منطقة شرق المتوسط، بهدف تصعيد الفوضى بين دولها إلى الحد الذي يسمح بعرقلة الحضور القوي للمشاريع الأخرى المرتبطة بالقوى الدولية الصاعدة، حيث يسمح هذا النوع من الفوضى للولايات المتحدة التي تضطر إلى تركيز قواها اليوم أكثر على شرق آسيا والداخل الأمريكي بأن تسير الأمور في المنطقة كما لو كان الأمريكي حاضراً فيها، وأن تدفع دول المنطقة للانتظار طويلاً قبل أن ترى ثمار المشاريع الواعدة على غرار مبادرة «الحزام والطريق» والمشروع الأوراسي. وفي مقابل هذه المحاولة الأمريكية، يبدو واضحاً نهج القوى الصاعدة في التعاطي مع مسألة التصعيد في المنطقة، حيث لا

تزال تسير في استراتيجية إطفاء الحرائق، ودفع الخلافات والتباينات بين الدول للحل عبر الحوار فيما بينها. وفي هذا الإطار، لا بد من تسليط الضوء على التجربة التي خاضتها الدول الصاعدة، الصين وروسيا تحديداً، ضد مشروع الفوضى الأمريكي في قطاعات واسعة من آسيا، حيث تركزت الجهود الصينية الروسية المشتركة على الدفع في اتجاه الحلول السياسية من جهة، وعلى تشكيل التحالفات والتكتلات السياسية والاقتصادية الجامعة لدول المنطقة، مما يساهم في جعل أية مسألة خلافية بين دولتين أو أكثر من دول المنطقة مسألة يمكن حلها تحت المظلات الإقليمية المتعددة، التي يجري إنشاؤها بهدف إبعاد اليد الأمريكية عن العبث بأمن المنطقة وشعوبها، ومنع محاولات تهديد تخوم الصين وروسيا من خلال العمل الغربي على خلق بؤر التوتر حولها.

على هذا النحو، وجدت دول آسيا طريقها لخلق أرضية لتنظيم عدد كبير من الخلافات البيئية، ورغم أن الولايات المتحدة لا تزال تحاول عرقلة هذه الجهود عبر مواصلة تأليب الدول بعضها على بعض، لكن هذه الأرضية المتمثلة اليوم في منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فضلاً عن العديد من المبادرات الاقتصادية الجزئية التي تقودها الصين وروسيا، لا تزال تثبت فعاليتها في كبح جماح واشنطن، مما يسمح بالقول إن لدى القوى الصاعدة القدرة على إيجاد تجربة مماثلة في شرق المتوسط، تضع حداً لمشروع الفوضى فيها وتدفعها نحو الانتقال من العالم القديم الذي تزعمته الولايات المتحدة، إلى العالم الجديد بأقل قدر ممكن من الخسارات التي يمكن تجنبها.

التصعيد يجري في ظل انسحاب سريع للولايات المتحدة من المنطقة مما يُمَيِّق الرغبة لدى مجموعة واسعة من دول المنطقة لمحاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ فيها

مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية

1



يؤكد الواقع الراهن والأزمة التي تعيشها سوريا في عامها العاشر، على أنها أزمة بنيوية أضيفت إليها تعقيدات التدخل الخارجي والمراهنة عليه، وأن جميع الخيارات الأمنية والعسكرية، كان مصيرها الفشل. وأمام هذا الواقع المأساوي والمعاناة التي يعيشها السوريون من قتل واعتقال وخطف وتهجير وأوضاع معيشية مزريّة، وأمام حرب الاستنزاف التي دمرت البنى التحتية والمجتمعية لشعبنا، بات من الضروري أن تتحرك جميع القوى الوطنية الديمقراطية للعمل المشترك على وقف هذه المأساة وهذا التدمير. وانطلاقاً من المسؤولية التاريخية تجاه الأوضاع الكارثية التي تمر بها المنطقة وبلدنا سوريا، ومن أجل تحقيق التغيير الجذري الديمقراطي، السياسي الاقتصادي الاجتماعي الشامل؛ فإن حزب الإرادة الشعبية ومجلس سوريا الديمقراطية «مسد»، وبناء على لقاءات ثنائية جرت مؤخراً، وكذلك بناء على تقاطعات فكرية وعملية سابقة، قد توصلوا إلى التفاهم على نقاط أساسية هي:

وحدة سوريا وسيادتها الإقليمية.

رابعاً: إن الإدارة الذاتية لشمال وشرقي سوريا ضرورة موضوعية وحاجة مجتمعية متعلقة بظروف البلد وحاجات المنطقة التي أنتجت الأزمة الراهنة، ومن المهم الاستفادة من تجربة الإدارة الذاتية إيجاباً وسلباً، كشكل من أشكال سلطة الشعب في المناطق، ينبغي تطويره على المستوى الوطني العام، وفي إطار التوافق بين السوريين، وبما يعزز وحدة الأراضي السورية وسيادة دولتها ونظامها الإداري العام.

خامساً: الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية العامة التي ينحصر بها حمل السلاح ولا تتدخل بالسياسة. وينبغي أن تكون قوات سورية الديمقراطية، التي أسهمت بشكل جدي في الحرب على الإرهاب وما تزال تعمل على تعزيز العيش المشترك، منخرطة ضمن هذه المؤسسة على أساس صيغ واليات يتم التوافق عليها.

وبناء عليه، اتفق الطرفان على تعزيز التواصل والتنسيق على المستوى السياسي العام، وعلى مستوى العمل المباشر؛ ويؤكد الطرفان على ضرورة العمل المشترك لضمان إشراك مجلس سوريا الديمقراطية في العملية السياسية بكافة تفاصيلها وعلى رأسها اللجنة الدستورية السورية.

■ موسكو، 31/8/2020

مجلس سوريا الديمقراطية
عنه: رئيس الهيئة التنفيذية
السيدة إلهام أحمد

حزب الإرادة الشعبية
عنه: عضو هيئة رئاسة المجلس المركزي،
أمين الحزب
د. قدري جميل

أولاً: إن سوريا الجديدة، هي سوريا موحدة أرضاً وشعباً. وهي دولة ديمقراطية تحقق المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وتفتخر بكل مكوناتها «العرب، الكرد، السريان الآشوريين، التركمان، الأرمن، الشركس» وترى في تعدد الهويات عامل غنى يعزز وحدتها ونسيجها الاجتماعي. دستورها ديمقراطي يحقق صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية التي تضمن ممارسة الشعب لسلطته المباشرة في المناطق وتحقق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروات والتنمية في عموم البلاد، والمركزية في الشؤون الأساسية «الخارجية، الدفاع، الاقتصاد».

ثانياً: إن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الأزمة السورية، وهو الحل الذي يستند إلى سيادة شعبها بكل مكوناته وحقه في تقرير مصيره بنفسه، عبر الحوار. وفي هذا الإطار فإن الطرفين يدعمان ويعملان لتنفيذ القرار 2254 كاملاً بما في ذلك تنفيذ بيان جنيف وضم منصات المعارضة الأخرى إلى العملية السياسية السورية بما فيها مجلس سوريا الديمقراطية، بوصف هذا القرار أداة لإنفاذ حق الشعب السوري في استعادة السيادة السورية غير المنقوصة، والعمل على إنهاء كل العقوبات وكافة أشكال الحصار المفروضة على الشعب السوري وتسييس المساعدات الإنسانية، وإنهاء كل الاحتلالات وكل أشكال التدخل الخارجي وحواملها المختلفة، وصولاً إلى خروج كافة القوات الأجنبية من الأرض السورية.

ثالثاً: إن دولة المواطنة المتساوية المأمولة في سوريا تؤكد على التنوع المجتمعي السوري، والالتزام بإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا وفق العهد والمواثيق الدولية والإقرار الدستوري بحقوقهم، وبالحقوق القومية للسريان الآشوريين وجميع المكونات السورية ضمن

خبر الخارجية الروسية عن اللقاء مع وفدي الإرادة ومسد

نشر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية الخبر التالي حول اللقاء المشترك الذي عقده وفدا الإرادة الشعبية ومجلس سوريا الديمقراطية مع ممثلي الخارجية الروسية ظهر اليوم الإثنين:



نحن قوى مختلفة
والشطرة هي
كيف تستطيع
القوى المختلفة
صياغة التفاهمات
عبر تدوير الزوايا
الحادة دون
أن تتخلى عن
مواقفها المبدئية
الأولى

■ ترجمة قاسيون

وفي الوقت نفسه أعاد لافروف التأكيد على استعداد روسيا الثابت لمواصلة تعزيز حوار شامل وبناء بين السوريين من أجل الاستعادة السريعة لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وتعزيزها، وتهيئة الظروف للعيش المتناغم والتنمية لجميع المكونات العرقية والدينية في المجتمع السوري

أطلع كل من إلهام أحمد وقدرى جميل السيد لافروف على مذكرة التفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية التي وقعاها عقب نتائج اتصالاتهما في موسكو.

«استقبل وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي لافروف في 31 آب مجموعة من شخصيات المعارضة السورية المكونة من ممثلين عن شمال شرق سورية وجبهة التغيير والتحرير، برئاسة الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية إلهام أحمد، وعضو رئاسة المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، وأمينه، د. قدري جميل

نوقشت خلال الاجتماع قضايا الساعة المتعلقة بتسوية سورية عن طريق التوصل إلى اتفاقات سورية شاملة على أساس أحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254



2

د. جميل: المذكرة تعني أن بدء الحل قد اقترب جداً



أجرت العديد من القنوات الفضائية والصحف والمواقع الإلكترونية لقاءات مع رفاق قياديين في حزب الإرادة الشعبية، للتعليق على مذكرة التفاهم الموقعة بين الحزب وبين مجلس سورية الديمقراطية يوم 31 من الشهر الماضي في موسكو. من بين هذه الوسائل الإعلامية: «روسيا اليوم»، رونا، تلفزيون سورية، صحيفة الشرق الأوسط، باسنيوز، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، وكالة هاور، الحل نت، وغيرها... وفيما يلي، وتجنباً للتكرار، نورد الأفكار الأساسية التي عبّر عنها د. قدي جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، في لقاءاته المختلفة...

إعداد قاسيون

حول أهمية المذكرة وأهمية توقيتها

تأتي أهمية هذه المذكرة، أولاً: من أن الظروف الموضوعية قد نضجت أكثر من اللازم للبدء بحل الأزمة السورية. هناك استعصاء واضح في مسار جنيف وهدفنا هو تطبيق 2254، أي أننا نريد إحياء مسار جنيف وإزالة كل العراقيل التي تقف في وجهه، لذلك التزمنا في الفقرة الختامية من النص المشترك للمذكرة بإدخال مسد إلى العملية السياسية، عبر مسار جنيف واللجنة الدستورية، وتعهدها أن نبذل جهوداً في هذا الاتجاه. لذلك فما نقوله هو أن الظروف قد نضجت من ناحية موضوعية، ولكن هناك استعصاء من ناحية ذاتية، والكل يبحث عن مخرج. من يريدون التعطيل يبحثون عن طرق للتحايل وزيادة الالتفاف والتعقيد والتعطيل، والبعض المخلص الشريف الوطني يبحث عن مخرج عبر الانفتاح على أوسع طيف ممكن من القوى التي أزيحت عن العملية بشكل غير عادل، محاولاً إدخالها إلى هذه العملية كي تنتشط وتستعيد حيويتها. بذلك يمكن إخراج العملية السياسية من غرفة الإنعاش. لذلك أهمية هذه المذكرة كبيرة جداً، وأستطيع أن أقول إنها مثال جديد ضمن الأزمة السورية للتعامل بين قوى مختلفة، وهي يمكن أن توازي القول إن عملية بدء الحل السياسي قد اقتربت جداً. بالنسبة لمكان التوقيع، فإنه كان ضرورة موضوعية لأننا لم نجد مكاناً آخر للاجتماع في عصر الكورونا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن موسكو ملتزمة بالحل السياسي، وسهلت عقد اللقاءات بيننا، ولم تتدخل لا من قريب ولا من بعيد، لا بأولها ولا بأخرها في صياغة مذكرة التفاهم.

● التأثير المتوقع للمذكرة على اجتماعات جنيف؟

نتمنى أن تؤثر إيجاباً، هذا ما نطمح إليه، ولكن إلى الآن فإن معظم القوى المشاركة في جنيف متناقلة بحركتها، وليست مستعجلة، لكن الشعب السوري مستعجل، لأن الشعب

السوري تعب. بالعودة للمذكرة، لا أريد المبالغة والقول: إننا توصلنا لها بسهولة، بل كان هناك جهد غير قليل للوصول إليها. وهذا أمر طبيعي؛ نحن قوى مختلفة، والشرطة هي كيف تستطيع القوى المختلفة صياغة التفاهات عبر تدوير الزوايا الحادة دون أن تتخلى عن مواقفها المبدئية الأولى، لا أحد تخلى عن هويته، ولكن عبر الحوار استطعنا أن نصل إلى قاسم مشترك أدنى بيننا في قضايا رئيسية، وللحقيقة، لم يكن هذا القاسم متدنياً في كثير من الأحيان، بل كان أحياناً عالياً وعالياً جداً. لذلك أعتقد بأن هذه الوثيقة تصلح كنموذج للتفاهم بين القوى المعارضة السورية التي تكفر وتخون إلى الآن بعضها البعض، وتصلح أيضاً كنموذج للتعامل بين النظام والمعارضة. ماذا يعني اتفاق؟ ماذا يعني توافق؟ ماذا يعني مذكرة تفاهم؟ أي أن كل طرف يدخل برؤيته وبرنامجه ويخرجون جميعاً بشيء ثالث يختلف عن الأول والثاني، يختلف عن طريقة الدخول، لأنه عبر النقاش نصيغ مواقف مشتركة، ولا سنكون بخانة المنطق الأحادي الذي يرفض الآخر: «إما أن توافق على ما أريد أو أنني لن أوافق على شيء». هذا ليس عمل، هذه المشكلة، هذه العقلية، العقلية الأحادية - عقلية الحزب الواحد، هي عقلية قوية في بلادنا نتيجة ضعف ثقافة الحوار، نتيجة الانخفاض المربع في مستوى الحريات السياسية تاريخياً، ثقافة الحوار وفن التوافق الذي قلت إنه ضعيف ما يزال كذلك. ولكن نحن استطعنا مع مجلس سورية الديمقراطية وممثليه الأكارم في لجنة الصياغة - في اللجان التي شاركت في النقاش استطعنا - أن نصنع نموذجاً جديداً، هذا النموذج الجديد مطلوب أن يحتذى وأن يؤخذ به، أن يجري تعميق دراسته للتعامل لاحقاً بين الجميع على هذا الأساس.

إشراك المبعدين... الجراة السياسية

كلامنا عن إشراك المبعدين عن العملية السياسية ليس جديداً، منذ أول لحظة في جنيف طالبنا بإشراك من تم إبعادهم... ولكن أين الجديد؟

«الفيدرالية/ اللامركزية»... تشويه مقصود

تعرضت المذكرة لحملة تشويه عبر القول: إنها تدعم الفيدرالية واللامركزية وتهدد وحدة سورية، وهو كلام عار عن الصحة، الاتفاق طالب بمعادلة متوازنة لدولة مركزية فيها مساحة واسعة للامركزية لكل المناطق البعيدة عن المركز، من حوران إلى الحسكة. وظيفة هذا التشويه هي إثارة صراع عبثي وفتنة بين القوى السورية، فيما بينها لتأخير الحل. والحريصون على الحل وعلى خروج سورية من كارثتها لا ينبغي أن يعتبروا المذكرة موجهة ضدهم، بل عليهم أن يعتبروها خطوة إضافية تصب في إطار العمل الوطني للخروج من الأزمة.

موقفنا من المركزية واللامركزية ليس وليد اليوم؛ نحن من الأساس نقول إن سورية تحتاج إلى لا مركزية واسعة، ولكن أيضاً إلى مركزية قوية. السؤال هو كيف نصل إلى الخلطة السحرية التي نريدها بين المركزية واللامركزية؟ وضعنا العمود الفقري لذلك في مذكرة التفاهم.

الجديد هو طريقة التعامل مع المسألة، والتي سماها الأستاذ رياض درار الجراة، أي الوصول إلى توافقات ليس عبر الإصرار على المواقف السابقة بل عبر تقديم تنازلات متبادلة لكي نصل إلى بعضنا البعض، وهو ما جرى. وبالحديث عن الجراة التي قصدها الأستاذ رياض، أعتقد أيضاً أنها تكمن في جانب آخر: منذ بدأت تظهر ملامح الاتفاق بالنقاش، قلت لهم: والله إذا توصلنا إلى اتفاق واتضح أنه سيتم التوقيع عليه، سأقترح توقيعه فيزيائياً في موسكو، وسأعمل على أن تستقبل الخارجية الوفدين بزيارة مشتركة، وكانت الوثيقة لم تنته بعد، هنا الجراة، اقترحنا شيئاً لم يكن قائماً، ولكن قدرنا أنه من الممكن أن يكون، والذي حصل فعلاً سأخبركم الآن - ولا أفشي سرًا - أن الوزير لافروف أعجب بالوثيقة وتعهده بدعمها وتعهده بالعمل بدعم الحوار بين كل السوريين، وتعهده بالعمل لإقناع ملف المتغيبين عن العملية السياسية.

دور موسكو في تقريب وجهات النظر؟ لم تلعب موسكو أي دور في تقرير تقريب وجهات النظر، نحن لعبنا دوراً في تقريب وجهات النظر بين بعضنا البعض. موسكو لم يكن لديها علم بالحوار، أعلمت بنتائجها هي أولاً. ولكن موسكو مشكورة وفرت لنا مساحة من أجل الإعلان عن المذكرة. نحن أردنا أن تتوفر للمذكرة الظروف المناسبة لكي تخرج بأحسن حلة وبأحسن شكل، وهذا الذي جرى. موضوعياً فعلاً، لا يوجد مكان للاجتماع إلا موسكو، الدنيا مغلقة والوصول لموسكو

الجديد هو طريقة التعامل مع المسألة، والتي سماها الأستاذ رياض درار الجراة، أي الوصول إلى توافقات ليس عبر الإصرار على المواقف السابقة بل عبر تقديم تنازلات متبادلة لكي نصل إلى بعضنا البعض، وهو ما جرى. وبالحديث عن الجراة التي قصدها الأستاذ رياض، أعتقد أيضاً أنها تكمن في جانب آخر: منذ بدأت تظهر ملامح الاتفاق بالنقاش، قلت لهم: والله إذا توصلنا إلى اتفاق واتضح أنه سيتم التوقيع عليه، سأقترح توقيعه فيزيائياً في موسكو، وسأعمل على أن تستقبل الخارجية الوفدين بزيارة مشتركة، وكانت الوثيقة لم تنته بعد، هنا الجراة، اقترحنا شيئاً لم يكن قائماً، ولكن قدرنا أنه من الممكن أن يكون، والذي حصل فعلاً سأخبركم الآن - ولا أفشي سرًا - أن الوزير لافروف أعجب بالوثيقة وتعهده بدعمها وتعهده بالعمل بدعم الحوار بين كل السوريين، وتعهده بالعمل لإقناع ملف المتغيبين عن العملية السياسية.

الموقف التركي

جرى إخبارنا البارحة عبر الإعلام، وحتى قبل صدور المذكرة، باحتجاج الخارجية التركية العلني. كنت أتمنى في حال كانت الخارجية التركية حساسة جداً اتجاه مجلس سورية الديمقراطي، أن تظهر حساسيتها هذه ليس فقط لدى لقاء مسد مع لافروف ومع الخارجية الروسية، ولكن أيضاً خلال اللقاءات العديدة التي أجراها مسد مع الأمريكيين، في حينها أين كان الأتراك؟ لماذا كانوا نائمين؟ لماذا لم يعبروا عن استيائهم؟ حتى أن جاويش أوغلو بلغ به الأمر أنه طلب إلغاء اللقاء الروس «أخوها بطولة بال». وأعتقد أن هذا الأمر لمصلحة كل شعوب المنطقة، أن تتم تهدئة الأمور. بكل الأحوال يبدو الموقف الرسمي التركي حتى الآن متشجعاً من الاتفاق، على الرغم من أن هذا الاتفاق يمثل خطوة مهمة في ضمان وحدة سورية التي ينادون بها ضمن أستانا. لذلك نرى أن موقفهم غريب وغير مفهوم حتى من وجهة نظر متطلبات أمنهم القومي. ولكن بكل الأحوال، لا يمكن لتركية، ولا يحق لها، أن تمنع اشتراك طرف سوري في العملية السياسية السورية.

هذا النقاش أخذ وقتاً لأنه عندما نتكلم بالمركزية فوراً يظهر خوف عند المتلقي الذي يعيش في المناطق البعيدة عن المركز



معادلة ذهبية بين المركزية واللامركزية



مركزية ولا مركزية

نحن طرحنا رأينا بالفعل في هذا الموضوع ضمن اللجنة الدستورية بجولتها الأولى، وهذا الموقف ليس جديداً من جهتنا، وهو باختصار: مركزية مطلقة كما كان عليه الأمر في سورية تعني دولة بلا شعب، دولة بشعب لا حقوق له، إذا كانت نسبة المركزية ستبقى كما كانت عليه قبل الأحداث. نسبة المركزية هذه هي أحد أسباب الأحداث والتعقيدات التي جرت في البلاد. من جهة أخرى، إذا كانت المركزية المطلقة مشكلة وأدت إلى كارثة، فأيضاً اللامركزية المطلقة مشكلة من نوع ثان، اللامركزية تعني شعب بلا دولة، لذلك نحن بحثنا عن نقطة التوازن بين المركزية واللامركزية، وكما رأيتكم بالوثيقة أن الأمر هو مركزية دولة ديمقراطية، ماذا يعني؟ يعني المركز منتخب ديمقراطياً، هذا المركز صلاحياته في مجال السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد متفق عليها، ولكن لا يجوز أن تبقى الصلاحيات في المناطق كما كانت سابقاً، يتدخل المركز في كل التفاصيل في الدبلوماسية وفي عامودا وفي القامشلي وفي حوران، في كل الأمور التي تجري في كل حارة وكل مخفر. يجب إعطاء السلطة للشعب بكل معنى الكلمة، من هنا فإن تجربة الإدارة الذاتية في الجزيرة لها إيجابياتها ولها سلبياتها، يجب الاستفادة منها، وهي يمكن أن تكون نموذجاً، وأنا لا أتكلم عن الإدارة عندما أتكلم عن الإدارة الذاتية. اللامركزية التي نتحدث عنها ليس المقصود بها شمال شرق سورية، بل نقصد كل سورية، هذه التجربة يجب أن تعمم. بمعنى آخر، الدستور القادم يجب أن يجد نقطة التعادل، نقطة التوازن الذهبية بين المركزية واللامركزية. مركزية مطلقة مشكلة ولا مركزية مطلقة مشكلتان. لذلك موقفنا هو الذهاب نحو النقاش بهذه القضية والاتفاق بيننا على كل التفاصيل التي يمكن أن تغني بالنقاش بين كل السوريين، لأن موضوع



في المناطق التي كانت تسمى نائية ثم نامية هناك إهمال تاريخي لماذا هي مهمة؟ لأن المركز الذي عاث فيه الفساد كان يريد أكبر قدر ممكن من الموارد

سراً: أن هذه إحدى النقاط التي أخذت وقتاً طويلاً بالنقاش بيننا وبين مجلس سورية الديمقراطية حين التحضير لهذه الوثيقة، أخذت وقتاً وتستحق أن تأخذ كل هذا الوقت، وأنا مسرور جداً لأن الوقت لم يضع عبثاً، لأننا وصلنا إلى صيغة أولية صحيحة، وضعنا فيها المعادلة بين موضوع المركزية واللامركزية في مستقبل سورية. وأعتقد أن هذا الموضوع بهذا الشكل سيحصل على رضا الكثير من السوريين والتفاهم حوله.

مثل مسد والإرادة الشعبية. هذه القضية هي برسم كل الشعب السوري عبر طاولة المفاوضات، لأن رسم خريطة اللامركزية فيه آلاف الخطوط، أنا لا أبالغ حين أذكر رقم آلاف وهذا قلته عدة مرات: لا يمكن أن يحل هذه المسألة غير السوريين أنفسهم المطلعين على الوضع بمناطقهم، واختصاصيون جيدون كي نستطيع أن نحلها. هذه وجهة نظر عبرنا عنها، ولا أخفي عليكم



قوات سورية الديمقراطية؟

بما يخص قوات سورية الديمقراطية، تكلمنا عن مبدأ واضح في المادة الأخيرة من المذكرة، هذا المبدأ هو أن الجيش هو الحامل الشرعي الوحيد للسلح، وقوات سورية الديمقراطية يجب أن تكون جزءاً منه، وأن الآليات لتنفيذ هذه المهمة تبحث لاحقاً، وعندما تتضح الظروف لبحثها أي عند النقاش الجدي للحل السياسي. الآن لا يمكننا أن نبحث الآليات، وأنا ضد أن تترك قضية من هذا النوع لطرفين هما النظام وقسد، فهذه قضية سورية جامعة. طبعاً سيكون لقسد والنظام وزن كبير في تحديد مسار حل هذه المسألة، ولكن هذه القضية يشارك في حلها جميع السوريين عبر عملية المفاوضات الجارية.

الأمريكي يلعب على حبال عديدة ويمكن أن يقع ويكسر رقبتة

هواجس ومخاوف من الإدارة الذاتية

المشاركة الشعبية هي فعلاً أوسع مقارنة مع الماضي. هي ليست مكتملة - وليست مثالية، ويمكن أن تكون هناك ملاحظات كثيرة عليها، ويمكن أن تكون قد ظهرت نزعات الهيمنة عند هذا الطرف أو ذاك، وهي مرض مستشر في سورية، ولكن التجربة كخبرة في إدارة التنمية وإدارة المناطق وصلاحيات الأهالي والهيئات المنتخبة اتجاه الجهات التنفيذية الموجودة في مناطقها، هي تجربة مهمة يجب تعميمها - يجب دراستها اختزالها وتعميمها.

إلى جانب ذلك أريد أن أقول لك شيئاً لا يتكلم عنه أحد كثيراً: في الإدارة الذاتية، صاغوا قوانين مدنية جديدة متقدمة جداً على مجموع القوانين السورية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وهذا الأمر عملياً استطاعوا حله، وقاموا بخطوة كبيرة أعتقد بالذات هذه النقطة يجب أخذها بعين الاعتبار والاستفادة منها؛ دراسة كيفية الاستفادة منها على المستوى السوري، أي عندما تستطيع تطبيق القوانين المدنية المتعلقة بالعائلة والأسرة والزواج والمرأة والخ... هذه قضايا مهمة جداً. نحن هنا محنطون منذ ما بعد الاستقلال، توقف التطور في هذا المجال قانونياً - تشريعياً.

الهواجس هي هواجس، يعني شكوك، والشك لا يقطع إلا اليقين، واليقين لا يأتي إلا بالتجربة. يجب أن نخوض التجربة كي نتأكد من الهواجس؛ إما أن نلغظها وإما أن نؤكد. أول ثلاث كلمات من مذكرة التفاهم بالفقرة الأولى تؤكد على وحدة سورية وسيادتها، والرفاق في مجلس سورية الديمقراطية ملتزمون بذلك. الهواجس الموجودة عند الآخرين يجب تبديدها، ولن يبديدها إلا السلوك العملي للجميع اتجاه الجميع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى الإدارة الذاتية هي بكلام آخر، إذا كنت جريئاً بالطرح، هي الإدارة المحلية المطورة، لأنه لدينا قانون إدارة محلية، وهو قانون لم يجر تفعيله لأن المركز وهيئته على الإدارات المحلية منعها من أخذ صلاحيات فعلية، الصلاحيات كانت ممركة بيد الأجهزة، وخاصة الأمنية، التي كانت تملّي على الإدارات المحلية كثيراً من الأمور، والأهم من ذلك، طريقة انتخاب الإدارات المحلية التي جعلتها غير قادرة وعاجزة عن ممارسة مهامها، الانتخابات لم تكن ديمقراطية كثيراً، إذا أردت أن أكون دبلوماسياً في القول.

في تجربة الإدارة الذاتية الحالية أعتقد أن



فيتو أمريكي/ تركي؟

بين الجميع، ولكن الذي يلعب على حبلين تكون آخرته وخيمته، فكيف إذا كان سيلعب على عدة حبال بأن الواحد؟ يجب أن يكون أكروبات ماهر جداً، وحتى الأكروبات يمكن أن يقع وتتكسر رقبتة.

الأمريكان يلعبون على عدة حبال، وأعلم أنه منذ اتفاقنا مع الرفاق بمسد في لوزان حول اللجنة الدستورية والدستور لم يكن الأمريكيان متحمسين لتمثيلهم في مفاوضات جنيف.

ممسد معترف بها دبلوماسياً بشكل واسع جداً، أكثر منا في منصة موسكو؛ معترف بها أوروبياً ومعترف بها أمريكياً أيضاً، ولكن مع ذلك لم تمثل في هيئة التفاوض، ولم تمثل في اللجنة الدستورية، وهذا ظلم كبير، نحن وقفنا ضده وصرحنا ضده، وطالبنا بأن ينتهي منذ اللحظة الأولى، موقفنا ليس جديداً. الرفيق سيهانوك قال: فيتو تركي، نعم، ولكن الأتراك لا يقررون لوحدهم مصير وتنفيذ القرارات الدولية.

الأمريكان «مرون» مع الأتراك لدرجة تجلب الشك، وأنا أعتقد أنهم استخدموا الفيتو التركي لإبعاد المناطق الشمالية الشرقية عن هيئة التفاوض وعن المفاوضات لغاية في نفس يعقوب، مثل الغاية التي يستخدمها الأتراك اليوم، وهذه الغاية هي إبعادهم على أمل صياغة الدستور دونهم لإعطاء حجة للمتطرفين هنا وهناك كي يفسحوا مجالاً لخلق الظروف المواتية للتقسيم. نحن فهمنا لعبة الأمريكيان من الأساس، وأنهم يناورون

الموقف الأمريكي من المذكرة؟

لم نسمع حتى الآن أي موقف منهم، ولكن قناعتنا العميقة أنهم غير سعيدين إطلاقاً بهذه المذكرة، لأنّ مجمل سياساتهم يصب في محاولة عزل الشمال الشرقي عن سورية، وخاصة عزل الكورد وإضعافهم، وذلك لخدمة هدفهم الذي أعلنه مبعوثهم إلى سورية جيمس جيفري: «تحويل سورية إلى مستنقع».



طريق مسدود إلى جنيف؟

لدى مسد عدة خيارات كي يدخلوا إلى العملية السياسية، هم جزء من منصة القاهرة، وشاركوا باجتماعاتها، وشاركوا أيضاً بموسكو 1 وموسكو 2. عبر أي من هذين الجسرين يمكنهم المشاركة، وهم الذين سيختارون أين يمكن أن يجدوا طريقهم إلى هيئة التفاوض، وإلى اللجنة الدستورية.

الجزيرة تنتج أكثر من نصف ثروة سورية من المحاصيل الاستراتيجية



الإدارة الذاتية؟

ماذا تعني الإدارة الذاتية؟ في إحدى المحاضرات في القامشلي في المركز الثقافي، قبل الأزمة، قلت لهم: إن الجزيرة تنتج أكثر من نصف ثروة سورية من المحاصيل الاستراتيجية، أقصد «قطن وقمح»، وتنتج كمية كبيرة نسبة عالية ليست أقل من نصف النفط السوري، وفيها 15% من سكان سورية، ما هي حصتها من الموازنة الاستثمارية تاريخياً؟ 2-3% لكن ليست هي فقط! كل المحافظات المبعدة عن المحور الاستراتيجي حلب- دمشق أيضاً وضعها هكذا. أي أنه في المناطق التي كانت تسمى نائية ثم نامية، هنالك إهمال تاريخي، لماذا هي مهمة؟ لأن المركز الذي عاث فيه الفساد كان يريد أكبر قدر ممكن من الموارد. لا يترك شيئاً للأطراف للمناطق، لأنه عندما يأتي أكبر قدر



5 المركزية واللامركزية... أفكار أولية



القت مذكره التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية يوم الاثنين الماضي في موسكو، ضوءاً كثيفاً على مسائل المركزية واللامركزية في سورية المستقبل. خاصة وأن متطرفين ومتشددين من الأطراف السورية وغير السورية، من الذين لا مصلحة لهم بالوصول إلى حل للأزمة، قد سارعوا إلى التدليس على المذكرة والكذب بالقول: إنها تدعو إلى الفيدرالية بل وإلى التقسيم، في محاولة منهم لليل منها، وتقليل آثارها التي أحسنوا في توقع ضخامة حجمها...

■ مهند دليقان

أحادية البعد للمسألة، ونعتبره خاطئاً. فلننظر إلى المثال السوري ما قبل الأزمة. من الصحيح أن المركزية في سورية قبل الأزمة كانت مركزية شديدة بالمعنى القانوني، الإداري والسياسي والأمني والمالي والاقتصادي. المركز يهيمن على كل شيء، ابتداءً من الخطط العامة للدولة ووصولاً إلى تعيين أصغر موظف في أبعد مؤسسة في أبعد نقطة من البلاد. وإذا فسنا الأمور وفقاً للنظر ببعيد واحد، لقلنا إن اللامركزية في سورية كانت معدومة ما قبل الأزمة. ولكن إذا دققنا النظر أكثر، وأقصد بالضبط أننا إذا نظرنا ما الذي حل بسورية ابتداءً من 2011، لوجدنا أن «المركزية الشديدة والمهيمنة» ورغم أنها كانت حقيقية، إلا أنها لم تصهر البلاد في كيان واحد مترابط، بل على العكس من ذلك، فإنها قوت لا مركزيات عديدة غير ظاهرة، قائمة على أسس متعددة بينها أسس اقتصادية من حيث الجذر وأسس انتماء ما تحت وطني من حيث الظاهر.

بكلام آخر، فإن «المركزية الشديدة» تراكمت مع «لا مركزية شديدة» ببساطة لأن المركزية الشديدة التي تقوم على التوزيع غير العادل للموارد وللتنمية، وعلى التهميش والإقصاء، لن تنتج انصهاراً للمناطق والناس ضمن وحدة البلاد، بل ستنتج انصهاراً شكلياً مؤقتاً بقوة القمع، سرعان ما ينهار عند أول سانحة.

لا نسعى في هذه المادة إلى تقديم رؤية تفصيلية لخريطة المركزية واللامركزية في سورية المستقبل، ليس لأن المساحة لا تكفي فحسب، بل ولسببين أساسيين أكثر أهمية، الأول هو أن أي تصور يقدمه أي طرف سوري حول المسألة هو مجرد اقتراح لا يتحول إلى واقع إلا عبر الحوار والتوافق مع الأطراف السورية الأخرى، وعبر العملية الشاملة للحل السياسي. الثاني هو أننا لا نملك تلك الخريطة التفصيلية، ونزعم أنه ليس من طرف سوري يملكها وحده، فهي شديدة التعقيد وغنية بكم هائل من التفاصيل لا يمكن حصره إلا عبر الحوار أيضاً، وبإشراك المختصين وأبناء المناطق السورية المختلفة.

بعد واحد

وعليه، فإن ما نحاول تقديمه هنا، هو مجرد تصور عام وأولي حول المسألة. ومع ذلك، نزع أنه ضروري كنقطة بدء. تشير النقاشات المختلفة حول المسألة إلى تصور تبدوان معه المركزية واللامركزية نقيضان يزداد أحدهما بنقص الآخر والعكس بالعكس، أي كلما زادت المركزية قلت اللامركزية، وكلما قلت المركزية زادت اللامركزية. هذا التصور هو ما نسميه رؤية

ثلاثة أبعاد

كل ذلك لن يكون له معنى، دون البعد الاقتصادي التنموي للمسألة، فانتفاء كل سوري إلى بلده، في أية بقعة سكنها ضمن البلاد، تعني ضمناً أن يحصل على فرصة تكافئ أي سوري آخر بالمعنى المعيشي والتعليمي والصحي... هذا لا يتم إلا عبر تنمية متوازنة لكل البلاد... ولأن البلاد بأسرها شبه مدمرة، ربما نقف الآن أمام فرصة تاريخية لإعادة بنائها بشكل متوازن.

بُعدان

بهذا المعنى، فإن البحث عن مركزية فعالة تحفظ وحدة البلاد وتقويها، تحتاج إلى ممارسة واسعة للديمقراطية في كل أرجاء البلاد، وتحتاج ضمناً إلى لا مركزية فعالة في المناطق، يمارس الناس من خلالها سلطتهم الرقابية على أجهزة الدولة بشكل مباشر... وهذه تحتاج إلى أشكالها التمثيلية والانتخابية على المستوى المحلي والمستوى المركزي.

مذكرة التفاهم.. أصداء ومعاني ودلالات



لقد جاء توقيع الوثيقة ليعبر عن إمكانية تأمين الحد الأدنى من التوافق بين قوى سياسية لها برامج وسياسات مختلفة، وخلافات حادة أحياناً حول بعض الملفات، إلا أن الإرادة السياسية للطرفين استطاعت التغلب على كل ذلك من خلال مناقشة صريحة وواضحة لجميع القضايا على مدى أشهر، والوصول إلى صياغات تراعي سياسات ورؤى الطرفين، وهو ما يؤكد على ما أكد قاسيون عليه مراراً منذ السنوات الأولى للأزمة، وهو أن الحوار المباشر بين السوريين بالرغم من خلافاتهم يمكن أن يذيب الكثير من الجليد المتراكم، ويساعد على تجاوز عقلية تسجيل النقاط بين الأطراف السورية... إن وصول الطرفين إلى التوافق يمكن أن يعتبر درساً عملياً لكل القوى السورية بأن التوافق ليس ممكناً فقط، بل ضرورة وطنية وديمقراطية وأخلاقية في ظل الأزمة السورية.

ما بعد المذكرة

يملك الطرفان الموقعان على المذكرة أوراق هامة بما يمثل كل منهما على الأرض، والتجربة السياسية، والخبرة العميقة بالواقع

إشكالية، ومنها: طبيعة العلاقة بين المركزية واللامركزية، ومستقبل قوات سورية الديمقراطية كتشكيل عسكري، وأخذ واقع التعدد القومي بعين الاعتبار بما لا يؤثر على وحدة البلاد، كلها تشكل نقاط استناد وطنية جامعة يمكن البناء عليها لتجميع أوسع طيف سياسي سوري، لا سيما وأن المذكرة تتوافق شكلاً ومضموناً مع محتوى القرار 2254.

الضرورة والإمكانية

على الرغم من الأصداء الإيجابية التي تركتها مذكره التفاهم، والاهتمام الإعلامي الواسع بها، وحالة الارتياح لدى أوساط سورية هامة، واجهت أطراف أخرى إصدار المذكرة بالنقد اللادع والتشويه والتشكيك بحق الطرفين، وتعامل معها بعض آخر بالتجاهل والتطنيش، بما يحمله ذلك من إشارات، ولم يبادر أحد من الرافضين إلى مناقشة مضمون المذكرة وأهدافها، مما يعني من حيث المنطق أن المذكرة تمثل حداً معقولاً من التوافق، ليس بين الطرفين الموقعين عليها فحسب، بل يمكن أن تكون أساساً لتوافق وطني عام.

يعد توقيع مذكره التفاهم بين مجلس سورية الديمقراطية، وحزب الإرادة الشعبية اختراقاً نوعياً في مسار الأزمة السورية باتجاه تأمين الحامل المادي السوري للحل السياسي... فإذا كان الحامل الدولي للحل متوفراً بحكم التوازن الدولي الجديد ومخارجاته، وخصوصاً القرار 2254، وإذا كانت عملية التراكم التي حدثت منذ إصدار هذا القرار لجهة تشكيل هياكل الحل الأساسية أو الداعمة، خطوات هامة «هينة التفاوض» - اللجنة الدستورية... في سياق انطلاق الحل السياسي، فإن عدم جدية القوى السياسية السورية في طرفي النظام والمعارضة خلال السنوات الماضية وقف عائقاً أمام الاستثمار الأمثل لهذا التوازن لصالح الشعب السوري وإنهاء الكارثة الإنسانية، التي امتدت به على مدى السنوات العشر الماضية.

■ عصام حوج

أدى عدم توفر الحامل المادي السوري للحل، إلى تغييب دور وإرادة الأغلبية الساحقة من السوريين في الموالاة والمعارضة الساعية إلى وضع حد للتراجيديا السورية، والانطلاق نحو بناء سورية الجديدة.

ضمن هذا المشهد جاءت المذكرة خطوة ملموسة باتجاه تجاوز الستاتيكو القائم، والسير نحو تأمين هذا الحامل من خلال تجميع القوى السورية؛ فنص المذكرة يؤكد على وحدة سورية أرضاً وشعباً، والحل السياسي، ومقاربة قضايا

الحل السياسي. نشاط على الأرض يهدف إلى توسيع دائرة القوى السياسية والمجتمعية التي من الممكن أن تنضم إلى التوقيع على المذكرة، بحيث تشمل أوسع طيف سوري. تسخير كل ذلك لمصلحة الهدف الأساس من المذكرة، وهو الضغط باتجاه تفعيل العملية السياسية على أساس القرار 2254.

بكل ما يعنيه من إعادة القرار إلى السوريين - كل السوريين - لتقرير مصيرهم، بما يؤمن الحفاظ على وحدة البلاد وإخراج كل القوات الأجنبية، وحقوق الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

السوري التي يمكن أن تساهم في الحد من تأثير ودور التيارات الشوفينية في النظام ومعارضة الائتلاف، وتيارات الانعزال القومي في الوسط الكردي، وسلوكها الذي يمكن أن يتحول إلى ألغام على طريق العملية السياسية، وتطور سورية اللاحق.

من نائف القول: إن المذكرة يجب ألا تتوقف عند حدود التوقيع، وتقدم المثل من ناحية الاقتصار على التفاهات البروتوكولية، بل يجب أن يتحول إعلان مذكره التفاهم إلى نقطة انطلاق لتحقيق عدة مهام ملحة: نشاط دبلوماسي وسياسي، والسعي إلى تمثيل مسد في هياكل

بالفعل؛ فإن السيد نصر الحريري: «وطني وقومي»!



■ ريم عيسى

بعد أن أدى دوره التخريبي عبر سنتين ونصف ضمن هيئة التفاوض بنسختها الثانية، وقبل ذلك لمدة عامين آخرين تقريباً في وفد هيئة التفاوض بنسختها الأولى، يتابع الحريري هذه الأيام أعماله التخريبية.

قبل عرض أعماله الراهنة، نتساءل بداية: هل علينا التذكير بأنه كان من بين مجموعة الـ 44 التي رفضت بيان جنيف؟ واستمر رافضاً له حتى فترة قصيرة قبل 2254، لينقلب موافقاً على جنيف ومتمسكاً به، ورافضاً لـ 2254، ثم موافقاً على هذا الأخير ورافضاً لاستان، ثم موافقاً على استان ورافضاً لسوتشي وللجنة الدستورية... ثم موافقاً على نتائج سوتشي ومعيقاً لتشكيل اللجنة الدستورية... وبين هذه المحطات كلها، كان من أفضل الذين يسهبون في الكلام الإنشائي الشتائم الذي يقدم لمتشدي الطرف الآخر، وبكرم عجيب ومنقطع النظير، شتى أنواع النزاع والحجج للتعطيل وللهرب من الاستحقاقات المختلفة...

هل علينا التذكير بمواقفه ومديحه للعقوبات الأمريكية والغربية على الشعب السوري، بحجة أنها عقوبات للنظام؟ (رغم أن القاضي والداني يعلم من الذي تضرر حقاً من هذه العقوبات). هل علينا التذكير بموقفه الإيجابي من لا ورقة تيلرسون ولا ورقة بومبيو، واللذان تدعوان حرفياً إلى ما هو أسوأ حتى من الفيدرالية، بل وتفتحان باب التقسيم؟ وللتذكير، فإن من بين ما تنص عليه اللا أوراق الأمريكية ما يلي حرفياً: «لا مركزية السلطة/ موازنة المصالح الإقليمية: منح سلطة واضحة للحكومات الإقليمية استناداً إلى مبادئ اللا مركزية/ تفويض السلطة مع العمل بمبدأ فصل السلطات أيضاً».

الكلام الأمريكي عن «حكومات إقليمية» لم يثر حفيظة الحريري، ولا أثار هواجسه من التقسيم، بل واعتبره إيجابياً! ولكن

الكلام عن علاقة متطورة بين المركزية في الشؤون الأساسية ولا مركزية في الشؤون الأخرى بدا له كلاماً خطيراً، طبعاً بعد أن حرقه وأدخل ضمنه كلاماً ليس منه بالقول «فيدرالية»... المثال هذا كفيل وحده بإظهار حجم الكذب والازدواجية... في اللا ورقة أيضاً، أن سورية يجب أن تكون «دولة لا تهدد جيرانها»... ويبدو أنه كان من الصعب على الحريري أن يستنتج أن أمريكا تقصد بهذا الكلام «إسرائيل» تحديداً، ولذلك لم يعقه هذا عن إبداء استحسانه للا ورقة الأمريكية. ولم يدفعه حتى الموقف الأمريكي الموافق على ضم الجولان السوري المحتل إلى الكيان الصهيوني إلى حذف الولايات المتحدة من «قائمة أصدقاء الشعب السوري» المعتمدة لديه!

من النعم التي يغدقها علينا عصر الإنترنت أن كل شيء مسجل ومحفوظ... ولا مجال للهرب والتلاعب.

مجدداً بقضايا كنا قد فكرنا فيها سابقاً، حاجة المناطق المحررة إلى منظومة قانونية وربما حتى دستورية... ويمر الحريري ضمن حديثه على «الحاجة» إلى قانون أحزاب ينظم «العمل ضمن الحالة الثورية» وكذلك قانون انتخابات.

أي أن الحريري الذي يتهم الآخرين بأنهم انفصاليون، يوافق ويشجع ويدعم أن تحل في مناطق الشمال الغربي من سورية عملة غير سورية وعلم غير سوري، بل وقانون انتخابات وأحزاب وحتى دستور، بل وتعليم واسع للغة التركية... لتنظيم «العمل ضمن الحالة الثورية»! هل يمكن إضافة أية صفة أخرى أو سلوك آخر فوق ذلك لتوصيف الانفصالية؟؟

ولكن لا.. نصر الحريري ليس انفصالياً، هو وطني وقومي مخلص إلى أبعد الحدود، وذلك تثبته جنسيته الثانية... فهو بهذا المعنى تحديداً، وبهذا المعنى فقط: وطني وقومي..

في جديده، أنه أرسل رسالة لجامعة الدول العربية يطالبها بعقد اجتماع طارئ للتصدي لسياسات pyd «الانفصالية» و«الإرهابية»، وقبل ذلك بيوم كان قد غرّد بشكل موارب ضد مذكرة التفاهم بين الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية مكرراً الكذبة القائلة بأنّ المذكرة تروج للفيدرالية.

المثير للانتباه، أن الحريري لم يتنصّ يوماً من لقاءات مسد مع الأمريكان، وعلى الأقل لم تدفعه حميته «الوطنية» إلى طلب اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية، إلا حين اجتمعت مسد مع الإرادة الشعبية، ومع الروس! ولكن قبل ذلك، ينبغي التذكير بأنّ السيد الحريري وافق ودعم وشجع استخدام عملة غير العملة السورية في مناطق الشمال الغربي السوري، بل ويذهب الحريري أبعد من ذلك كثيراً في تسجيل فيديو موجود على يوتيوب بتاريخ 2020/8/29: «هذا الأمر «المفاوضات مع شركة اتصالات» دفننا للنظر

الدخان الوطني.. شبكة سريعة التنظيم مع انضباط عال



الشديد بالتحكم الكمي والسعري لهذه المادة المصنعة محلياً. فالدخان الوطني أصبح يباع من خلال السوق السوداء عبر هذه الشبكات المنضبطة، ولم يعد متوفراً في السوق النظامية، بل إن عناصر المكافحة تبحث عنه في هذه المحال لضبطه والمخالفة عليه إن وجد لديها، بحسب بعض البائعين، وكأنها تعلم أين يجب أن يكون؟!

رفع السعر أهم من ضبط السوق

المضحك في الأمر، وبدلاً من زيادة الإنتاج والعمل على ضبط شبكات التوزيع غير النظامية، للحد من فاعلية السوق السوداء وطغيان الشبكة الجديدة الناشئة عليها، قامت مؤسسة التبغ برفع أسعار هذه السلعة، وكأنها تعزز من دور هذه الشبكة بدلاً من تفكيكها بالتعاون مع الجهات الحكومية المسؤولة عن الأسواق وضبطها!! فقد أعلن معاون مدير عام «المؤسسة العامة للتبغ»، عن رفع سعر علبة السجائر الحمراء الطويلة مع بداية الشهر الجاري من 300 إلى 500 ليرة سورية، والحمراء القصيرة أصبح سعر العلبة 400 ليرة. ولم يتم الالتفات إلى واقع توفر هذه المادة في السوق، وعلى أيدي من يتم توزيعها وبيعها؟! فموضوع رفع السعر كان بالنسبة لمؤسسة التبغ أهم من قضية ضبط السوق!

■ قاسيون

أسرع شبكة استغلال وفساد تم تشكيلها وتنظيم عملها بفترة وجيزة على سلعة في الأسواق المحلية، ومن الإنتاج المحلي، كانت شبكة بيع وتوزيع الدخان الوطني.

فقد استطاعت هذه الشبكة السيطرة بشكل شبه كلي على أسواق هذه السلعة في المحافظات كافة، وبكل انضباط، كما وسعراً، خلال فترة لا تتجاوز الشهر فقط، وأصبح من المستحيل الحصول على هذه المادة بشكل نظامي.

مقارنات

شبكات الاستغلال والفساد التي استطاعت خلال السنين الماضية أن تفرض وجودها ودورها على الكثير من السلع في السوق السوداء، بشكل كبير لكن دون السيطرة الكاملة على هذه السلع، كانت قد تشكلت خلال فترات طويلة نسبياً، مع غياب الانضباط العالي فيها. فمن الممكن استمرار توفر هذه المواد في السوق النظامية، كما بالإمكان الحصول على أسعار متباينة لها في السوق السوداء، مثل: البنزين والمازوت والغاز والخبز، وهي المواد المدعومة والمضبوطة بالتوزيع افتراضاً عبر المؤسسات الحكومية، وعبر الذكاء المقترن بداتا مراقبة ومضبوطة ومتابعة.

الدخان الوطني أصبح السلعة الجديدة التي دخلت إليها شبكات الفساد والاستغلال، والتي أثبتت فاعليتها على مستوى الضبط

مسلسل الحرائق.. فصول كارثية تضاف إلى كوارثنا



أسبوعان ناريان كانت حصيلتهما التهام المنات من هكتارات الغطاء النباتي، غابات وحراج وأحراش، وأراض زراعية ومحمية، والتي تحولت إلى اللون الأسود، كفصل كارثي مؤلم جديد، يضاف إلى فصول كارثتنا المستمرة.

■ عاصي اسماعيل

عشرات الحرائق المتتالية سُجلت خلال الأسبوعين الماضيين، والتي اتسعت دائرتها لتشمل عدة محافظات «حماة - طرطوس - اللاذقية - حمص»، وأصبحت على تماس مباشر مع القرى المجاورة لمناطق اتساعها، مهددة عشرات البيوت التي نزح أهلها عنها هرباً من سعيها.

لا مفاجآت

لا مفاجأة في توقيت اندلاع الحرائق، ولا مفاجأة في أماكنها واتساع رقعتها. فموسم اشتعال الحرائق، المفتلة أو الطبيعية، أصبح متعارف عليه كل عام، مكاناً وزماناً، وكذلك، على الأغلب، لن تكون هناك مفاجأة على مستوى تجبير المسؤوليات في هذا الموسم! ففي كل عام يتم تقديم المزيد من غاباتنا وحراجنا الطبيعية والمحميات، بالإضافة للأراضي الزراعية، كترابين لتلتهمها النيران المستعرة، على طول امتداد هذه الغابات المتصلة في مناطق «الغاب - جبال مصياف - طرطوس - اللاذقية - حمص»، بالإضافة لبعض المناطق المنفصلة في محافظات أخرى.

ولا مفاجأة في أن تكون الطبيعة والظروف الجوية والرياح مهماً أولاً رئيساً، واستهتار بعض المواطنين «العالمين الغائمين» ربما سبباً ثانياً، لتغلق ملفات الحرائق كما كل موسم، بانتظار الموسم التالي، وهكذا..

بعض التوثيق

عن صفحة الحكومة بتاريخ 2020/9/6: «مدير الموارد الطبيعية في الهيئة العامة

لإدارة وتطوير الغاب قال: فرق الإطفاء والدفاع المدني تخمد نحو 75% من النيران في حريق غابات فريكة بريف حماة الشمالي الغربي والحريق يقضي على مساحات واسعة من الغابات، ويلحق أضراراً بممتلكات الأهالي». «مدير مركز حماية الغابات في حماة قال: فرق الإطفاء والدفاع المدني تخمد الحريق الضخم الذي نشب قبل أربعة أيام في حراج بيرة الجرد وامتد إلى أحراج النهضة والمجوي المشرفة وعين البيضة والفندارة بريف مصياف».

عن صفحة «الإعلام الزراعي في سورية» بتاريخ 2020/9/5: «بين رئيس قسم الحراج في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب: أن الحريق في قرى ريف الغاب الشمالي انحدر من موقع جورة الرويدف التابع لمحمية الشوح والأرز في صلنفة، منوهاً أن جبهة الحريق كبيرة جداً تبلغ عدة كيلومترات وجبالها وعرة جداً ومنحدرة ومن الصعب الوصول إليها، وساعد في انتشارها الرياح التي هدأت منذ ساعات وحرارة الجو المرتفعة جداً. وقال: دخلت النار بين عدد من المنازل في الجزء الغربي لقرى الفريكة وعين بديرية مما اضطر الأهالي لإخلاء منازلهم حفاظاً على حياتهم، ولكن لم تتسبب بأي ضرر بشري واقتصرت الأضرار على الأشجار والبساتين المجاورة لتلك المنازل، وسيتم حصر الأضرار لاحقاً، مشيراً إلى أن فرق الإطفاء تمكنت من تحييد تلك المنازل وإخماد النيران حولها.. مضيفاً: «فرق الإطفاء أنهكت، فمنذ 17 يوم وعملها متواصل ليلاً نهاراً، قائلاً: منذ عدة أيام لم ندخل منازلنا».

عن سانا بتاريخ 2020/9/5: «اليوم الثالث على التوالي تواجه فرق الإطفاء والدفاع

المدني النيران وتحاول السيطرة على الحريق الكبير في أحراج منطقة بيرة الجرد ومفرق عين البيضة بريف مصياف، في ظروف بالغة الصعوبة، نتيجة تمدد النيران مع تقلب اتجاه الرياح وارتفاع درجات الحرارة ووعورة المنطقة.. فيما قُدِّر رئيس الجمعية الفلاحية في قرية بيرة الجرد المساحات الخضراء التي التهمت النيران بأكثر من 2000 دونم».

استعدادات خلبية

يتم تداول بعض الأحاديث الرسمية عن الاستعدادات المسبقة لمواجهة موسم الحرائق، قبل وبعد كل موسم، وكذلك الحديث عن تأمين التجهيزات اللوجستية وتوفير المعدات والطواقم العاملة لدرء مخاطرها المحتملة.

وفي كل موسم «تقع الفاس في الراس»، لتظهر الهوة الشاسعة بين الأحاديث الرسمية الخلبية والممكنات التي تم توفيرها فعلاً لهذه الغاية، وتسجل بالنتيجة المزيد من الخسائر الكارثية التي لا يمكن تعويضها على مستوى الطبيعة والبيئة، بالإضافة للخسائر الكبيرة التي تكبدها أهالي وسكان هذه المناطق، على مستوى أراضيهم ومحاصيلهم وأشجارهم، بل وبيوت وممتلكات بعضهم.

بهذا الصدد، وعلى سبيل المثال، بحسب ما نقلته «الثورة أون لاين» بتاريخ 2020/5/18 عن معنيين في وزارة الزراعة:

«تم وضع خطة على مستوى كل محافظة برئاسة المحافظ ومشاركة جميع الجهات المعنية في المحافظة، لإدارة مكافحة الحرائق، وتلفت المصادر إلى أنه تم العمل على تجهيز مراكز حماية الغابات وعددها 21 مركزاً بكافة المستلزمات كما تم تجهيز 62 برج مراقبة بالتجهيزات اللازمة من مناظير ومحطات لاسلكية وعناصر مناوبة ورفوش ومناشير ومضخات ظهرية وغيرها، بالإضافة إلى الآليات وصهاريج الإطفاء والجرارات

وصيانتها وتوزيعها على المراكز حسب كثافة الغطاء الحراجي، وتأمين العمالة الموسمية، وشق وتعزيب الطرقات الحراجية بطول 3771 كم داخل الغابات.. كما تم التواصل مع المؤسسات والوزارات صاحبة العلاقة للتنسيق معها في حماية الغابات وللمؤازرة عند حدوث الحرائق، عدا عن تقليم الأشجار ونزع الأعشاب اليابسة».

وأمام مأساة سلسلة الحرائق الكارثية الأخيرة، نتساءل عن مآل الخطة المذكورة أعلاه، الموضوعية منذ أربعة أشهر، وعن الآليات والتجهيزات التي جرى الحديث عنها، وعن الطرقات الحراجية التي تم شقها وتعزيبها، وعن...؟!.

فواقع الحال، وشهادات بعض المعنيين، بالإضافة إلى شهادات الأهالي، تقول: إن هناك الكثير من النقص بالآليات والتجهيزات والمعدات، وكذلك وجود الكثير من المعوقات اللوجستية للوصول للكثير من الرقع الجغرافية بسبب عدم شق الطرق الحراجية فيها، بالإضافة إلى نقص أعداد الكوادر المختصة والمدرّبة «إطفاء - دفاع مدني - عملي حراج»..

جهود مضنية بعيدة عن الأضواء

تُبدل الكثير من الجهود المضنية والمتكاملة، من قبل فرق وعناصر الإطفاء بالتعاون مع فرق الدفاع المدني، مع المؤازرة الممكنة والمتوفرة من قبل الأهالي، وذلك في كل موسم من مواسم مسلسل الحرائق المنفلتة، بحسب موقعها ومدى انتشارها وتوسعها، للسيطرة عليها وإخمادها، مع عدم تغيب ما يسجل من إصابات بدرجات متفاوتة بين أوساط هؤلاء، الجسدية والنفسية.

أما الملاحظ على هذا المستوى، فهو أن جميع هؤلاء غالباً ما يكونون بعيدين عن الأضواء، كجنود مجهولين، بينما تسلط الأضواء على بعض المسؤولين القابعين في مكاتبهم، مع

الغطاء النباتي لا يمكن تعويضه نوعاً وبعضه الآخر بحاجة لمنات السنين للتعويض اما الخسائر البيئية فحدث بلا حرج على مستوى تشابكها وتأثيراتها المتبادلة



والمطلوب حالياً وعاجلاً الجدية بالمتابعة والضبط والمحاسبة، بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية الطاغية على مجمل الأداء الرسمي. وربما بهذا السياق يجب إعادة النظر في الكثير من العقوبات المنصوص عنها لقاء جرم افتعال الحرائق، ربطاً مع شرائح المستفيدين منها طبعاً، وخاصة الكبار منهم، بالإضافة للعقوبات الخاصة بالمقصرين والمهملين، وعلى كافة المستويات. وكذلك الاهتمام وإعادة النظر بجملة القوانين والقرارات الخاصة بالعاملين في فرق الإطفاء والدفاع المدني، وخاصة على مستوى أجورهم وتعويضاتهم وبقية حقوقهم. وللحديث تنمة حكماً، فمسلل الحرائق لم ينته بعداً!

تعيضه نوعاً، وبعضه الآخر بحاجة لمئات السنين للتعويض، أما الخسائر البيئية فحدث بلا حرج على مستوى تداخلها وتشابكها، وتأثيراتها الكثيرة المتبادلة، بما في ذلك على مختلف الكائنات الحية، والإنسان ضمنها. فالجريمة هنا لا تطال الحاضر فقط، بل والمستقبل أيضاً.

ملف وطني عام

مسلسل الحرائق المستمر والمنفصل، الذي يطال الغابات والحراج والمحميات والأراضي الزراعية والمواسم كل عام، بنتائج وخسائره وتداعياته، من المفترض اعتباره من الملفات ذات البعد الوطني العام، خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثيراته السلبية، الكبيرة والكثيرة والعميقة، الحالية والمستقبلية.

بعض المطلوب حالياً وعاجلاً الجدية بالمتابعة والضبط والمحاسبة بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية الطاغية على مجمل الأداء الرسمي

المفرغة، بالإضافة إلى زيادة أعداد عناصر الإطفاء والدفاع المدني وتأمين احتياجاتهم وحقوقهم، كل ذلك وغيره على هذا المستوى يقع بمسؤولية الحكومة قبل غيرها من الجهات الأخرى.

فالدلائل والمؤشرات تقول: إن نقص التجهيزات والآليات وقلة العمالة المستنفرة، بالإضافة للاستهتار بحقوق طواقم وعمال الإطفاء والدفاع المدني، تعتبر من أهم مسببات عدم التمكن من السيطرة على الحرائق، إن لم نقل استباق انتشارها، وكل ذلك سبق أن تمت الإشارة إليه والمطالبة به خلال السنين الماضية، بل العقود الماضية، دون جدوى!

فالحكومات المتعاقبة، وعبر سياساتها الليبرالية التقشفية على مستوى الإنفاق العام، وانكفاءها وتراجعها المتتابع على مستوى الخدمات العامة، يضاف إلى ذلك كل عوامل الفساد في هذا السياق، كان من إحدى نتائجها ما وصلت إليه الحال على مستوى نقص التجهيزات والمعدات الخاصة بالإطفاء، وغيرها من القضايا المرتبطة بهذا العنوان وتفاصيله.

والنتيجة، أن هذا التقصير والاستهتار الرسمي جرى ويجري استثماره على أوسع نطاق من قبل شريحة المستفيدين من الحرائق وانتشارها وتوسعها كل موسم، في غاباتنا وحراجنا وأراضي الزراعية، ولا ينفع في هذا السياق استمرار إلقاء التهم على الطبيعة والرياح ودرجات الحرارة فقط، كما جرت العادة!

خسائر كبيرة لا تعوض

لا بد من التأكيد على أن الخسائر السنوية المترتبة على مسلسل حرائق الغابات والحراج كبيرة جداً، ولا يمكن حصرها بالمليارات من الليرات السورية فقط. فبعض الغطاء النباتي الطبيعي لا يمكن

بعض الاستثناءات على هذا المستوى ربما.

تحقيقات لا تطال شرائح المستفيدين

بحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2020/9/5، نقلاً عن وزير الزراعة: «تحقيقات صارمة حول الحرائق التي حدثت قبل أيام في عين الكروم في الغاب، والنتائج قد تظهر اليوم.. هناك تقصير وسيتم محاسبة المقصرين».

لكن ماذا عن نتائج تحقيقات الحرائق خلال المواسم السابقة، بل وحتى بعض حرائق الموسم الحالي؟

وهل يمكن أن تمر نتائج كارثة موسم هذا العام من الحرائق، كما كل موسم، بحسب عبارة «يا دار ما دخلك شر»، باعتبار أن الخسائر والأضرار ربما تكون محدودة بحسابات أولي الأمر؟!

فالشر طال واستطال واستفحل هذا الموسم، وكأن هناك سباقاً بينه وبين الزمن من أجل إحالة أوسع رقع من الغابات والحراج المتبقية إلى يباب!

الأهالي ووسائل الإعلام، بل وبعض المسؤولين، كانوا قد أشاروا إلى أن الكثير من الحرائق، ليس بهذا الموسم فقط، كانت بفعل فاعل، مع ربط هؤلاء الفاعلين بمصالح شريحة المستفيدين من استعارة النار في الغابات والحراج، اعتباراً من تجار الفحم والحب، وليس انتهاءً بسماسرة الأراضي وكاسري الحراج ومستثمريها، لكن أياً من التحقيقات لم تصل بنتيجتها إلى هؤلاء المستفيدين الكبار!

تقصير حكومي

ربما الأهم على هذا المستوى هو التقصير والاستهتار الرسمي الذي تتحمله الحكومات المتعاقبة.

فموضوع التجهيزات والآليات، وشق وتغزير الطرق الحراجية، واليد العاملة الفنية

مغضوب لكنه محبوب!



أو التغطية على كبار المهربين والمتهربين، لم يخرج عن هذه القاعدة العامة، إضافة جديدة تطبق على أنفاس ومعيشة المواطنين، لكن وفقاً لاستخدامات الذكاء وتقنياته حكومياً، وطبعاً وفقاً لمقتضيات سعر المغضوب. وكما قال أحد المواطنين تعقيباً على التبريرات الحكومية في هذا السياق: «لم يبق سوى الهواء حتى تطالبنا الحكومة بدفع ثمنه وفقاً لسعر الصرف».

والسؤال الذي يفرض نفسه: متى سنتخلص من المغضوب وسعره طالما أنه سبب المصائب على البلاد والعباد، أم أن محبيه الرسميين أكثر من مبغضيه؟!

المغضوب سبب الفلتان

سعر الصرف المتذبذب كان وما زال أحد مبررات حال الفلتان في السوق على مستوى أسعار السلع والخدمات، سواء العامة أو الخاصة، بالإضافة للضرائب والرسوم التي تتزايد هي الأخرى، والتي تترجم جميعها من الناحية العملية كضغوط يومية على حياة ومعيشة المواطنين، الذين يتقاضون أجورهم المجمدة بما يوازي سعر الصرف الثابت القديم، بينما يتعاملون في السوق وفقاً للسعر المتذبذب للصرف وبأعلى سعر حالي! والقرار الأخير، بغض النظر عن دوره على مستوى التغطية على ضعف أداء الجمارك لمهامها،

وبدلاً من تكثيف العمل على المنافذ الحدودية لضبط عمليات التهريب، تم اللجوء لهذا الأسلوب التقني الأسهل، لكن الفارق أن المواطن كان هو الضحية، سواء من أدخل جهازه للاستخدام الشخصي، أو المغير به الذي اقتنى هذه الجهاز من المحلات، المعلومة والمكشوفة، والتي تعمل على مرأى وبعلم كافة الجهات المعنية.

أما النتيجة العملية، فهي أن هذا الإجراء ليس له أي تأثير على مستوى الحد من التهريب، فمن تهرب من المسؤولية عملياً هي شريحة المهربين، التي حصلت على مزاياها وانتهت، بعيداً عن المحاسبة والمساءلة، وما زالت تعمل على قدم وساق.

ليس ذلك فقط، بل إن المبالغ المترتبة على التصريح، والتي سيتم جبايتها من جيوب المواطنين بحسب شرائح القرار، تعتبر مرتفعة بشكل كبير، وقد وردت الكثير من التعليقات التهامية على هذا المستوى، ولعل أكثرها انتشاراً أن الهيئة النازلة للاتصالات والجمارك تتقاضى نسبة أرباح صافية أعلى من شركات تصنيع الأجهزة الخليوية الذكية نفسها!

الرسمي للدولار...

ضمن هذا التصريح ذكر اسم «الملعون» دون أي خوف من المسؤولية لذكر اسمه والتحدث به وال«تقريش» بسعر صرفه حتى، علماً أنه من الممرات ومن الكبار في سورية اليوم - التي يحاسب عليها المواطن السوري «الدرويش» هي الحديث عنه، حتى بينه وبين نفسه!

ولكن، ضمن السياسات «القمعية» يحق للاتصالات كما للجهات العامة والحكومية والخاصة، وطبعاً ضمناً شريحة كبار تجار الحرب والأزمة والحيثان والفاستدين - التحدث باسمه، والتسكير به، دون رقيب أو حسيب، ودون تأنيب ضمير حتى!

ماذا عن التهريب؟

القرار أعلاه يعتبر تجديداً لقرارات سابقة تصب في الاتجاه والغاية نفسها، وهي جيب المواطن، فعبارة «التصريح الفردي عن الأجهزة الخليوية غير المصرح عنها» تحمل ضمناً ما يدخل القطر من أجهزة خليوية بأسلوب التهريب بغاية الاتجار والربح، وتباع للمواطنين، وما يمكن أن يدخله البعض من المواطنين معهم كأجهزة للاستعمال الشخصي، وليست للمتاجرة.

داريت السكري

فقد أعلنت الهيئة النازلة للاتصالات والبريد في سورية مؤخراً، عن تعديل أجور التصريح الفردي عن الأجهزة الخليوية غير المصرح عنها، والتي عملت على الشبكة، وذلك ضمناً لاستمرار ورود أجهزة الخليوية عبر المنافذ النظامية «المديرية العامة للجمارك» والتي ترتبط رسوم إدخالها بسعر الصرف الرسمي للدولار المحددة من قبل مصرف سورية المركزي. وبناءً على طلب مديرية الجمارك العامة صدر قرار من وزارة المالية «المديرية العامة للجمارك» ووزارة الاتصالات والتقانة «الهيئة النازلة للاتصالات والبريد» يتضمن تعديل أجور التصريح الفردي عن الأجهزة الخليوية غير المصرح عنها، والتي عملت على الشبكة، لترتفع مثلاً كالشريحة الأولى من 20000 ليرة لـ 65000 ليرة، وكمثلها الشريحة الرابعة من الـ 100000 ليرة لـ 250000 ليرة.

يحق لهم ما لا يحق لغيرهم

«ضمناً لاستمرار ورود الأجهزة الخليوية عبر المنافذ النظامية، والتي ترتبط رسوم إدخالها بسعر الصرف

يحق لجميع الجهات

الرسمية والخاصة أن تسعر تكاليفها وبضائعها وخدماتها بالدولار، وبما يعادله بالليرات السورية، لكن من الممنوع على المواطن المسحوق أن ينبس بمفردة «الدولار» المشؤوم على لسانه، فكيف أن يقوم بتقريش راتبه وفقاً لسعر هذا المغضوب، أو حساب مصروفه الشهري بما يوازيه ويعادله!.

حتى السياحة والترفيه بالحدائق راحت علينا!!



العين بتعشق كلشي حلو وساحر... وضمنياً هي الرؤية البديعة بتريح النفس، خصوصاً إذا كانت هل الروى هي كلها طبيعة خلابة- أماكن جديدة..

■ دعاء دادو

مثلاً حتى فكرة مطار وطيارة والتخليق فوق الغيوم والسحاب- فوق الأرض كلها... هيك بالجو مثل العصفير.. ما في لا قيود ولا قرارات خراطي وهات أيديك ولحقني- لحالا بتريح النفس ع الأخير.. أي والله...

بما إنو...

بس بما إنو نحن الشعب السوري محاصرين ومحجوسين داخل أرض الوطن ولا فوطة ولا طعة ولا تخليق لقوق حتى بخيالنا... وبما إنو فوق الحصار والحبسة ومن قبل حتى- عايشين بأزمات ما منشتهيها إلا لمفتعليها.. ليشرّبوا نفس الكاس يلي عم يشربونا منو... وبما إنو العيشة سودا ومش بيضا... فقررنا إنو نخترل فكرة السياحة لخارج القطر كلياً.. هاد إذا صحتلنا طبعاً هية وشوفة الغيوم والسحاب من فوق الأرض من دماغنا.. ونمد بساطنا ع طول رجلينا... يعني إذا حسنا نتعرف ع مناطق بلدنا يكثر الله خيرنا...

مميزات السياحة الداخلية يا عيوني

قال بيقولوا أهم الشي بالسياحة الداخلية إنك ما بتحتاج لتأشيرة... وكمان بتخفف عليك إضاعة للوقت يا حبيباتي... وبتخفف عنك مجهود وتعيب يا عيوني... والأهم من هاد كلو بتخفف عليك دفع فلوس زيادة وعيب إضافي مع إمكانية الرفاهية يلي بترفّهون ع أساس يا أرواحي... يلي قالوا هل الحكي يا ريتون ما قالوا... لأنو يمكن ما بيعرفوا إنو الحصار والتضييق

تبع حكومتنا شمل حتى مسببات الرفاهية يلي هية فعلاً اسمها رفاهية.. مو الرفاهية تبع وجهة نظرون من سكر والزيت والرز والخ...!!!

أو فينا نقول داقت عينون ع هوا بلدنا يلي عم نشموا... لذلك كالعاده شغلو دماغون كثير وأبدعوا ذاك الإبداع الرهيب تبعون...

أول إنجاز عملوه ويلي كان بمثابة فاتحة خير للشغلات اللاحقة، هو رفع أجور المواصلات للتنتقل بين المحافظات من فترة...

تاني إبداع أنجزوه، هو تخصيص كمية مادة البنزين حسب أنواع السيارات يا حبيباتي وحسب أحصنتها للسيارة...

وبعدا وبعدا وبعدا... هيبيبك لوصلوا معنا لمرحلة احتكار البنزين... طيب وينو البنزين؟؟ وين عم يروح؟؟ شو السبب؟؟

أيعقل لأنو بدنا نشم ريحة ربنا ونتعرف ع مناطق بلدنا؟؟؟؟

يمكن؟؟ ما حدا بيستبعد عنون وعن دماغون هل الشغلات هي... وحتى فكرة التضييق بحد ذاتها...

لك حتى الحدائق العامة ما عادت عامة.. والفوطة عليها بتوجع القلب.. يعني الجنية الحلوة اللي ع وجها ضو باعوها.. عفواً عطوها استثمار.. مقاهي ومطاعم وأشك وكراسي وطاولات وأراكيل... والباقي مهمل وبلا خدمات.. يعني حتى السياحة المحلية الضيقة صارت شهوة...

أهمية السياحة

أولاً: «تجعل السياحة الأشخاص يشعرون بالسعادة ويتجاوزون أية ضغوط يمرون بها في حياتهم، فهي سبيل للنسيان والاستجمام ورؤية أماكن خلابة تبعث الراحة على النفس»...

وهاد يلي كل مواطن سوري بحاجة بكل معنى الكلمة... وهاد نفسو يمكن يلي ممغص أعائتها للحكومة الموقرة تبعتها.. مندون يمين ولا مبالغه...

لأنو وظيفة حكومتنا من قبل- بس ورجتنا قمة إبداعها المطور من مطلع الـ2020، هي تمغيص وتضييق وكنم نفس وتجويع وإذلال وتشريد المواطن- أدبال مدبلة عن يلي كانوا عم يعملوه من قبل...

ثانياً: «السياحة تجلب عائداً اقتصادياً كبيراً على البلاد»...

وهون حطنا الجمال... لأنو هاد هو ملعبون والساحة هي ساحتون... هدفون وطموحون ومحصولون يلي من زمان عم يزرعوه...

فالعائد الاقتصادي يلي عم يجنوه من السياحة الداخلية خصوصي بالزمن الراهن- زمن كورونا- لا يقتصر فقط ع ملحقات الرفاهية، بل بقصص ما بتخطر إلا ببال أبليلس مثل ما

بيقول المثل، ويلي حكينا عليها من قبل من ارتفاع أجور النقل واحتكار البنزين وما شابه يا أحبائي... حتى الفوطة ع التواليتات صارت مأجورة ومرقومة...

وطبعاً، في عنا كثير من أهمية السياحة يلي الدولة دائماً وأبداً مستفاد منها ومن جيبة مواطنيها المشحرين والمشحرفين يلي حقون وحق روحوون يلي دمروها أكثر مالا مدمرا من قبل الحرب والغلا والاحتكار- إنها تتروحن وتشم ريحة ربها...

بس يا عيبشوم منكون... صفيانة الحكومة مثل الخالة مرت الأب بالنسبة للمواطن... وبس بدنا تتخلص منو لرتتاح.. كيف وشلون مالا عرفانة...

أسباب تراجع السياحة

عيني من الآخر... عنا بسورية السبب الرئيسي لتراجع السياحة الداخلية هو «عدم إشباع البطون»...

نحن ما مننكر إنو تراجعت السياحة الخارجية بسبب الحرب... وما مننكر إنو بسبب كورونا كمان تكرسحت السياحة مثل كثير من بلدان العالم وبلدان السياحية حتى!!!

فكرة تغيير المكان وانتقال المواطن من المدينة للريف أو الجبال ضمن حدود بلدو هاد حقو وما حدا بيقدّر يمنعو... بس لأنو ما عم يحسنو يمنعو عم يخلوها مستحيلة إلو لأنو خلوها تكلف بقرة جحا...

بس إنو تكترسح السياحة الداخلية.. حتى على مستوى الحدائق... بسبب فجعانيين المصاري ومصاصين دماؤوا للمواطن السوري واستغلالو واستغلال هل المتنفسات الوحيدة وتتكسير بوشو كل الفرص تبع النقاها...

لا!!!!!!... هون صار الوضع أوفر حبتين زيادة...

مثل ما عم نطالب بحقنا من الأكل والشرب وتخفيض الأسعار والرعاية الصحية وإجبار الدولة على تكفلها فينا بكلشي ومندون ولا استثناء لأنو هاد حقنا وواجبنا...

كمان بدنا نطالب بعدم احتكار مقومات الرفاهية والسياحة الداخلية يلي كمان هية من حقنا ومن حق روحنا ونظرنا كمان إنها تتمتع...

طمعون وشجعون ما رح يقتلنا... سدقوني الطمع ما بيقتل إلا صاحبو... بيقولوا إنو أكثر مخلوق بيتحمل الصبر هو الجمل... صدقوني الجمل ما بيقدّر يتحمل يلي نحن السوريين عم نتحملو...

بكل الأحوال ح نوصل للي بدنا ياه... ورح نحصل عليه.. القصة قصة وقت مو أكثر.. لأن يمكن ما عاد نقدر نتحمل أكثر! وبالنهاية رح تطلعوا أنتو الخسرانين ونحنا الربحانيين...

الريف منهك.. والحقوق ليست منة من أحد!

الراغب في زيارة الريف الدمشقي، لا بد أن تقفز إلى ذهنه مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تكونت لديه في مسار الأزمة، منذ بدايتها وحتى اللحظة.



■ مراسل قاسيون

هذه الأسئلة مرتبطة بما كان يجري داخل مدن الريف وقراه وبلداته، وما هو عليه الآن من أوضاع، بعد أن جرت التسويات، وأخذ الاستقرار النسبي المشوب بالكثير من المشاكل والتعقيدات يدخل إلى المناطق المختلفة منه، وخاصة بعد أن تخلص الناس من آلة الموت اليومي التي كانت تلازمهم في كل لحظة، لينتقلوا إلى شكل آخر من المعاناة، قد لا تقل مخاطرها عن المعاناة السابقة التي كانوا يعيشونها.

صعوبات تستحيل معها الحياة

سيُصدم الداخل إلى الريف بما هو عليه المكان، حيث استحالة العيش بإمكانات الناس لوحدهم، لأن حجم الدمار في منازلهم وممتلكاتهم وأرزاقهم عظيم وكبير، وكذلك هي حال الخدمات العامة.

هذا الدمار يجعل هؤلاء يعيشون بحيرة شديدة مما هي عليه أوضاعهم وإمكاناتهم! فكيف سيتدبرون أمر: الماء- الكهرباء- الطرقات- المدارس- إيجاد فرص عمل- المراكز الصحية- الأسعار- وضع الطرقات والحفر التي تمتلئ الشوارع بها- المواصلات التي تربط الريف ببعضه وتربطه بالمدينة، إلى آخر المتطلبات الأخرى التي لا يمكن العيش والاستقرار بدونها؟!

خطوط كهربائية كثيرة وجدوى قليلة بالنسبة للكهرباء حدث ولا حرج فالمعاناة كبيرة ومكلفة.

مثلاً، في عين ترم، وهي مدينة كانت الحياة مزدهرة فيها من كل النواحي، العمرانية والاقتصادية، وهي قريبة جداً من دمشق. فإذا دخلت إلى أحد المنازل ستجد العجب العجيب في التمديدات الكهربائية المنزلية! ستجد بداية خطأ للكهرباء مرتبط مع الشبكة الرسمية، وهذا نادراً ما يزوره التيار الحكومي لينير المنازل، ولو قليلاً، ومع ذلك فالقواير تصدر بشكل دوري، ولا مناص من تسديدها!!

الخط الآخر يأتي من المولدة، التي يستثمرها أحد المتمكنين، مالياً ونفوذاً، ليزود بها من أراد من السكان بالطاقة الكهربائية، ولمدة ساعتين في النهار فقط، مقابل سبعة آلاف ليرة في كل أسبوع، ومن أراد المزيد من هذه الطاقة فعليه أن يدفع المزيد من الليرات، وهذه التكلفة المرتفعة لا يتمكن الكثيرون من تحملها طبعاً.

والخط الثالث للكهرباء مرتبط بالبطاريات

التي تشغل «الإنفيرتر» الذي يشغل بدوره جزءاً من الإنارة، وبعض الأدوات الكهربائية الصغيرة، ولمدة قصيرة جداً بحسب استطاعة البطاريات، وهذه العملية مكلفة أيضاً بسبب ارتفاع سعر البطارية وملحقاتها من اللدات وغيرها.

والنتيجة، تكاليف مرتفعة شهرياً، مع تشابك كابلات وأشرطة وشرطان، وجدوى كهربائية محدودة!

المياه مرتبطة بالكهرباء

حلت مشكلة الماء من حيث التجهيزات والبنية التحتية نوعاً ما، وذلك بمساعدة بعض المنظمات الدولية.

لكن وصولها للمواطنين عبر الشبكة الرسمية يعتمد بداية على تشغيل المضخات التي تزودها بالطاقة الكهربائية من خلال الشبكة العامة، ومع عدم استقرار التيار الكهربائي في الشبكة الرسمية فإن ذلك يعني أن وصول الماء إلى بيوت القاطنين تواجهه الكثير من الصعوبات، والنتيجة لا استقرار بالمياه دون استقرار بشبكة الكهرباء، وهكذا من مر إلى أمر، حيث يتم اللجوء إلى أصحاب الصهاريج لتعبئة المياه، مع ما يعنيه ذلك من نفقات وتكاليف كبيرة شهرية.

الاستغلال بعمليات ترميم المنازل

الترميم له قصة أخرى، فهو مرتبط بإمكانات الناس المادية، هذا من جانب، والجانب الآخر، وهو الأشد سوءاً، أن المواد المراد الترميم بها مرتبطة بمجموعة من الأشخاص المتنفيين، الذين لا يسمحون بالإحضرارات اللازمة لعمليات الترميم من خارج شبكتهم، فهؤلاء يتحكمون بالمواد والأسعار، على عين كل أصحاب الأمر من الرسميين.

فمثلاً طن الإسمنت بـ 120 ألف ليرة، بينما سعره الرسمي بعد رفعه يقارب الـ 70 ألف، وكذلك السعر الاستغلالي للحديد، لهذا يلجأ البعض في عملية الترميم إلى الحديد المستعمل والمسحوب من الأبنية المتهدمة «التعفيش»، وهذه أيضاً متحكم بها عبر

شبكتها الخاصة، انتهاءً بسعر البلوكة التي ارتفعت مع ارتفاع سعر الإسمنت، وقس على ذلك في أسعار بقية مستلزمات عمليات الترميم، ناهيك عن أجور وتكاليف اليد العاملة. فعمليات الترميم الجزئي التي يضطر إليها البعض من أجل إعادة الاستقرار في بيته، هرباً من بدلات الإيجار الشهرية المكلفة، تشكل عبئاً كبيراً بسبب كثرة شبكات الاستغلال العاملة في عمق موادها ومستلزماتها.

مدارس على الأبواب

تعاني المدارس في الريف الأمرين لأسباب عديدة، منها تضرر بعضها، وقلة المدرسين، وتزايد أعداد الطلاب في الشعب الصفية، مع عدم إغفال تداعيات عدم توفر الكهرباء والمياه أيضاً، وغيرها من الصعوبات والمشاكل الأخرى، ولكم أن تتخيلوا شكل ونموذج العملية التعليمية في ظل استمرار هذه الصعوبات، وكيف سيتعلم التلاميذ والطلاب في هكذا أوضاع، عدا عن جائحة الكورونا الحالية، وما تفرضه من ضرورات إضافية، غير متوفرة بغالبيتها!!

قمامة متراكمة غير مرحلة

تتكسد القمامة بين الحارات والشوارع في غالبية مدن وبلدات الريف، والجميع يعلم حجم المخاطر الصحية المتولد عن تكسد وتراكم القمامة، وما تستقطبه من حشرات وقوارض وكلاب شاردة، حيث تبرر البلديات ذلك بقلة الآليات لديها، وهذا تبرير عام عكفت بلديات الريف كلها على تقديمه والتذرع به، حتى على مستوى عدم انتظام مواعيد الترحيل.

شوارع محفرة ونقل غير منضبط

الشوارع في غالبية بلدات الريف بحاجة لمد قمصان إسفلتية جديدة فيها، والحد الأدنى بحاجة لردم الكثير من الحفر، الصغيرة والكبيرة، المنتشرة في هذه الطرق وفي الحارات الفرعية في كل بلدة، كي تتمكن السيارات والآليات من السير عليها، وكي

يتمكن المواطنون - وخاصة الأطفال - من العبور فيها دون التقافز ومخاطره. وارتباطاً بذلك موضوع وسائل النقل، التي لم تستقر بعملها في البلدات كافة كما يجب حتى الآن، لا على مستوى عددها بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية وعدد السكان في كل بلدة، ولا على مستوى التزامها بخطوط السير المقررة لها، ولا على مستوى التسعيرة المحددة.

قضايا لا تقل أهمية

هذه بعض القضايا المتعلقة بصلب حياة سكان الريف الدمشقي اليومية، وهناك الكثير من القضايا الأخرى التي لا تقل أهمية عنها، وخاصة على المستوى المعيشي، مثل: توفر المواد والسلع وأسعارها، وخاصة الأساسية منها، مثل: الأغذية والمحروقات، وكذلك الوضع الصحي وضروراته على مستوى إعادة عمل المراكز الصحية في البلدات كافة، بكامل إمكاناتها على مستوى الطواقم الطبية والأدوية، وغيرها من الضرورات الحياتية التي لا يمكن بدونها أن تستقر الحياة وتستقيم.

الحقوق والكرامة ليست منة

كل ما سبق أعلاه، بالإضافة لكونه من المفترض أن يكون من الحقوق المصانة، التي تم توزيع مسؤولياتها على جهات حكومية عديدة، وخاصة البلديات، بغاية الحرص على مصلحة المواطنين، وليس منة من أحد، وبالرغم من كل الأحاديث الرسمية التي تتحدث عن تخصيص المبالغ اللازمة من أجل توفير وتأمين هذه الحقوق، ولو بالحدود الدنيا، إلا أن واقع الحال يقول إن الكثير منها منتقص ومهدور، فساداً واستغلالاً.

يبقى أن نشير إلى أن وصول المواطنين لحقوقهم كي يعيشوا بكرامتهم، يعتبر من أولى خطوات إعادة الاستقرار في هذه البلدات، التي عانت مع أهلها الويلات، وما زالت.

فألى متى الانتظار؟!

مجدداً وخلال قرابة الشهر... تتم مصادرة شحنة مواد مخدرة خارجة من الموانئ السورية، وهذه المرة في رومانيا، التي أعلنت أن الشحنة المصادرة هي أكبر شحنة تصادرها السلطات بتاريخها، وذلك بعد أن سجلت السلطات الإيطالية في تموز 2020 مصادرة شحنة كانت الأكبر على مستوى أوروبا، وأتية من سورية أيضاً محملة بحبوب الكبتاغون والحشيش، حيث الكبتاغون مخدر صناعي من الميثافيتامين.

«الكبتاغون السوري» ملف سياسي وأسئلة ينبغي الإجابة عنها



■ عشتار محمود

أعلنت السلطات الرومانية عن مصادرة حاويتين على سفينة شحن قادمة من ميناء اللاذقية في سورية، نتيجة حمولة ممنوعات بلغت قيمتها ما يقارب 60 مليون يورو، مكونة من 1480 كيلو غرام من الحشيش و751 كيلوغرام من حبوب الكبتاغون وما يقارب 4 ملايين حبة.

وخلال 15 شهر بلغت كميات الحبوب المصادرة في الموانئ الدولية والخارجة من الموانئ السورية مقداراً يبلغ: 176 مليون حبة، وما يزيد على 35 طن، قيمتها الوسطية قد تبلغ 2,8 مليار دولار، وفق السعر الوسطي للحبة في الإقليم، وتفاصيلها موضحة في الجدول المرفق.

منشأ البضاعة

عادة ما كانت سورية تعتبر بلد عبور، ولكن التقارير الدولية تشير إلى تحول سورية إلى مركز إنتاجي لحبوب الكبتاغون خلال سنوات الأزمة... الكبتاغون الذي يسمى «بمخدر الجهاد» والمنتشر في الشرق الأوسط وأوروبا، يمكن تصنيعه في ورشات دوائية صغيرة، بشرط توفر إمكانية توريد مادته الأولية... الأمر الذي يصبح أكثر إقاحة في حال وجود حالة تقلت أمني، وعدم القدرة على ضبط الحدود، أو حتى الضبط الدقيق للمستوردات. «تفاصيل أكثر عن رصد المنظمات الدولية للتجار بالكبتاغون في سورية في عدد قاسيون 921» وللأسف يتوفر في الحالة السورية كلا العاملين، حيث التهريب ظاهرة منتشرة إلى حد بعيد وفي كافة المجالات... كما تثبت حالة تكرار تصدير الحبوب المخدرة من الموانئ السورية غياب الضبط الدقيق للبضائع الموردة أو المصادرة في التجارة الخارجية، وحتى في الشحن البحري.

في البيانات الرسمية للمصادرتين الأخيرتين في إيطاليا ورومانيا تذكر التصاريح الرسمية أن هذه المصادرات من إنتاج «داعش»، وقد أثبتت مجموعة من التساؤلات حول دقة هذه التصريحات مع التراجع الكبير لوجود داعش وتوسع حجم المصادرات. ولكن أياً تكن الجهة التي تنتج هذه المواد، فإن هذه التصريحات تشير إلى أن تصنيعها في سورية، من طرف جهة تصنف عملياً «إرهابية» تمارس نشاطاً غير مشروع بشكل منظم، والأهم: أنها تستطيع أن تعبئ منتجاتها في البضائع السورية وتخرجها بكميات كبيرة

وبشكل دوري من الموانئ السورية وبأوراق رسمية!

ميناء اللاذقية ومسؤولية الجمارك

لا تذكر البيانات الرسمية للمصادرات الميناء الذي خرجت منه البضائع المحملة بالكبتاغون في كل الحالات، إذ ذكر البيان الرسمي الروماني ميناء اللاذقية واسم مصدر البضاعة، كما أشار تصريح لمنظمة الأمم المتحدة UNDOC بأن اللاذقية هي مصدر الحاويات الواصلة إلى اليونان، بينما أشار التداول الإعلامي لتفاصيل المصادرة الإماراتية إلى أن اللاذقية هي منشأ حاويات الكابلات التي ضمت الحبوب المخدرة... أما البيانان



بينما لا يشير قانون المخدرات إلى دور أو مسؤولية جهات بعينها عن عملية مراقبة الحدود، كما لا توجد أية إشارة إلى صلاحيات إدارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية بمراقبة المعابر الحدودية والبضائع الداخلة والخارجة بحثاً عن الممنوعات.

السكوت «الغريب»

رغم انتشار هذه الأخبار وتوثيقها من السلطات الرسمية للدول التي وصلت الشحنات من سورية، إلا أن هذه الأخبار لم يتم حتى تداولها في الإعلام الرسمي السوري، وتم تجاهلها بشكل تام، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفسير حول تجاهل قضية ساخنة مثل هذه، تشير على الأقل على وجود شبكة عبور مخدرات منظمة تستخدم المرافئ السورية بشكل دوري ولحمولات ضخمة هي الأكبر دولياً! كما لم تعلق إدارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية على هذه الأخبار، وهي المسؤولة عن عمليات مراقبة وضبط الإتجار والتعاطي. بينما آخر خبر معن عن مصادرة إدارة الجمارك لمخدرات كان في عام 2018 عندما أعلنت إدارة جمارك اللاذقية عن مصادرة ممنوعات معدة للتهريب إلى

الإيطالي والسعودي فلم يتطرقا إلى تفاصيل الميناء السوري الذي قدمت منه الشحنات.

أياً يكن الميناء المحلي الذي تخرج منه شحنات البضاعة المصدرة، فإن مسؤولية معاينة البضائع الواردة أو المصادرة بالشحن البحري تقع على عاتق إدارة الجمارك السورية، وذلك وفق القانون 38 لعام 2006 قانون الجمارك، الذي يشير إشارة بسيطة إلى معاينة البضائع كجزء من مهام إدارة الجمارك: «معاينة البضائع بشكل سريع ومبسط وبصورة انتقائية، كلما رأت الجمارك حاجة أو فائدة من اللجوء إلى المعاينة».

بينما في قانون نظام الاستثمار الموحد للمرافئ، يأتي ذكر نص يتيح لشركة المرفأ عند تخزين البضائع في مستودعاتها الجمركية: «يحق لشركة المرفأ رفض البضائع الممنوع تصديرها ورفض كل طرد آخر معطوب أو مشوه أو رديء الغلاف»، إلا أنه لا يأتي على ذكر ما يلزمها بالمشاركة في المعاينة.

إن المسؤولية المباشرة في مراقبة البضائع الواردة أو المصادرة بحراً، أو المخزنة في مستودعات الجمارك في المرافئ السورية هي مسؤولية الجمارك بالدرجة الأولى.

لماذا لا يتداول الإعلام الرسمي هذه الشحنات الكبتاغون الكبرى المثبت خروجها من المرافئ الرسمية؟



مضى، رغم ارتفاع كبير في وتيرة المصادرات؟! وباستثناء استبدال مدير إدارة مكافحة المخدرات السابق دون توضيح الأسباب، ما تفسر عدم وجود أي تحميل للمسؤوليات وإجراءات تصل للإقالة في هذه الجهات المعنية مباشرة بهذا الملف؟! 3- أليس من السهل العودة إلى الأوراق الرسمية في سجلات هذه البضائع المصدرة، والوصول إلى مراكز إنتاج البضاعة أو مكاتب التخليص التي ساهمت بتزوير مصدرها؟ 4- كيف يتم نقل كل هذه الكميات على طرق النقل البرية في سورية، بينما تنتشر نقاط العبور والحوافز في كل مكان وعلى كل مداخل المدن، وضمن المرافق العامة؟

■ *البضائع شحن من الموانئ السورية، وهي التي لم تحدد التصاريح الرسمية أو وسائل إعلام معتمدة عن الميناء السوري الذي خرجت منه البضاعة، سواء طرطوس أو اللاذقية.

«شبكة واحدة» إجرامها: اقتصادي- اجتماعي- ووطني.

أسئلة تحتاج إلى الإجابة؟

لماذا لا يتبادل الإعلام الرسمي هذه المعلومات حول شحنات الكبتاغون الكبرى المثبت خروجها من المرافق الرسمية، مع أن هذا الملف بمثابة تهديد وطني؟

2- هل توجد تحقيقات تجري في هذه الملفات دون إعلان؟ وإن وجدت، فكيف تتكرر هذه العمليات بهذه الوتيرة، ليكون المكشوف منها خمس شحنات خلال 15 شهر، وغير المكشوف أكثر من ذلك بطبيعة الحال؟! 3- إن الجهات المرتبطة بهذا الملف تتركز في إدارة الجمارك المسؤولة عن معاينة البضائع، أو الجهات المعنية بملف المخدرات في وزارة الداخلية، أو حتى في إدارات المرفأ التي يسمح لها القانون بمنع استقبال البضائع في مستودعاتها... فلماذا لم تشهد هذه الجهات أية عمليات إقالة خلال عام

على سمعة البضائع السورية، وأكثر المتذمرين من عمليات التهريب هذه هم الصناعيون والتجار السوريون، حيث يتم استخدام بضاعتهم في التغطية على عمليات التهريب. فمرة تخبأ البضائع في الممتة أو الحليب أو الكابلات أو الأحذية أو المنتجات الكيماوية أو الصابون أو منتجات نسيجية وغيرها... ويشير أحد الصناعيين إلى أن تكرار هذه الحوادث يجعل البضائع سورية المنشأ والمشحونة بحراً موضع شك، إذ يقول أحد الصناعيين السوريين إن حاويتين من سورية تم إخضاعهما مؤخراً للتفتيش في دبي لمدة شهر، وتم الإفراج عن حمولتهما بعد التأكد من سلامتهما، ولكن المستلم رفض الاستلام بسبب التأخر! وهي إحدى الحوادث التي تتكرر مسببة خسائر، ومضاعفة الصعوبات على عمليات تصدير البضاعة السورية.

لا يوجد أي تحقيق ينفي أو يثبت تورط بعض المصنعين أو ورشات تغليفهم في عمليات تهريب المخدرات إلى الإقليم وأوروبا، ولكن بالمقابل، لم يتم إيقاف عمل أي من هذه المصانع أو تقييد وجود بضاعتها في السوق المحلية، ما يشير إما إلى تجاهل تام وعدم وجود تحقيقات حتى سرية في هذا السياق، أو يشير إلى تبرئة هؤلاء الصناعيين، ووجود عملية تزوير منظمة للأوراق الرسمية الخاصة بهذه البضائع، الأمر الذي يمكن أن يتم عبر وكلاء للمصريين ومكاتب تخليص وشحن جمركي مشاركة في هذه العملية.

ملف أممي وسياسي

إن ملف المخدرات وتحديدًا تجارة الكبتاغون في سورية، وهو ملف يمس فعلياً سيادة البلاد، لأنه يهدد جدياً بتفشي الإجرام الدولي عبر سورية، فإن كانت ظاهرة الإرهاب الدولي لم تستطع بفعل التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة أن تستوطن في سورية، وتحولها إلى منصة تصدير دولية للإجرام... فإن الوتيرة التي يتم بها شحن المخدرات والكشف عنها، وطبيعة التداول الإعلامي الغربي لهذا الكشف، توحي بأن ملف الإتجار بالمخدرات قد يتحول إلى ملف سياسي مستخدم دولياً.

أي أن ضرر الإتجار بالمخدرات عبر المعابر الرسمية ليس فقط اقتصادي- اجتماعي، بل هو أيضاً أممي وسياسي، كما لا يمكن فصله عن نشاط الإرهاب والقطاع الأسود الإقليمي والدولي بأية حال من الأحوال، وهو يشير إلى وزن هذا القطاع وقدرته على اختراق وتوظيف المرافق والجهات العامة.

إن منتجي الكبتاغون، ومن يسمحون لهم بالتعبئة محلياً والعبور على الطرق السورية، والوصول إلى المرفأ، والشحن في الحاويات، والسكوت على هذه العمليات... جميعها

السعودية، ضمن بضائع مصدرة وعبر المرفأ.

ويتناقض هذا السكوت عن ملف المخدرات في المرفأ مع مستوى التشديد الكبير في العقوبات الوارد في قانون المخدرات رقم 2 لعام 1993، والذي ينص على عقوبة الإعدام لمن يهرب مواد مخدرة، أو يصنعها دون رخصة، وهذه العقوبة التي يمكن أن تخفف إلى الاعتقال المؤبد أو المؤقت لمدة لا تقل عن عشرين سنة ومع غرامة... ويمنع التخفيف في العديد من الحالات، ضمنها: تكرار الجرم، أو ارتكابه من أحد العاملين في الدولة المنوط بهم مكافحة جرائم المخدرات، أو في حال الاشتراك في إحدى العصابات الدولية أو العمل لحسابها، أو في حال استغلال السلطة المخولة بمقتضى الوظيفة أو العمل أو الحصانة لارتكاب الجرائم أو تسهيلها.

كيف تكون عقوبة القانون يمثل هذه القساوة للتهريب أو التصنيع، بينما يتم تجاهل عمليات منظمة ومتكررة لاستخدام المرفأ السورية في توريد أكبر شحنات كبتاغون في تاريخ مصادرات هذا الحب المخدر؟! 1

الضرر الاقتصادي

لا يمكن حصر أضرار وجود سوق مخدرات بهذا الحجم مستقرة أو عابرة للبلاد، فالأضرار تعدد الاقتصاد لتصل إلى التأكيد على وجود «مافيات» منظمة مرتبطة إقليمياً ودولياً، وتستطيع أن تستخدم أحد المرافق العامة بشكل منتظم. مع كل ما يحمله هذا من حجم المال الأسود ووزن تجارة الممنوعات في الأموال والثروات المتداولة داخل البلاد، فأقل الشحنات البحرية المذكورة تعني أنه يوجد على الطرف السوري قوى إجرام تترقب مبالغ تتراوح بين 60 مليون يورو وتصل إلى مليار يورو في كل عملية، مع نسبة ربح في هذا النوع من التجارة قد تتجاوز 5000% «بناء على الفارق بين تقدير إدارة مكافحة المخدرات لسعر الحبة محلياً كمؤشر على كلفتها، وبين سعرها الوسطي في الإقليم»، إن نسبة الربح هذه تجعل هذا النوع من الأعمال مغرياً جداً وقادراً على جذب الكثير من التوظيفات المالية والموارد!

أما التقديرات العامة لحجم السوق في سورية فقد أجرتها قاسيون سابقاً، حيث من الممكن أن يصل حجم هذه السوق إلى 16 مليار دولار سنوياً، وما يفوق الناتج المحلي الإجمالي... وهو ما يشير إلى وزن هذه القوى الاقتصادية، وبالتالي قدرتها على التحكم بمفاصل في جهاز الدولة والقرار، وقدرتها على توظيف شبكات لتسهيل حصول العمليات، والتكتم عنها في الداخل حتى في حال انكشافها في الإقليم.

تُضاف إلى ذلك الآثار الجانبية التي لا ينبغي التقليل من أهميتها في التأثير



كيف يتم

نقل كل هذه

الكميات على

طرق النقل البرية

بينما تنتشر نقاط

العبور والحوافز

في كل مكان

وعلى كل مداخل

المدن؟



35 طن حبوب كبتاغون تخرج من المرفأ خلال 15 شهر

تفاصيل	الوزن التقريبي طن	عدد الحبوب مليون	تاريخ المصادرة
مصادرة السلطات اليونانية شحن من ميناء اللاذقية	6.66	33,3 مليون	2019-6
مصادرة السلطات الإماراتية شحن من ميناء اللاذقية	7.06	35,3 مليون	2020-2
مصادرة السلطات السعودية شحن من الموانئ السورية*	3.84	19,2 مليون	2020-4
مصادرة السلطات الإيطالية شحن من الموانئ السورية	16.8	84 مليون	2020-7
مصادرة السلطات الرومانية شحن من ميناء اللاذقية	0.8	4 مليون	2020-8

مسألتان أساسيتان تحتلان موقع الصدارة في الواقع الاقتصادي التركي: العملة المحلية، وأمن الطاقة... وكلا الجانبين يتناقضان بالعمق مع سياسة المناورة التركية واللعب على حبال التوازنات الدولية، كما يوضحان حاجة تركيا إلى سياسة عقلانية خارج مفهوم الرعونة والاعتداء كطريق للتفاوض. فتركيا تناور في لحظة قلقة أكثر ما تحتاجه فيها اقتصادياً هو «صفر مشكلات»!

تركيا... الليرة والطاقة والحاجة لسياسة «صفر مشكلات»



■ ليلي نصر

تراجعت قيمة الليرة التركية بنسبة 19% تقريباً خلال عام 2020، وفقدت خمس قيمتها تقريباً... وهذه المرة يأتي الانخفاض مترافقاً مع الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الوباء، ليرفع معه معدل التضخم ويرتفع المستوى العام للأسعار في تركيا بمعدل 12% تقريباً، مؤدياً إلى تفاعلات اقتصادية واجتماعية في ظل التراجع الاقتصادي والبطالة.

رغم ذلك لا يزال الاقتصاد التركي في وضع أفضل نسبياً من غيره في ظل الأزمة الحالية... وتقديرات تراجعه الاقتصادي في عام 2020 تتراوح بين -1,6% وفق البنك المركزي التركي، وصولاً إلى -5% التقديرات التي سجلها صندوق النقد الدولي. والتقديرات شديدة التباين ليست جديدة بين الوكالات الدولية التي تُصعد أزمة الاقتصاد التركي، والسلطات التركية التي تخففها. ولكن حتى بأسوأ التقديرات فإن معدل التراجع التركي أقل من وسطي التراجع المقدر لاقتصاديات دول مجلس التنمية والتعاون الدولي وفق وكالة بلومبرغ. ومنذ شهر حزيران عادت الصناعة التركية للنمو وعوّضت خسائر شهر أيار، حتى أنها سجلت نمواً بسيطاً بالقياس في شهر 6-2019.

تركيا قد تشهد تدهوراً اقتصادياً سريعاً! يتدخل البنك المركزي بكل طاقته لضخ المال في شريان الاقتصاد التركي، فمن حزمة مساعدات بمقدار 33 مليار دولار بالعملة المحلية، إلى توسيع الإقراض عبر البنوك المحلية، ليرتفع الإقراض بنسبة 40% في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وصولاً إلى ضخ القسط الأجنبي في السوق لتخفيف تراجع العملة، وهو ما أدى إلى تراجع في الاحتياطيات التركية من العملات الأجنبية بمقدار يقارب الثلث، وصولاً إلى 49 مليار دولار، بينما قيمة الاحتياطيات الذهبية تقارب اليوم 40 مليار دولار تقريباً.

لن تستطيع الحكومة التركية أن تدير أزمة تراجع الليرة عبر عمليات الضخ لوقت طويل، والعملة قد تشهد انهيارات متتالية رغم تحسن بعض المؤشرات، وتحديدًا مع تراجع القدرة على تعويض هذه المخازين، نتيجة تراجع الصادرات التركية الذي بلغ -35% في الربع الثاني من العام الحالي، واستخدام الحكومة لأرصدة البنوك المحلية بالقطع الأجنبي، لتمويل قيمة الليرة ما يزيد الدين الحكومي.

الديون التركية خارجية بمعظمها، وقد وصلت إلى 431 مليار دولار، ونسبة تفوق 56% من الناتج، والنسبة الأعظم منها تعود لقطاع الأعمال والشركات، ومن ضمن هذه الديون فإن 164 مليار دولار ديون قصيرة الأجل يستحق دفعها خلال عام قادم وستشكل ضغطاً كبيراً على الليرة التركية في المرحلة المقبلة مع استمرار الأزمة العالمية واضطراب العلاقات السياسية لتركيا...

التصعيد بين تركيا والغرب قد يدخل على الوضع الاقتصادي التركي معطيات جديدة تدفع إلى تدهور سريع، وتحديدًا التهديد بالعقوبات الغربية الذي تعود نغمته مؤخراً مع الأزمة التركية حول الحدود البحرية مع اليونان والتقيّب في

شرق المتوسط.

إن عقوبات غربية على تركيا تلتزم بها دول الاتحاد الأوروبي والخليج قد تؤدي إلى انهيار في قطاع التصدير التركي، حيث نسبة 86% من الصادرات التركية تتجه إلى أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والشرق الأوسط.

الولايات المتحدة هي الطرف صاحب المصلحة الأوضح في تطبيق العقوبات، بينما قد تتضرر أوروبا جدياً من تراجع العلاقات التجارية مع تركيا، ومن احتمال فشل الديون التركية التي يعود جزء هام منها للبنوك الألمانية.

وعلى هذا الأساس تبحث تركيا عن حلول من خارج الصندوق، وترفع أوراقها التفاوضية وتناور على كل الأطراف في الوقت ذاته... الأمر الذي يبدو واضحاً في ملفات الطاقة.

الطاقة والبحث

عن مناورة «ضيقة الأفق»

تبدو تركيا مصرة على توسيع مياهاها الإقليمية وتثبيت حقها في مياه شرق المتوسط والغاز المتوقع ضمنه. ورغم أن الترحيحات تشير إلى أن تركيز الغاز يكمن في جنوب وغرب منطقة شرق المتوسط، إلا أن تركيا لا تبدو مستعدة لتفويت أية فرصة لوجود الغاز في المياه الإقليمية المتنازع عليها. وقد ذهبت إلى الاتفاق مع ليبيا الذي يهدد بقطع طريق مشاريع مد الغاز من الحقول «الإسرائيلية» والمصرية والقبرصية إلى أوروبا، ويوصل الوضع إلى صراع عسكري مع القوى الإقليمية حول ليبيا، وجميعها قوى لا قدرة ولا مصلحة لها بالتصعيد.



بل شهد العام الحالي تبدلات في تجارة الغاز التركية على العكس من المتوقع. إذ تراجعت واردات روسيا عبر شركة غاز بروم إلى تركيا بنسبة 72% خلال 2020 بالمقارنة مع العام الماضي، مقابل توسّع في استيراد الغاز من أذربيجان التي وُردت لتركيا ربع حاجتها من الغاز، بينما تراجعت الحصة الروسية إلى 10% وهي التي كانت تحتل ثلث الواردات في 2019. كما ازدادت الواردات التركية من الغاز المسال من الولايات المتحدة وقطر، إذ زادت تركيا في هذا العام واردات الغاز من أميركا بنسبة 300% بالقياس بالعام الماضي!

وهي سياسات تعكس المناورة التركية، وتخوفها من فرض العقوبات الأمريكية... ولكنها في المقابل لا تستطيع إلا أن تكون سياسات مؤقتة، فالولايات المتحدة لن تستطيع أن تقدم شيئاً لتركيا إلا التلويح بالعقوبات التي تؤخر الاستدارة التركية وتدفعها للبحث عن أوراق تفاوضية لتجعل مهاجمتها أعلى ثمناً. ولكن فعلياً لن تنقذ الاقتصاد التركي إلا العودة إلى علاقات «صفر مشاكل»، وتطبيع العلاقات مع الإقليم لأنه مساحتها الاقتصادية الموضوعية، وهو ما يؤمن سحب الذرائع وتخفيف التوتر مع أوروبا، التي لن يكون من السهل أن ترفض عقوبات أمريكية، ولكن تركيا بسياسة الهجوم بغاية التفاوض، لا تجعل الأمر سهلاً سواء على الأوروبيين أو على الإقليم، وحتى على الروس الذين يمتلكون وضعاً أفضل يتيح لهم استيعاب الرعونة التركية، وتثبيتها بعلاقات استراتيجية للمستقبل.

ورغم أن تركيا بدأت بالتنقيب في المياه المتنازع عليها، إلا أنها أعلنت عن اكتشافات في البحر الأسود، ولكن الاكتشاف لا يشكل نقلة نوعية، فحجم احتياطي الغاز في الحقل المكتشف يعادل سبع سنوات فقط من استيراد تركيا للغاز. ولكنه إضافة قد تدعم أمن الطاقة التركي، وتحديداً أن السلطات تقول أنه سيدخل الإنتاج في 2023.

إن أمن الطاقة هو مسألة تركية ملحة، فتركيا خلال 15 سنة الماضية كانت ضمن الدول الأعلى نمواً في الطلب على الطاقة، مع فاتورة استيراد تقارب 41 مليار دولار في 2019 ومن المتوقع أن يستمر النمو السنوي في الطلب على الطاقة بنسبة 4-6% سنوياً حتى 2023.

تركيا لديها إستراتيجية للطاقة حتى عام 2023 (وهو الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية) تنص على زيادة الاستقلالية وأمن الطاقة التركي، من ضمنها توسيع إنتاج الطاقة البديلة لتشكّل نسبة 30% بينما هي اليوم 13%، وهو ما قد يحتاج إلى استثمارات تقارب 60 مليار دولار.

وفي المقابل، فإن السيل التركي مشروع أنابيب مد الغاز الروسي إلى تركيا، وعبرها إلى الجنوب الأوروبي، سيؤمن لتركيا 30% من استهلاكها للغاز تقريباً، ويؤمن لها عائدات من تجارة الغاز لأوروبا عبر أراضيها.

ولكن قد يكون هذا المشروع مهدد بالعقوبات الأمريكية، وفق ما تشير تقديرات روسية مع تخوفات من مستوى التجاوب التركي، فرغم إطلاق المشروع في العام الحالي إلا أن عملية الضخ لم تتدفق وفق الطاقة المتوقعة حتى الآن...



لن تستطيع
الحكومة التركية
أن تدير أزمة
تراجع الليرة عبر
عمليات الضخ
لوقت طويل
والعملة قد
تشهد انهيارات
متتالية رغم
تحسن بعض
المؤشرات

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي عن واقع المواطن والضغط الممارسة عليه من كل حذب وصوب، يقول البوست: «هالمواطن مثل طنجرة المحشي.. كل شوي بغزوه بالشوكة ليشوفوه استوا أو لسا!!».

تعقيباً على تصريح وزير الاتصالات والتقانة عن عودة خدمة الإنترنت إلى سورية بعد إنجاز الورشات الفنية أعمال الإصلاح للكلب الضوئي بين حمص وطرطوس، علق بعض المواطنين بالتالي:

«يعني مو تقنين؟».

«بين حمص وطرطوس ما في قرش.. الظاهر عاضو أبو بريس؟».

«كمان في قرش بين طرطوس وحمص ولا حرامية كابات؟».

تعلقاً على مأساة السوريين العالقين على الحدود.. والسبب \$100، علق البعض بالتالي: «صدقوني حياتهم أرحم من «المواطنين» المعلقين في الداخل... الله العليم صارت بتجوز علينا الصدقة... يا حيف يا تاريخ شو بدك تكتب لحتي تكتب...».

«ضحكتوا الأمم علينا.. لك في حكومة بتعمل هيك لمواطنيها.. شوبقي شي لسي ماعملتوه؟».

«وقفت على هي.. السوري هو وحياته مأساة.. الله يفرج».

حول قرار تخفيض كمية تعبئة البنزين، علق البعض بما يلي:

«رفعوا الأسعار وخلصونا ليش لا تخففو وتقطعو؟».

«إلى حين إلغاء الدعم عن 100 ليرة».

«ما في بنزين أصلاً الكازيات مسكرة!!!».

حول الحرائق التي أشتت على مساحات واسعة من الغابات والأراضي الزراعية والبيوت علق البعض بالتالي:

«والله حرام وين المسؤولين شي بيقره؟».

«الإعدام لمفتعلي الحرائق وتجار الفحم».

«ألا يوجد طيران لإخماد هذا الحريق؟».

حول قرار مؤسسة الإسكان منح مهلة للمكتتبين من أجل تسديد أقساطهم، علق بعض المواطنين بالتالي:

«ليش مؤسسة الإسكان لا تقوم بتسليم الشقق المخصصة لأصحابها.. ولا تأخير مؤسسة الإسكان مغفور؟».

«واللي مو متأخر ومسجل من عشر سنين شو وضعه؟».

حول قرار التعرف الجديدة لأجور النقل في محافظة ريف دمشق علق البعض بالتالي:

«لسا زيادة زيادة والفقر كل مالو عم يزيد وأصحاب المعامل والشركات معاشات زفت والمتعيش كل يوم بيومو شو يعملو بحالهن لك حسبي الله ونعم الوكيل».

«ليش متفاجئ الحمد لله بالبلد كل شي يزيد إلا قيمة المواطن».

حول قرار رفع سعر علب السجائر الوطنية، علق بعض المواطنين بالتالي:

«تضامناً مع التجار رفعوا سعر الحمراء التجار مو أحسن من التبغ التجار بيرفعوا وإحنا كمان بنرفع».

«سعر باكييت الحمراء الطويلة ب1000 ليرة والحمراء القصيرة ب800 ليرة وكله عم ينهب بالمواطن».

«وبن الدخان لكن عم يروح حاج تضحكوا علينا».

ونختتم مع بوست تهكمي حول الواقع البائس للمواطن أمام جنون الأسعار، يقول البوست:

«نصيحة نزلة السوق بلاها.. بلاها نزلة السوق.. مشان ما تحس أديشك رخيص قدام أي شي بتشتريه!».

وناقل الكفر ليس بكافر

عائق على الحدود.. مأساة برعاية حكومية



تزايدت الأحاديث، وارتفعت وتيرة التذمر والاعتراض، على القرار الحكومي الذي فرض على السوريين الراغبين بالدخول إلى وطنهم بتسديد مبلغ 100 دولار، أو ما يعادلها من الليرات السورية، وذلك على ضوء استمرار مشكلة بعض السوريين «العالقين» على الحدود السورية اللبنانية دون حل.

■ عادل إبراهيم

الجديد في الأمر، هو ما تم نقله عبر أحد أعضاء مجلس الشعب عن إلغاء القرار الحكومي أعلاه، والذي جرى نفيه، خلال مدة وجيزة جداً، عبر وزير المالية بأنه «لم يصدر أي قرار بهذا الشأن حتى الآن»، وكان هناك إصراراً على استمرار مأساة البعض على الحدود.

تصريح بمثابة الشرارة

تزايدت وتيرة التذمر أشت بعد أن اعترف مدير إدارة الهجرة والجوازات، في لقاء مصور عبر إذاعة نينار جرى تداوله بكثافة عبر مواقع التواصل، بوجود سوريين «عالقين» على الحدود السورية اللبنانية بسبب عدم امتلاكهم 100 دولار أو ما يعادلها من الليرات السورية، كي يسمح لهم بالدخول إلى وطنهم سورية، وذلك تنفيذاً لقرارات الحكومة بهذا الشأن.

فلبنان لا يسمح لهؤلاء بالعودة إلى أراضيهم، ووطنهم يرفض استقبالهم دون تسديد المبلغ المطلوب، والحل بحسب مدير إدارة الهجرة والجوازات هو استمرار انتظار هؤلاء إلى حين وصول المبلغ إليهم من أقاربهم أو أصدقائهم.

أما لماذا وكيف ومن أين وإلى متى؟ فهذا ما لا يعني الحكومة لا من قريب ولا من بعيداً وجل ما يعنيهها هو اعتصار جيوب المواطنين، ولو أصبحوا «عالقين» على حدود وطنهم، ممنوعين من دخوله.

أعباء مالية كبيرة وإتاوات

موضوع تأمين الدولار في لبنان يعتبر مشكلة كبيرة وهي معروفة طبعاً للقاصي والداني، وفي حال توفره فهو بسعر السوق السوداء هناك، وعند

تصريفه على الحدود السورية للدخول يصرف بالسعر الرسمي طبعاً، والعملية برمتها ليست أكثر من مقص يقطع من خلاله جزء كبير من المبلغ على حساب السوريين ومن جيوبهم بالنتيجة. المشكلة على هذا المستوى ليست بالنسبة للأفراد فقط، بل ربما هي مشكلة أكبر بالنسبة للأسر المقيمة في لبنان أصلاً، أي ليس بحوزتها دولارات، والتي ترغب في العودة إلى سورية، وما تشكله المبالغ المطلوبة للصرف والتسديد وإعادة الصرف من أعباء كبيرة تعجز عن حملها.

فأسرة مكونة من خمسة أفراد تتطلب الحصول على 500 دولار من السوق السوداء اللبنانية، وما يليها من عمليات إعادة صرف لليرة السورية، ولعل بعض هذه الأسر الكبيرة عدداً، هي من العالقين على الحدود بأفرادها.

أما الطامة الكبرى فهي ما يتم فرضه من إتاوات إضافية، صغيرة وكبيرة، حسب الحال، تحكماً وفساداً من قبل البعض المتنقذ، لاستكمال إجراءات الدخول إلى سورية، فبحسب بعض القادمين فإن التكاليف الإجمالية الإضافية غير الرسمية قد تصل إلى أكثر من 15 ألف ليرة سورية على كل فرد.. وهكذا..

نفي مستجد

جديد آخر صدر عن مدير إدارة الهجرة والجوازات، وتداولته وسائل الإعلام مؤخراً.

فقد «نفي» مدير إدارة الهجرة والجوازات وجود أي عائق على الحدود حول تصريف الـ 100 دولار بالنسبة للسوريين القادمين إلى سورية، وواجهتنا بعض المشاكل البسيطة بالنسبة لعدم حاملي هذا المبلغ تم حلها بالتواصل مع الجهات المختصة.

مرة أخرى يدخلنا التصريح أعلاه

بماتاة تفسيرات وتأويلات جديدة، فالنفي لم يتطرق للقرار لا من قريب ولا من بعيد، بل لدور الهجرة والجوازات كجهة تنفيذية له، أما الحل بالنسبة لها فقد كان عبر «التواصل مع الجهات المختصة»، التي لم ترشح أية تفاصيل لا عنها ولا عن آليات الحل التي تم التوصل لها من خلالها، ولا عن مصير العالقين على الحدود بنتيجة ذلك.

ولعل عبارة «الجهات المختصة» لوحدها لها مالها من حيثيات في أذهان السوريين، ارتباطاً بالتصريح السابق!

تساؤلات مشروعة

هل يحق لنا، كما لغيرانا، وخاصة هؤلاء العالقين، من إعادة الاستفسار عن دستورية ومشروعية وقانونية مثل هذا القرار الحكومي، المجحف والظالم، الذي يمنح السوري من الدخول إلى وطنه؟

وبغض النظر عن الجانب الحقوقي والقانوني، هل من الإنسانية والوطنية ترك هؤلاء عالقين معلقين بسبب قرار حكومي، عليه ما عليه من الملاحظات منذ لحظة صدوره؟

إن هؤلاء «العالقين» على الحدود، وبغض النظر عن دور «الجهات المختصة» بمعالجة شأنهم، هم مواطنون سوريون، وأمر عدم امتلاكهم المبلغ المطلوب حكومياً لا يعفي من المسؤولية الحكومية والوطنية تجاههم، فكيف وهي المسؤولة عن مأساتهم مفتوحة الأجل؟!

ولعل الحل، الذي لا بد منه، هو إلغاء هذا القرار الحكومي المجحف، كلاً وتفصيلاً. فإن لم يكن لمخالفته الدستور وحقوق المواطنة والإنسانية، فمن أجل التخفيف من تداعياته الاستغلالية، وأعبائه المالية الكبيرة، على السوريين الراغبين بالعودة إلى وطنهم.

دراسة سورية تقدّر انتشار كورونا في دمشق بنسبة 63,4%



أجرى ثلاثة أطباء سوريين دراسة علمية مهمة بعنوان «انتشار أعراض كوفيد-19 في سورية: دراسة مقطعية» Symptoms 19-The Prevalence of COVID in Syria: A Cross-Sectional Study، وهم: د. بهاء الدين الحفار و د. جهاد أبو نصر «جامعة دمشق»، والدكتورة غدير عباس «مشفى المواساة الجامعي»، بعد الحصول على الموافقة الأخلاقية من «اللجنة العليا للبحث الطبي بجامعة دمشق» والموافقة المستنيرة من عينة المشاركين (5212 شخصاً). نُشرت الدراسة بتاريخ 31 آب 2020 على موقع (ريسيرش سكوير) العالمي لمراجعة الأبحاث.

■ تمريب وإعداد: د. اسامة دليقان

هو 6500 حالة، بناءً على العدد الإجمالي لأسرة العناية المشددة المزودة بمَنَافس والتي تُقدّر بنحو 325 فقط... وأنظمة الرقابة ضعيفة، وغير مستقرة مع غياب أية منهجية قياسية للإبلاغ عن حالات العدوى، وغياب الوعي العام الكافي واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية- الاجتماعية في سورية، مما يثير المخاوف بأن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير».

جمع الباحثون البيانات على مدى أسبوعين (بين 1 إلى 14 آب 2020) عبر استبيان على الإنترنت، يسأل عن معلومات ديمغرافية، ويقيس درجة الوعي بالمرض، ويقيم شدة ومدة الأعراض. ثم حلّلوها عبر أدوات وبرامج إحصائية معينة.

نتائج الدراسة

شملت الدراسة 5212 شخصاً من سكان دمشق، 59% إناث، 41% ذكور، 9,6% لديهم أمراض مزمنة. وكانت نسبة من أبلغوا عن وجود أعراض كوفيد-19 لديهم خلال 6 أشهر الماضية هي 63,4%. وسطي مدة الأعراض 6,9 يوماً، وكانت أكثرها شيوعاً في العينة المدروسة: الإرهاق 70% والصداع 76,1% وفقدان الشم والتذوق 42,4% والتهاب الحلق أيضاً شائع. أما الحمى فوق 38 درجة مئوية فكانت بنسبة 29,2%، وأقل الأعراض شيوعاً هي الجلدية (أقل من 14,5%).

كان لافتاً أيضاً ملاحظة الدراسة لاستمرار المنحى المتصاعد للوباء، حيث قال 38,4% من الأشخاص أن أعراضهم ظهرت خلال 14 يوماً السابقة للاستبيان، مقارنة بـ 11,6% في الشهر الذي سبقه، و7% في الشهرين السابقين، و6,4% في 3-6 أشهر السابقة. والمستبينين هم عينة عامة من المجتمع، وليس من المرضى أو العرضيين بالضرورة، حيث قال 27,5% بأنه ليس لديهم أعراض إطلاقاً، لكن أصحاب الأعراض الشديدة شكّلوا نسبة 8,7% من العينة! والأعراض المتوسطة الشدة بنسبة 16,9%. مع ملاحظة الدراسة أن شدة الأعراض تزداد مع ازدياد مدة المرض. وعن وضع النظام الصحي السوري كتب الباحثون: «لدى سورية أحد أكثر الأنظمة الصحية في العالم عرضة للطب. وأشار تقرير حديث بأن السعة القصوى لحالات كوفيد-19 التي يمكن علاجها بشكل ملائم في سورية

الأنشطة الاجتماعية والعامة والتجمعات الدينية، مما أبطأ انتشار الوباء. ومن الإجراءات الأخرى المفيدة فرض قانون لبس الكمامات في الأماكن العامة، وخاصة المغلقة وقليلة التهوية والمزدحمة، إذ إن الالتزام المعتدل بالكمامات بنسبة 80% يستطيع إنقاذ وفيات كوفيد-19 بنسبة 40% تقريباً».

لا بد من إجراءات حقيقية شدد مؤلفو الدراسة على أنه «لا بد من اتخاذ عدة إجراءات. وإحدى التجارب الناجحة بهذا السياق، هي تجربة الأردن، حيث قامت الحكومة الأردنية بعدة إجراءات، مثل تقييد السفر لغير الأردنيين، والحجر الإلزامي لمدة 14 يوماً للأردنيين الواصلين من الخارج، وقواعد صارمة حظرت جميع

شملت الدراسة أكثر من 5000 سوري، وهي تعطينا إدراكاً أفضل للانتشار الحقيقي لحالات كوفيد-19 المشتبهة في سورية

الخلاصة

وكخلاصة، كُف الباحثون استنتاجاتهم بثلاث نقاط رئيسية: 1- أعراض كوفيد-19 في سورية منتشرة انتشاراً عالياً. 2- هناك ارتباط مهم بين شدة الأعراض ومدتها. 3- هناك حاجة لإجراءات فورية لإبطاء سرعة انتشار المرض. لفت الباحثون الانتباه إلى أن دراستهم ونتائجها تبقى محدودة نسبياً بحجم العينة المدروسة، ولكنها مع ذلك تبقى مفيدة وضرورية لإعطاء صورة تقديرية مهمة عن حجم الانتشار الكبير للوباء في سورية. وفي الختام، توجّهوا بكلمة شكر واهداء «لأرواح الأطباء السوريين الذي رحلوا وهم يؤدّون عملهم بإخلاص رغم نقص المعدات الوقائية والدعم الحكومي».

اختراع جديد يقربنا خطوة من التخلي عن الوقود الأحفوري



الملك عبد الله للعلوم والتقانة- بتصنيع بلورات تركيبية من سلفيد الفضة المستندة إلى أوكسيد الغرافين المرجع Ag₂S/rGO تتميز عن البلورات التقليدية بصغر حجمها وخواصها الأفضل في نقل الشحنة الكهربائية، أي نقص مقاومتها الكهروكيميائية. نشرت الدراسة في مجلة «وسائط التفاعلات الكيميائية» Catalysts في 19 آب 2020. وهكذا تم الحصول على وسيط كيميائي أكثر فاعلية لتفاعلات توليد الهيدروجين لاستخدامه في الطاقة النظيفة والمتجددة. وأظهرت صور المجهر الإلكتروني الناقل بأن أوكسيد الغرافين المرجع المحرّض أمّن مواقع وفيرة للتخوي تمنع تكتل البلورات، وتم حساب الحجم الوسطي لبلورات سلفيد الفضة النانوية الجديدة النامية على أوكسيد الغرافين المرجع، بأنها حوالي سبعة نانومترات.

لطالما كان تطوير وسيط كيميائي كهربائي فعال لإنتاج الهيدروجين الجزيئي من الماء، يستحوذ على اهتمام كبير في سياق الجهود الرامية إلى التقليل من اعتمادنا على الوقود الأحفوري. ولطالما اجتذبت البلورات النانوية المكونة من سلفيد الفضة Ag₂S اهتماماً كبيراً، نظراً لخصائصها المميزة. وفي الوقت الراهن، ما تزال البلورات المتوفرة حالياً لتحفيز هذا التفاعل ذات أداء بعيد عن التوقعات المأمولة. وأحد أهم أسباب ذلك هو عرقلة نقل الشحنة ونقص المواقع الفعالة الناجمان عن تكتل بلورات سلفيد الفضة النانوية على بعضها. ولحل هذه المشكلة، قام فريق بحث- بقيادة البروفيسور يو وايي من معهد تشانغتشون لعلم البصريات والميكانيك الدقيق والفيزياء، التابع لأكاديمية العلوم الصينية، بالتعاون مع البروفيسور هشام إدريس من جامعة

نشر موقع أكاديمية العلوم الصينية في 4 أيلول 2020 خبراً موجزاً عن اختراع نوع من بلورات سلفيد الفضة النانوية يستند إلى أوكسيد الغرافين المرجع Ag₂S/rGO من شأنه أن يستخدم كوسيط كيميائي لزيادة مردود إنتاج الهيدروجين الجزيئي من الماء، ومما ورد في تفاصيل الخبر:

عن محاولات تسميم روسيا



لضرب بعضهم البعض، سياسياً وإعلامياً من خلاله، في حال نجاح أي من الرئيسين، إلا أنهما وفي الوقت نفسه يتقاطعان بمسألة ترسيخ العداء لهما على حد سواء.

النشاط الأوروبي

على الضفة الأوروبية، فمن المفيد أولاً: التذكير بأن وجود خلافات أوروبية-أمريكية لا يعني بأن الأولى باتت منسجمة أو متفقة مع روح الميزان الدولي الجديد، بسياساته من تكافؤ وتكامل، بل ووفقاً لجميع مؤشرات النشاط الأوروبي يتبين العكس، حيث باتت دول الاتحاد تتخذ دور واشنطن المتراجع، بنفس العقلية، لكن مع فارق حجم وقدرة التأثير، وهنا بيلاروسيا مثلاً، حيث اتخذ الاتحاد وألمانيا تحديداً دوراً سلبياً واضحاً بالتدخل والتحريض والإساءة وصولاً إلى التهديد بالعقوبات، إلا أن النشاط الروسي في الملف البيلاروسي قام بتأريض كبير لكل هذه الحملة على مينسك، مما جعل أوروبا وألمانيا ترد على فشلها هناك بالتصعيد في قضية «نافالني» نفسه، قبل أن تصبح وحيدة في الجبهة معها، بعد تخلي واشنطن عنها، لتقع في فخ لن يكون مخرجه إلا بتسوية العلاقات مع موسكو، الأمر الذي أعطى مؤشراً في هذا الاتجاه بعد تصريح وزارة العدل الألمانية مؤخراً بقبولها طلب روسيا بالتعاون القانوني في التحقيق حول ادعاء تسميم نافالني.

النتيجة لن تختلف عن سابقتها

بالمحصلة، فإن مختصر التصعيد الأوروبي والأمريكي على روسيا، بتناقضاته وتبايناته فيما بينهم، يصب في محاولات تقويض موسكو والضغط عليها، لتحصيل تنازلات في الملفات والمسائل الدولية كل وفق مصلحته، إلا أن أوروبا وواشنطن ليستا بموقع قوة في أي تفاوض في أزماتها اليوم، على العكس، واستناداً للمحاولات الشبيهة السابقة كلها بنتائجها، لن يفضي الأمر إلا ضمن اتجاه واحد، هو: المزيد من الخسائر الغربية.

حيث قال ترامب في يوم الجمعة: إن «الولايات المتحدة لا تملك أدلة» على تسميم نافالني، ولتترك ألمانيا وحدها بهذا الصراع مع روسيا. فالتميمير الأمريكي الآن يتمثل بمحاولة صنع أزمة روسية-ألمانية تفضي إلى إعاقة تقدم العلاقات بين البلدين، وربما تؤخر إطلاق عمل خط الغاز المسال «السييل الشمالي-2» وإدامة توريد الغاز الأمريكي إلى أوروبا قدر المستطاع.

المصلحة الأمريكية

تتقاطع المسألتان العسكرية باستفزازاتها الحدودية، والسياسية «نافالني»، بأنهما محاولات مباشرة لتؤثر على العلاقات الروسية-الأوروبية لصالح واشنطن، فكل عرقلة لهذه العلاقات تؤدي إلى استثمار الوقت القصير المتبقي للقوات الأمريكية في أوروبا، ومن جهة أخرى فإن تهمير هذه التفاصيل في الإعلام الأمريكي يتمثل بشيطة روسيا وترسيخ حالة العداء لها داخل البلاد وخارجها... وبالإضافة لهذا الأمر، تسعى واشنطن في الداخل إلى فصل روسيا والصين عن بعضهما، كأحد جوانب محاولاتها بادعاء وجود شق وخلاف بين الدولتين الصاعدتين وتكثيف الحديث عن هذا الأمر إعلامياً، ليصرح ترامب مثلاً: «من اللافت أن الجميع يتحدثون دائماً عن روسيا، لكنني أعتقد أن الصين هي حالياً ربما الدولة التي يجب عليكم التحدث عنها بشكل أكبر بكثير من روسيا... ما تفعله الصين أسوأ بكثير».

إن هذا التصريح من ترامب تحديداً يربطه مع ادعاءات تدخل روسيا بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2016 لصالح ترامب نفسه، والنشاط الإعلامي الأمريكي الذي يدعي أن الصين تحاول التدخل الآن بالانتخابات الرئاسية المقبلة لصالح جو بايدن، غايته اختلاق خلاف وهمي بين موسكو وبكين ضمن الرأي العام الأمريكي والعالمي بأن موسكو تفضل ترامب، بينما بكين تفضل بايدن، فضلاً عن أن هذه الادعاءات باتت تشكل سلاحاً بأيدي طرفي الانقسام الأمريكي

عشرات الطلعات الجوية العسكرية الروسية لاعتراض مقاتلات غربية على حدودها، وحملة ضغط دولي كبرى بذريعة تسميم المعارض الروسي نافالني، ونشاط إعلامي غربي تعبوي كبير ضد موسكو... ما القصة خلف كل هذه الجبهات المفتوحة على روسيا الآن؟

يزن بوظو

هذه الأنشطة بمجموعها وما تحمله من استفزازات، محاولات لتقويض الدور الروسي المتنامي واختبار قدرة روسيا على ضبط النفس، وبالإضافة لذلك يبدو أن الطلعات الجوية باقترابها المتهور عمداً من الحدود الروسية تستدرج ردود فعل من موسكو نحو «خطأ» ما بالحد الأعلى- عبر إسقاط إحدى هذه الطائرات مثلاً- لتبني عليه واشنطن تصعيداً سياسياً وعسكرياً بغية صنع أزمة بين روسيا وأوروبا للحد من تطور العلاقات بينهما... فهكذا هدف يتفق مع المحاولات الأمريكية عموماً، وينسجم الآن مع تورط ألمانيا بتسليمها قضية «نافالني» على المستوى السياسي وتصعيدها فيها.

التحركات السياسية-نافالني

في 20 آب تعرض المعارض الروسي نافالني لوعكة صحية على متن طائرة نقل متجهة إلى موسكو، دخل على إثرها حالة غيبوبة، وفي اليوم نفسه ابتدأت حملة تصعيد سياسية غربية وأمريكية خصوصاً، مشككة بصلووح الحكومة الروسية بالأمر، ولتطلب عائلة نافالني بنقله من روسيا إلى ألمانيا لتلقي العلاج هناك، الأمر الذي سهله الحكومة الروسية، بعد وصوله ألمانيا صرحت الأخيرة عن «تسميم» نافالني، الأمر الذي نفته الحكومة الروسية تماماً، وطالبت ألمانيا بإرسال بيانات ودلائل، ولتسهيل التعاون بين البلدين في المسألة، لترفض ألمانيا هذه الطلبات وتستمر بتصعيدها السياسي مهددة، مع الاتحاد الأوروبي، بفرض عقوبات على روسيا.

من اللافت هنا كان تغير السلوك الأمريكي اتجاه المسألة بعد تسلم ألمانيا له، لتصبح التصريحات الصادرة عن واشنطن «محايدة»

لا بد من رؤية التطورات الجارية وفقاً لإحداثيات اليوم، فالأوروبيون على خلاف مع الأمريكيين الذين يحاولون شرح العلاقة بين بكين وموسكو، وألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي تسعى لاتخاذ مكان مستقل نسبياً أو تزعم الاتحاد إن أمكن... بالإضافة إلى الجبهات العديدة المفتوحة، منها الملفات الدولية كسورية وليبيا وأوكرانيا وبيلاروسيا إلخ.. والتطورات الدولية المتجهة نحو مزيد من التآزم الغربي، مع تهawy الدولار وما سيخلفه من تأثيرات دولية عموماً، وسباق التسلح، وفي هذه اللحظة تجري الاستعدادات للانتخابات الأمريكية التي يجري ضمنها اقتتال بين معسكري الانقسام الأمريكي.

التحركات العسكرية

في يوم الخميس، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عبر صحيفة «النجم الأحمر» التابعة لها، عن قيام 43 طائرة أجنبية بنشاط استطلاعي قرب الحدود الروسية خلال الأسبوع الأخير فقط، وأكدت أنه خلال هذا الأسبوع لوحده أفلعت الطائرات الروسية 5 مرات معترضة عدداً من الطائرات القريبة، من أجل منع الانتهاك للحدود الروسية، علماً بأن وزارة الدفاع الروسية أعلنت عدداً من المرات طيلة الشهر المنصرم عن طلعات عسكرية جوية لاعتراض طائرات أجنبية وقاذفات لدول الناتو، فوق كل من البحر الأسود، والبلطيق، وبارنتس.

تأتي هذه التحركات العسكرية على الحدود الروسية مع انتشار منظومات صاروخية غربية وأمريكية في عدد من دول أوروبا الشرقية، من بينها بولندا مثلاً، لتكون

لبنان: للغرب مشروع واحد يطارده كابوس مزمن!



يبدو طقس لبنان موافقاً للرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون الذي أنهى زيارته الثانية منذ أيام بعد مرور شهر فقط على قدومه الأخير عقب تفجير المرفأ، الذي مضى عليه شهر من الزمن، وسرعان ما جرى الإعلان عن زيارة مرتقبة في شهر تشرين الثاني المقبل! فلماذا هذا الاهتمام المفاجئ؟ وماذا يحمل التناغم والتنسيق الفرنسي الأمريكي للبنان هذه المرة؟

■ علماء ابو فراج

بعد الانفجار الكارثي في المرفأ شهدت الأراضي اللبنانية «كثافة دبلوماسية» ملحوظة، وإن كان معروفاً أن هذا النمط من الزيارات لا يرتبط بالضرورة بحجم المصيبة، بل يرتبط بإمكانية استثمارها، يبقى السؤال إذاً، وإذا ما نظرنا إلى الجهود الفرنسية والأمريكية ككتلة واحدة: ما هو الهدف الغربي من هذا الاستثمار؟ وعلى ماذا يراهن؟

في فهم السلوك الغربي

حاولت فرنسا أن تظهر وكأنها تعمل بشكل منفرد في الملف اللبناني، وكان الموقف الأمريكي لم يتضح بعد من سلوك فرنسا هذا، وتحديداً أن لقاءات جمعت بين ماكرون ورئيس كتلة حزب الله في البرلمان اللبناني، فيما بدى موقفاً مختلفاً عن موقف الولايات المتحدة من الحزب الذي يخضع لعقوبات أمريكية، ليتسم موقف باريس «بمرونة أكبر» و«قبولاً للتوازنات الداخلية اللبنانية».

لا داعي لإساعة الوقت بإثبات ترابط المشروع الأمريكي-الفرنسي، ولا ضرورة للبحث إذا ما كانت فرنسا تدرك هذا الترابط وتقبل دورها في هذه المسرحية، بل يمكننا ببساطة الاعتماد على الإعلان الصريح لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الذي أكد على أن بلاده تعمل مع الفرنسيين ولديها الأهداف نفسها، بل وتزامنت زيارة الرئيس الفرنسي مع نائب وزير الخارجية الأمريكي ديفيد شينكر، الذي تقاسم مع الرئيس الفرنسي المهام التي يجب أن تتجزأ ليعمل معها كوفد رفيع المستوى للخارجية الأمريكية.

ولا يمكن بالطبع تجاوز الشكل الذي تجري فيه هذه الزيارات كونه جزءاً

من مضمونها، فالشكل المثل المطلوب، بل هو بمثابة إعلان سياسي، فالاعتراف الدبلوماسية ارتبطت بمسرحية أخرى انتهت ولى زمانها، فيستطيع الرئيس الفرنسي اليوم التجول واللقاء مع من يشاء، بل وجمع الأركان السياسية للنظام، وتوزيع الأوراق وتحديد الأجل الزمنية، وأن يجري لقاءات مع منظمات المجتمع المدني أيضاً، بل ويوكل الرئيس الفرنسي للمدير العام لجهاز المخابرات الخارجية متابعة «تنفيذ الوعود» في فترة غيابه التي لن تطول. ولا يمارس المبعوث الآخر سلوكاً مختلفاً، بل لم يضع شينكر ضمن جدول أعماله لقاءات مع الكتل السياسية واكتفى باجتماعات أخرى مع المجتمع المدني، ولقاء جمعه مع قائد الجيش اللبناني دون أن يتم هذا اللقاء ضمن إطار وزارة الدفاع اللبنانية مثلاً! وتطول قائمة الأفعال الوقحة الجارية والتي تعلن موقفاً غريباً من النظام اللبناني، ويجري معاملته- كما غيره من الأنظمة في الواقع - كموظفين لرعاية مصالح الغرب في هذا البلد.

مشروع واحد إذاً.. ماهو؟

إذا قلنا، أن المشروع هو مشروع واحد يتوجب علينا البحث على أمل الوصول لتحديد ملامحه، فالقول بأن الدول الغربية تسعى للحفاظ على مصالحها في لبنان جواب قاصر بل يحمل في باطنه بعض التضليل، كما لو أنه لا يتعدى صون مراحب بعض الشركات الغربية التي ترغب بالاستثمار في قطاعات محددة بهدف جني الأرباح على حساب اللبنانيين، وهو ما يجري ويتوسع منذ عقود، ويقول البعض: إن الهدف النهائي من كل ما يجري هو تجريد سلاح حزب الله اللبناني كمطلب أساسي للغرب، لكن المؤشرات على أرض الواقع تفرض رؤية أكثر شمولاً وأوسع من حدود

لبنان. فما يجري بدايةً يرقى لإعلان عن نية تفجير البلد، الذي ورغم حجمه الصغير نسبياً، إلا أن حربه الأهلية الأخيرة دفعت كل دول الإقليم للدخول كأطراف فيها، ولم تقتصر «قائمة المدعوين» إلى هذا النزاع على دول الإقليم فحسب، بل توسعت لتشمل قوى دولية، وجرى إشعال البلاد وحرقها واستنزاف قواها البشرية في معارك غير منتهية، لكن هذا المخطط بات قديماً بعض الشيء، ولا يرقى لحجم أزمة الرأسمالية! فالحريق اليوم يجب أن يكون ضخماً ترمى فيه دول المنطقة حطباً، والحديث لا يجري عن سورية والعراق ولبنان فقط، بل لا يستثني أحداً فمصر والجزائر وإيران وتركيا وغيرهم في قائمة طويلة من الدول التي كانت تتخاصم فيما بينها، إلى أن بات واضحاً أنهم يلقون مصيراً واحداً، وعلى الرغم من ذلك لم يكن دفاعهم عن وجودهم بالمستوى المطلوب، حتى مع تعاطف التهديدات القائمة.

فالمشروع المعد للبنان هو نفسه المشروع الغربي الذي يقوم على إشعال الأرض قبل الانسحاب منها لتأخير حركة الخصوم، الذين لن يستطيعوا ترجمة وزنهم الحقيقي بشكل نهائي قبل نجاحهم بإطفاء كل هذه الحرائق، التي تمتد من شرق آسيا إلى غربها ومن شمال إفريقيا إلى جنوبها!

الخصوصية اللبنانية

هذا لا يعني ألا خصوصية لبنانية لمشروع الحريق الكبير هذا، فهناك وصفة جاهزة، بل ويجري صياغتها بأدق تفاصيلها، وتوزيع أجزاء منها بأوراق مطبوعة على الأطراف المعنية بتنفيذها! وإن كان يرغب البعض بتشبيه الولايات المتحدة وفرنسا في لبنان بثنائية «الشرطي الجيد والشرطي السيئ» تبدو خطوط الفصل باهتةً بين الاثنين، فالمطروح

اليوم هو أن يقبل لبنان بإجراءات غربية تفاقم المشكلة بدل أن تحلها، لتكون الجائزة إنجاز هذه المهمة بضعة مليارات تثبت الحياة في الجسد الميت لساعات إضافية! ف «مشروع الميثاق للحكومة الجديدة» الذي وزعته السفارة الفرنسية في لبنان على الأطراف المعنية، يقوم بشكل واضح على المحافظة على الدور المعطل للدولة، بل ويفتح باباً لمسك دفاتر المصرف اللبناني من قبل الغرب بشكل مباشر، وتسمح أيضاً باستخدام انفجار المرفأ عند الضرورة لتهديد من يرفض أو يخالف المخطط المرسوم. فما الذي سيصل إليه لبنان بعد التزامه بالوصفة الغربية؟ سيحصل على قروض جديدة لن تحل المشكلة. وتكمل العقوبات الأمريكية شد الحبل على عنق لبنان فهذه الإستراتيجية باتت «مجرية» وتعطي نتائج واعدة، إذا ما طبقت على أنظمة مرتبطة بالغرب بشكل عضوي، ولا يمكن «فطامها» عن الدولار دون إجراء تغيير جذري في بنية نظامها، ولا يكتفي المشروع بالعقوبات الأمريكية، بل يهدد ماكرون أن عقوبات أوروبية يمكن أن تفرض إذا لم تتحقق الخطة المطلوبة في الزمن المطلوب.

مصادر القلق الغربي

يبدو مما سبق، أنه ليس هناك ما يعكّر صفو «مهندسي الفوضى» لكن الواقع يقول غير ذلك، فهناك مصدران أساسان للقلق الغرب، فإذا نظرنا إلى مشروع الفوضى العالمي نرى أنه اصطدم بعقبات كبيرة، فسورية وأوكرانيا كانتا آخر ضحاياه، وحتى أن المشروع لم يحقق مبتغاه تماماً، فهو وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه السوريون مثلاً، لا يعد إلا جزءاً من بسيطاً من مشروع الفوضى الشامل المطلوب، وفشلت كل المحاولات لإشعال بؤر جديدة حتى اللحظة، على الرغم من

لا يكفي إحراق لبنان فالحريق المطلوب اليوم يجب أن يكون ضخماً ترمى فيه كل دول المنطقة حطباً

الصورة عالمياً



- أكد وزير الخارجية الألماني، ضرورة عدم تضيق قضية الناشط الروسي، الكسي نافالني، إلى موضوع «السييل الشمالي-2» معتبراً أنه يجب على المطالبين بإلغاء المشروع «إدراك التداعيات».



- اتهم وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمحاولته «بلا خجل» إثارة الشكوك بشأن الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة باقتراحه على مؤيديه التصويت مرتين.



- قال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إن الناتو يسعى للعودة إلى مواجهة الحرب الباردة، منوهاً بأن حلف الناتو يطور البنية التحتية العسكرية، ويواصل نشر نظام دفاع صاروخي في أوروبا الشرقية.



- جرت مواجهات عنيفة اندلعت بين متظاهرين وعناصر الشرطة «الإسرائيلية» في شارع بلفور في القدس، خلال احتجاجات طالبت باستقالة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للأسبوع الـ 11 على التوالي.



- قالت الهند، يوم السبت إنها اتفقت مع الصين على العمل على تخفيف حدة التوتر على امتداد حدودهما المتنازع عليها، وذلك عقب اجتماع لوزيري دفاع البلدين في موسكو.



- في ضوء تنامي التوتر مع واشنطن، نقلت صحيفة جلوبال تايمز الصينية عن خبراء قولهم إن بكين ربما تخفف تدريجياً حيازاتها من سندات وأوراق الخزانة الأمريكية.



تمت ستجري محاولات تطوير سريعة وجدية. حملت السطور السابقة، أن هناك مصدرين للقلق الغربي، الأول: هو ما ذكر عن مقاومة الأقطاب الصاعدة لمشروع الفوضى المعد. أما الثاني: هو الحركة الشعبية واللبنانية كجزء من حركة شاملة عالمية، فانتفاضة تشرين ليست تعبيراً عن مشروع الفوضى، بل هي بذور لمشروع مضاد تماماً، يشكل إذا ما تلاقى مع التوازن الدولي الجديد حائط صد لا يمكن تجاوزه! بالطبع لم تصبح الحركة الشعبية اللبنانية قادرة على أداء هذه المهمة بعد، وتعاني من أمراض ومخاطر محدقة، منها مثلاً: اعتماد الغرب على قوى أساسية في النظام السابق ومحاولة زجها في وجه الحركة، أو ضمن صفوفها، إلى جانب «شيك على بياض» لمنظمات المجتمع المدني التي يجري إعدادها ودفعها للعب دور طرف مقابل وهمي للنظام القائم، ويجري هذا بالتزامن مع المشاكل الذاتية التي تعاني منها حركة شعبية لم تستطع إلى الآن صياغة برنامج يحمله ممثلون عنها، في مواجهة كل «الأوراق القديمة» المموجة، التي يجري تداولها سواء أكانت أمريكية أو فرنسية أو محلية «معطرة» برائحة الغرب.

الظرف العام يسمح للبنان بتجنب الفوضى، ويسمح لقواء الوطنية الخروج من مأزقها، عبر الانتقال لموقع مبادر يحجز لها موقعاً متقدماً عن القوى الأخرى القاصرة، مما يسمح أخيراً بتوجيه ضربة جديدة لمشروع الفوضى، تضاف إلى قائمة خسائره الممتدة على رقعة الكوكب الواسعة، وإذا ما نظرنا إلى تاريخ الشعب اللبناني نعلم بأنه قادر على توجيه هذه الضربة.

الاستثمار الكبير في إشعالها من قبل الغرب المتراجع، والحديث يدور هنا عن رقعة واسعة جداً، فأين الحرب الكورية الجديدة؟ وما أخبار المعارك الطاحنة التي انتظرها البعض بين الهند والصين؟ أو بين الهند وباكستان؟ وماذا جرى بمشاريع تقسيم العراق؟ وإشعال روسيا والصين وتركيا وإيران؟ وكم بقي من القوات الأمريكية المنتشرة خارج حدودها؟ وهل ستبقى القواعد الأمريكية الفارغة أعشاشاً للطيور، أم سيكون لها نفع في المستقبل؟ فهي منشآت يمكن الاستفادة منها قبل كل شيء!

ما مصير هذه الملفات كلها؟ التي وإن كانت ما تزال تشكل تهديداً خطيراً، إلا أنها لم تحدث على الرغم من أن الدبلوماسيين الغربيين باتوا ينامون في الشرق الأوسط أكثر من بيوتهم، فماترون يزور لبنان ثلاث مرات خلال فترة قصيرة، ويذهب من لبنان إلى العراق ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لل«جنود الآخرين» فرجال الاستخبارات والمبعوثين الخاصين، والمقاتلين وغيرهم يعملون على مدار الساعة، لكنهم لم ينجحوا حتى اللحظة، والوقت لم يعد في صالحهم كثيراً، فمشروع الفوضى لا يصلح لأي زمان، بل هو مشروع كغيره من المشاريع له تاريخ انتهاء صلاحية، ونحن نعيش آخر أيامه، هذا لا يعني بالطبع أن لبنان سيبقى بعيداً عن الفوضى، بل المقصود: أن إشعال لبنان مهمة صعبة لن تتم بسهولة، وإن

انتفاضة تشرين ليست تعبيراً عن مشروع الفوضى بل هي بذور لمشروع مضاد تماماً يشكّل إذا ما تلاقى مع التوازن الدولي الجديد حائط صد لا يمكن تجاوزه!

الولايات المتحدة بلاد العجائب والحكايات



سيشعر من يقرأ عنوان هذا المقال بأنه يحمل بعض السخرية وهذا الصحيح بالطبع، لكن المشكلة أنه يحمل أيضاً توصيفاً واقعياً أكثر منه ساخراً، والمشكلة الأكبر أن «بلاد العجائب» هذه تربط حول خصرها حبلاً يلتف طرفه الآخر حول عنق الكوكب، وبات من الضروري نزعها قبل فوات الآوان!

■ عتاب منصور

مع كل شروق للشمس نسمع أخباراً جديدة من الولايات المتحدة، وبات البعض يشعر أن طبيعة هذه الأخبار تزداد غرابة مع مرور الأيام، فهي عناوين لم يكن من الممكن التنبؤ بقراءتها قبل بضع سنوات فقط! لكنها اليوم جزء من الواقع الذي بات مألوفاً لبعض الشيء.

تعاني الولايات الأمريكية من أزمة عميقة لا يمكن فصل تجلياتها عن بعضها البعض، فقد تلقى اقتصادها ضربة كبرى بسبب مجموعة من العوامل المتراكمة، كان آخرها الأثر الذي تركه وباء كورونا، والذي أظهر تصدع الدولة وعدم قدرتها على التحرك السريع بغض النظر عن أسبابه، بالإضافة إلى

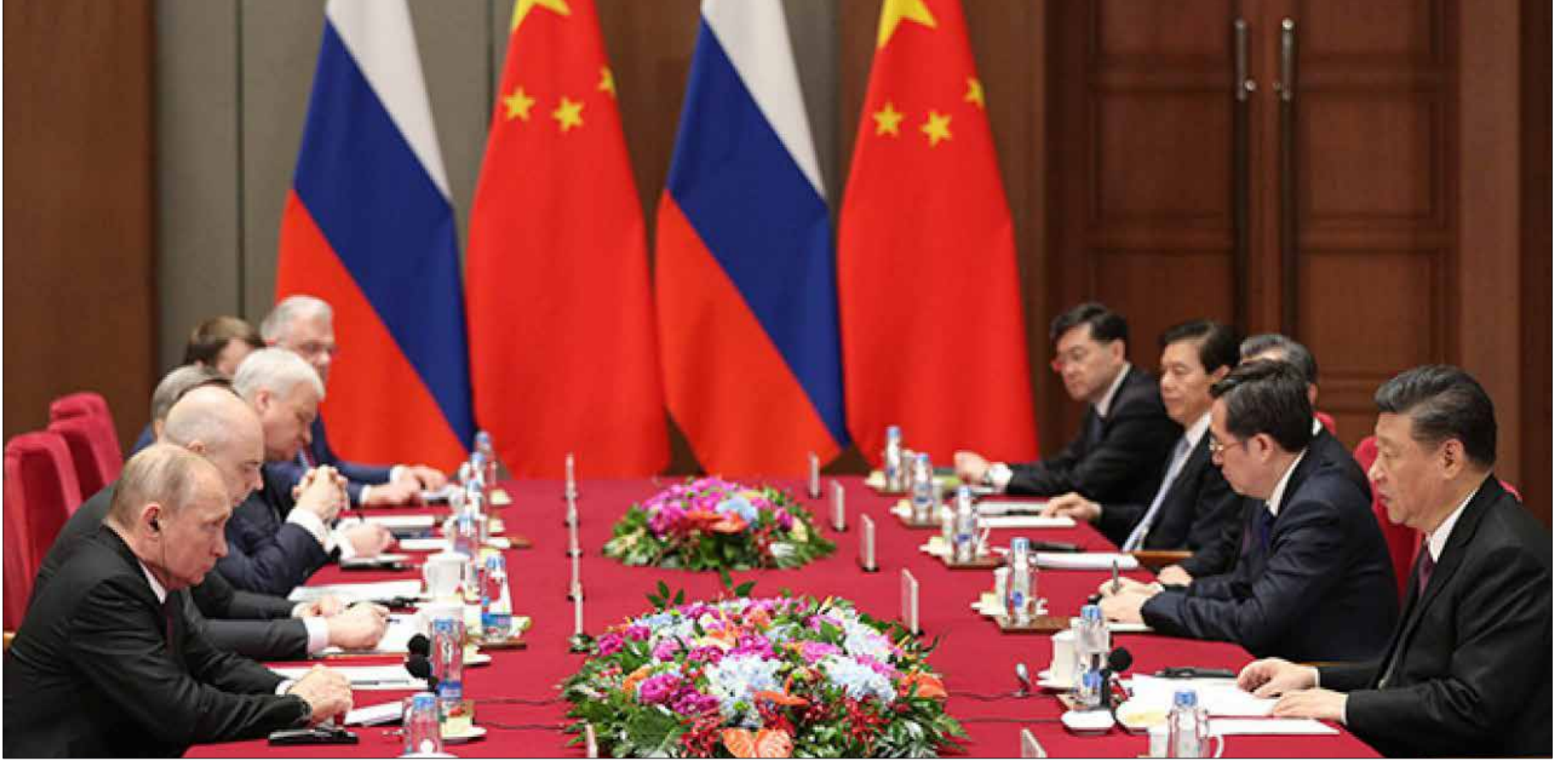
انقسام حاد للنخب الحاكمة الذي يشهد مع اقتراب الانتخابات، التي لا يمكن لأحد التنبؤ بنتائجها إياً كانت، لا في السياسة الخارجية فحسب، بل في الداخل المتصدع فتصريح الرئيس الأمريكي الذي طلب فيه من مناصريه التصويت مرتين لتجنب التلاعب باحتساب أصواتهم عبر البريد يؤشر إلى طبيعة الصدام القادم.

ومن جهة أخرى لم تتوقف الاحتجاجات، بل باتت طبيعتها تتغير بعض الشيء لتزداد وتيرة الصدامات بين التيارات المختلفة، فبات يمكن اعتبار هذه الاحتجاجات نافذة يظهر من خلالها حجم الانقسام والأزمة الداخلية، ففي قرارات مثيرة للجدل، أعلن البيت الأبيض عن أن إدارة دونالد ترامب سوف تقطع

التصويت عن مدن وصفته بالفوضوية، ويأتي تحرك الرئيس الأمريكي هذا الذي يهدف إلى حرمان مدن أمريكية من أموال الضرائب التي ساهم أبنائها في جمعها، وهو سلوك مستهجن، لكن إدارة الرئيس الأمريكي ترى أن هذه المدن تتساهل مع الحركة الاحتجاجية وتمنع ترامب من القيام بحملته الانتخابية.

وفي الجانب الآخر، يبدو أن الفريق المقابل لترامب لا يرى في الخسائر البشرية الهائلة بسبب كورونا - أو بسبب عنف الشرطة وحالات الصدام التي تجري في الشوارع - إلا نقاطاً سوداء يسجلها في رصيد ترامب الذي لا شك بأن مواقفه تظهر بوصفها جنوناً مطلقاً، لكنها مدفوعة بسلوك مقابل لا يقل جنوناً على الإطلاق!

الصين وروسيا وتخطي عتبة



وفي 7 حزيران 2019 وقعت روسيا والصين اتفاقية بشأن حصول الأخيرة على حصة في مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي-2. التعاون الاستثماري بين روسيا والصين يتطور، رغم كونه ليس مستقراً على الدوام. بآية حال، تتجاوز الاستثمارات الصينية في روسيا بشكل كبير الاستثمارات الروسية في الصين.

تفرض كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي «وينتوقع أن يواصل» قيوداً على الشركات الصينية التي تكتسب السيطرة على منشآت البنية التحتية الاستراتيجية والشركات التي تشكل العمود الفقري للنموذج التكنولوجي الجديد «ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة». يمكن لروسيا هنا، من خلال زيادة جاذبيتها لكبار المستثمرين الصينيين أن تحاول إعادة توجيه بعض موارد الاستثمار الصينية غير المشغولة. لكن هناك عقبات، أولاً لا تزال الشركات الصينية قلقة من التعرض للعقوبات الأمريكية «الثانوية». بنوك الدولة فقط هي من يمكنها أن تتجاهل العقوبات تماماً، لكن هذه البنوك تفضل تقليدياً استخدام مواردها لإقراض الأموال بهدف تمويل مشتريات الشركات الأجنبية للسلع والخدمات الصينية. ثانياً، هناك نقص في المشاريع الاستثمارية الكبيرة والجاذبة تجارياً في روسيا. تشتكي الشركات الصينية أيضاً من التشريعات الروسية الغامضة والحاجة إلى التماس دعم المشروع على مستوى سياسي عالٍ في كل مرة. يشير المعنيون الروس بدورهم إلى الشروط غير المواتية التي طرحها الجانب الصيني فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في روسيا، مثل اشتراط أن يتم إصدار القروض بضمانات حكومية، وأن يتم استخدام معدات وتكنولوجيا وعمالة صينية فقط.

تستخدم الولايات المتحدة، بالإضافة إلى القيود المنهجية على التجارة والاستثمار، ذرائع مختلفة لفرض قيود غير جمركية انتقائية على نطاق واسع على الشركات الصينية التي تنافس الشركات الأمريكية

في قطاعات غذائية أخرى، مثل: القمح، يمكن لروسيا التنافس مع الولايات المتحدة بسبب انخفاض تكاليف النقل. لكن في بعض الحالات، مثل: لحم الخنزير ولحم البقر، الحدود الموضوعة على الصادرات الروسية لا علاقة لها بالمنافسة الأمريكية، بل تتعلق بقضايا الصحة النباتية العالمية دون حل. وزاد من تعقيد هذه الحالات استياء بكين من القيود الروسية المفروضة على استيراد المواد الغذائية من الصين، التي يعيدها الجانب الروسي إلى عدم تطابق معايير السلامة مع المتطلبات الروسية.

في العموم، لا ترغب روسيا ولا تستطيع، استبدال الولايات المتحدة في السوق الصينية. بدلاً من ذلك، فإن هدفها هو الانتقال إلى مستوى جديد من التعاون الاقتصادي مع الصين يستلزم تكاملاً اقتصادياً «عميقاً». علاوة على ذلك، يجب على روسيا أن تتطلع من عضويتها في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عند التعااطي تجارياً مع الصين، الأمر الذي يصعب بدوره إمكانية التوصل لاتفاقات.

الاستثمارات والتكنولوجيا

أدت العقوبات إلى تعقيد استثمارات روسيا وتعاونها التكنولوجي مع الغرب بشكل كبير في مجالات مثل: الطاقة. إنه أحد الأسباب الذي يزيد من أهمية جذب الاستثمارات من الصين وشراء التكنولوجيا منها. في عام 2014، أنشأ البلدان «اللجنة الروسية- الصينية الحكومية الدولية للتعاون الاستثماري». في تشرين الثاني 2019 عقدت اللجنة اجتماعها السنوي السادس، حيث أعلنت عن إطلاق مشاريع عابرة للحدود تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من 10 مليارات دولار، وأيضاً دراسة 70 مشروعاً بقيمة 112 مليار. تستثمر الصين بفاعلية في قطاع الطاقة الروسي، حيث ضخّت 20,93 مليار دولار في السوق بين 2014 و2019. كمثال: تلقى مشروع «Yamal LNG» قرضاً بقيمة 12 مليار دولار «ما يشكل 60% من كامل التمويل المقترض» من البنوك الصينية.

هدف روسيا هو الانتقال إلى مستوى جديد من التعاون الاقتصادي مع الصين يستلزم تكاملاً اقتصادياً «عميقاً»

لم تعد العلاقات الصينية الروسية محدودة بالتعاون خوفاً من الهيمنة الأمريكية، فبناء العالم متعدد الأقطاب يسير بخطوات سريعة غير عابئة بالمعوقات. ومن النافل القول بأن ما وصل إليه البلدان يجب أخذه كنموذج يحتذى، سواء من حيث آفاق التعاون بين البلدان الساعية للخلاص من الهيمنة الغربية، أو من حيث الواقعية في التعااطي مع عالم اليوم ومع عقبات مثل هذا التعاون، أو حتى من حيث تأثير تعاون بهذا الحجم على بقية العالم، وخاصة البلدان النامية التي تشهد تحولات كبرى تجبرها على اختيار طرق جديدة. ويمكن فهم جزء من تطور العلاقات الروسية الصينية عبر التطرق بشكل رئيس للجانب التجاري والعلمي وتكوين جبهة موحدة في المنظمات الدولية.

مجموعة خبراء تعريب: عروة درويش

المتنامية بسرعة للسوق الصينية يمكنها من حيث المبدأ أن تضمن عقوداً كبيرة لكلا الموردين من روسيا ومن الولايات المتحدة. يبدو أن المخاوف بشأن المنافسة الحادة من جانب الموردين الأمريكيين للغاز الطبيعي لا أساس لها من الصحة، خاصة وأن الصين تشتريه بالفعل من موردين آخرين إلى جانب روسيا والولايات المتحدة «أستراليا وقطر». إن كان هناك تحديات متوسطة وطويلة الأجل للتعاون الروسي الصيني في مجال الطاقة، فليس للأمر علاقة بالمنافسة مع الولايات المتحدة، بل قد يتأتى عن التباطؤ محتمل الحدوث للاقتصاد الصيني، وعن التغيير الهيكلي لاستهلاك الطاقة في الصين لصالح الاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة.

ينطبق الوضع ذاته على سوق الطعَام الصيني. فهو سوق كبير وسريع النمو، وفيه مساحة كافية للعديد من المصنّعين الكبار. تأمل روسيا بأن تتمكن من زيادة صادراتها الزراعية إلى الصين إلى 9,5 مليار دولار بحلول 2024. ورغم هذا، فروسيا في بعض القطاعات لا تمتلك إمكانية التصدير بما يكفي لملء الفراغ الذي قد يظهر في حال توقف صادرات الولايات المتحدة إلى الصين. كمثال: يمكن لروسيا أن تغطي الآن ما يقرب من 10% من طلب الصين على فول الصويا، علماً أن الصين تأخذ بالفعل 89% من إجمالي صادرات الصويا الروسية.

يؤثر العامل الأمريكي إلى حد ما على التجارة والتعاون الاقتصادي بين روسيا والصين. فعلى خلفية العقوبات الغربية، أصبحت روسيا أكثر اهتماماً بتطوير التعاون مع الشركاء الصينيين. يعتقد العديد من الخبراء بأن بإمكان روسيا استخدام الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين لتعزيز وجودها في السوق الصينية باستخدام مجموعة من العناصر الهامة، وعلى رأسها الهيدروكربون والأغذية. ومع ذلك، يجب ألا نبالغ في منح أهمية للعامل الأمريكي في تطوير التجارة بين روسيا والصين.

بين 2014-2019، نمت صادرات النفط الروسية إلى الصين من 33,108 مليون طن إلى 75,857 مليون طن، ما جعل روسيا المورد الرئيس للنفط إلى الصين. أدى النمو السريع لصادرات النفط الروسية إلى الصين لحدوث تعديلات استراتيجية في سياسة الطاقة الدولية. تم تشغيل خط أنابيب غاز سيبيريا رسمياً في كانون الأول 2019، ويفترض أن طاقته التصديرية السنوية 38 مليار متر مكعب. كما دخل الغاز الطبيعي الروسي إلى السوق الصينية، وابتداءً من 2019 بدأت «بترو- تشاينا» باستيراد 3 ملايين طن من الغاز الطبيعي من مشروع Yamal LNG سنوياً. ومع ذلك، فالقدرة

الاجتماع خوفاً من الأمريكي

لا نستطيع استبعاد قيام الأطراف بتخفيف بعض القيود تكتيكياً، إلا أنها تشكل على الأرجح اتجاهًا طويل الأجل يحتم على كين الاستجابة له. من المرجح أن تكون هذه الاستجابة هي إنشاء نظام بحث وتطوير صيني مكثف ذاتياً، مع فتح الباب بشكل محدود لمشاركة شركاء أجانب. في هذه الحالة، لدى روسيا فرصة للوصول إلى مستوى جديد من التعاون مع الصين في العلوم الأساسية والبحث والتطوير، على الرغم من أن هذا سيتطلب التغلب على بعض العقبات الإدارية والمالية والقانونية. على سبيل المثال: يستمر الغرب باحتلاله الأولوية الدولية بالنسبة لمعظم المراكز العلمية الروسية. يتطلب تطوير التفاعل مع الصين مهارات وكفاءات وأفراد جدد. من الضروري أيضاً تحديد أولويات التفاعل على المدى الطويل. في الوقت نفسه، لا يزال يتعين على روسيا أن تمنع «هجرة الأدمغة» على نطاق واسع. سيكون من مصلحة روسيا إنشاء اتصالات متعددة الأطراف في مجالات البحث والتطوير ذات الأهمية.

موقف موحد

على الرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين متوترة للغاية حالياً، فمن غير المرجح أن تقدم الولايات المتحدة دعماً حكومياً مباشراً للحركات الانفصالية في الصين. ومع ذلك، هناك أسباب للاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستقدم بشكل متزايد دعماً غير مباشر للحركات الانفصالية الإقليمية في الصين، وذلك من خلال قنوات القطاع الخاص في المقام الأول. في الوقت ذاته، من المرجح أن تكثف الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية في المنظمات الدولية بشأن قضايا، مثل احترام حقوق الأقليات في الصين، وأن تستمر في محاولة التأثير على الرأي العام العالمي، وأن تزيد تمويل المنظمات الأمريكية العاملة في هذا المجال.

وبالنظر إلى أن قادة روسيا والصين يتبنون مواقف متماثلة بشأن النزعات الانفصالية، يمكننا أن نفترض أن فرص التعاون في هذا المجال ستتوسع. من المحتمل أن يتطور التفاعل بأشكال مختلفة: من التصويت المشترك في المنظمات الدولية «أجهزة الأمم المتحدة ضمناً» إلى تبادل الخبرات في «تحييد» النفوذ الغربي في بلدانهم، وتحجيم تأثيره على مؤسسات المجتمع المدني المحلية. يمكن مناقشة مكافحة النزعة الانفصالية في منظمة شنغهاي للتعاون وربما بين دول البريكس، على الرغم من أن انضمام الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي للتعاون سيجعل من الصعب للغاية تحقيق نهج موحد لمشاكل النزعات الانفصالية.

المواقف الرسمية لروسيا والصين متقاربة أيضاً بشأن دعم الولايات المتحدة للمعارضة السياسية، وتعزيز أجندة ما يسمى «حقوق الإنسان» والقيم الليبرالية. يجعل هذا التقارب من الممكن توسيع التفاعل الثنائي في مجموعة متنوعة من الأشكال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنسيق جهود البلدين في المنظمات الدولية، ومن خلال تشكيل الرأي العام العالمي.

سيؤدي هذا في نهاية المطاف لتعديلات هيكلية هامة في المنظمات الدولية بلا شك.

■ المصدر: <https://russiancouncil.ru/papers/Russia-China-2020-En.pdf-Report58>



على تطوير شبكة من الجامعات الرائدة على المستوى العالمي لجذب عدداً متزايداً من الطلاب والأساتذة الأجانب. نظراً لعلاقاتها المتدهورة مع الولايات المتحدة، ستبذل بكين جهوداً إضافية «لإعادة» أعضاء هيئة التدريس الصينيين من الجامعات الأمريكية، ولتطوير العلاقات بين الجامعات الصينية والشركاء غير الغربيين.

يمكن لروسيا استخدام هذا الوضع لتعزيز مكانتها في سوق التعليم الصيني، على الرغم من أن موسكو حتى الآن لديها فرص محدودة إلى حد ما في هذا المجال. تنبع الصعوبات من حقيقة: أن البنية التحتية للعديد من الجامعات الروسية قديمة، وقلة من هذه الجامعات تقدم برامجها باللغة الإنكليزية، ومن الصعب الحصول على تأشيرة طالب في روسيا، والأهم من ذلك أن الخريجين الصينيين من الجامعات الروسية يجدون صعوبة كبيرة في العثور على وظيفة في بلادهم عند الانتهاء من دراستهم.

من أجل ألا تعرقل القيود الحالية التعاون التعليمي مع الصين، ينبغي إعطاء تصدير الخدمات التعليمية الروسية إلى الصين الأولوية ذاتها الممنوحة لتصدير الأسلحة الروسية. بالإضافة لذلك، يمكن تطوير حلول لتوسيع فرص التنقل التعليمي في كامل منطقة أوراسيا أو على مستوى أوسع ومتعدد الأطراف. مثال: داخل منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس وما إلى ذلك. إن تطوير التعاون التعليمي بين روسيا والصين سيسمح لروسيا ليس فقط بالحصول على موطئ قدم في السوق الصينية الواعدة، بل أيضاً إرساء أساس اجتماعي أكثر صلابة للعلاقات الثنائية بشكل عام تجعلها تحقق المعطيات العابرة للتحالف الراهن.

ينطبق ما يحدث في التعليم العالي بين الولايات المتحدة والصين على التعاون العلمي أيضاً، فمع تزايد الولايات المتحدة في شروط توفير التمويل الحكومي لمثل هذا التعاون، بدأ عدد المشاريع الثنائية في التقلص بشكل ملحوظ. فعلى الرغم من أننا



بالنظر إلى أن قادة روسيا والصين يتبنون مواقف متماثلة بشأن النزعات الانفصالية يمكننا أن نفترض أن فرص التعاون في هذا المجال ستوسع

التدريجي لـ «القطبية التكنولوجية الثنائية» العالمية. سيكون من مصلحة كلا البلدين تجنب الاعتماد بشكل مفرط على البنية التحتية والتكنولوجيا لبعضهما البعض، وهذا الهدف مهم بشكل خاص لروسيا. ولذلك فإن المشاريع متعددة الأطراف واعدة للغاية هنا. تحاول الولايات المتحدة بنشاط تشكيل جبهة تجارية واستثمارية غربية موحدة ضد الصين، بمشاركة دول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وحلفاء وشركاء آخرين. في الدعوة إلى «التضامن الغربي»، لا تشدد الولايات المتحدة على التجارة، بل تؤكد على المشكلات المشتركة عند التعامل مع الصينيين - حماية الملكية الفكرية، ومعارضة «المنافسة غير العادلة»، ومنع الصين من اختراق القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، والمعارضة الجماعية للمشاريع «ذات الدوافع السياسية» مثل: مبادرة الحزام والطريق. تخلق «الجبهة الغربية الموحدة» ضد الصين تهديدات غير مباشرة لروسيا أيضاً، حيث تثير إمكانية تطبيق آليات جديدة لتنسيق النهج الغربي تجاه بكين على موسكو. من المفيد لروسيا أن تعزز التقارب بين الصين وأوروبا، والصين واليابان، والصين ودول شرق آسيا الأخرى، شريطة أن تصبح موسكو أيضاً جزءاً من الاتفاقيات متعددة الأطراف الجديدة، بما في ذلك تلك التي تخفف من العواقب السلبية للعقوبات الأمريكية ضد الدولتين.

المجال العلمي

لا يؤثر العامل الأمريكي بشكل كبير على التعاون التعليمي والثقافي بين روسيا والصين، رغم أنه يمكن أن يعطي مثل هذه العلاقات دفعة إضافية. من المرجح أن يعمد الأمريكيون لاستخدام القيود المفروضة على عدد الطلاب الجامعيين والخريجين الصينيين في الجامعات الأمريكية كواحدة من أكثر الأدوات وضوحاً، وذات الأهمية الاجتماعية في المنطقة بهدف الضغط على الصين. تحاول الصين بالفعل العمل بسرعة

«العقوبات ضد هوائي هي الحالة الأكثر شهرة». الهدف الإستراتيجي لواشنطن من ذلك هو منع الصين من كسب الحرب التكنولوجية مع الولايات المتحدة في الأماكن الرئيسية للنموذج التكنولوجي الناشئ. يتضمن الرد الذي تعتمد عليه بكين التقليل التدريجي للاعتماد الصيني على سلاسل التكنولوجية الأمريكية. على سبيل المثال: البرمجيات أمريكية الصنع وإنشاء حلول تكنولوجية خاصة بها. لدى روسيا فرصة للتكيف مع عملية تطوير البدائل الصينية للسلاسل التكنولوجية الأمريكية في المجالات التي تتمتع فيها روسيا ببعض المزايا النسبية، مثل المعلومة والتكنولوجيا الحيوية والفضاء والطاقة النووية... إلخ.

2020-2021

على خلفية العقوبات الغربية ضد روسيا والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أعلنت حكومتا البلدين بالفعل بأن عامي 2020-2021 سيكونان عامي التعاون العلمي والتقني والابتكاري الروسي الصيني، على الرغم من أنه لا يزال من الصعب قياس التأثير الحقيقي للتعاون الثنائي في هذا المجال. كمثال: في 17 أيلول 2019، عقدت ندوة مشتركة بعنوان «التعاون في الابتكارات العلمية والتكنولوجية» في تيانجين. شمل الحدث ثلاث جلسات خاصة متزامنة حول التصنيع «الذكي» والطب الحيوي والرعاية الصحية ومعدات الهندسة البحرية. تم تقييم ما يقرب من 200 مشروع تكنولوجي روسي متطور، وتم توقيع اتفاقيات لنقل التكنولوجيا والتطوير المؤسسي والاستثمار وتطوير استعمال الموارد المشتركة.

القضية الرئيسية المتبقية هي الأسلوب المفضل للتعاون التكنولوجي لكل طرف. تفضل روسيا إقامة شركات مؤسسية على أساس «المنصات التكنولوجية» ذات الأولوية. تنبع المخاطر طويلة المدى بالنسبة لروسيا في هذا المجال من احتمالية حدوث انقسام تكنولوجي علمي والظهور

البشرية تنتحر: القاتل الرأسمالي «المحايد»



■ محمد المعوش

إن وصول المجتمع الرأسمالي إلى حدوده التاريخية يعني أن مستويات الوجود الاجتماعي المادية والمعنوي مازومة في قدرتها على إعادة التجدد على الأرضية ذاتها. وإذا كان تحليل الأزمة الاقتصادية يحتاج للمادة الاقتصادية والنقدية والمالية التي تكثفت في مواد سابقة في قاسيون، ضمن تحليل قانون ميل معدل الربح إلى الإنخفاض، والذي وصل في المرحلة الراهنة إلى مستويات الصفر، فإن تحليل الأزمة المعنوية الروحية يتطلب دعماً من المادة الاجتماعية، التي تعبر عن تدمير قوة العمل الحاصلة من قبل نمط الحياة الرأسمالي عبر تدمير الإطار العقلي الذي عبره تتجدد قوة العمل البشرية، وصولاً إلى تدمير الإطار الجسدي لهذه القوة، وهنا نطل على تطور بيانات الانتحار والمرض العقلي عالمياً، فـ«السيف أصدق أنباء من الكتب» كما يقول أبو تمام.

تدمير قوة العمل عبر علاقة مادي-معنوي أشرنا في مواد سابقة أن أزمة نمط الحياة في الرأسمالية المتمثلة في الاغتراب تدفع إلى انهيار بنية العقل عبر سلب الإنسان وجوده الإنساني، عبر سلبه أهدافه ومعاني حياته، وتحويله إلى كائن استهلاكي لا علاقة ضرورية بينه وبين المجتمع. هذا الانهيار يمكن أن يسلك اتجاهين مختلفين، ومتداخلين غالباً: الانهيار العقلي المتمثل بالمرض العقلي الذي يشكل الفصام أقصى أشكاله كتعبير عن انقطاع الصلة مع المجتمع، وهناك الانتحار الذي يعبر عن وصول العقل إلى خلاصات انغلاق أفق الحياة ولا جدواها، وعدم القدرة على تحمل مصاعبها المادية والمعنوية.

الانتحار بالأرقام

تذكر منظمة الصحة العالمية في مادتها المنشورة في العام 2014 والمعونة «منع الانتحار، ضرورة عالمية»، أن الانتحار يحصد سنوياً أكثر من 800 ألف إنسان حول العالم! مع اعتراف المنظمة أن هذا الرقم ليس دقيقاً بسبب عدم وجود آلية لإحصاء الضحايا، وخصوصاً في ظل عدم التبليغ الفعلي عن حالات الانتحار في العديد من البلدان، مضافاً إليهم نسبة أكبر ممن يحاولون الانتحار. وعلى الرغم من تباين نسب الانتحار حسب الجنس والعمر والمستوى المعيشي بين الدول، إلا أن الانتحار في 2017 يشكل 1,4% من حالات الموت عالمياً. ليس رقماً صغيراً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعدد أسباب الموت التي تضعها المنظمة في الحسبان، بدءاً من أمراض القلب، والجهاز التنفسي، ومرض نقص المناعة «إيدز»، وأمراض الكلى، الأمراض الهضمية، وصولاً إلى الكوارث الطبيعية، والحروب، جرائم القتل، وحوادث السير، وإفراط استخدام المخدرات، والحرائق، وارتفاع حرارة الطقس... وتقدر الأرقام بأن هناك شخص يموت من جراء الانتحار كل 40 ثانية.

إن 75% من حالات الانتحار هي في الدول

ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والباقي في الدول مرتفعة الدخل. وبينما تحصد الفئة العمرية بين 45 والـ 60 عاماً أعلى نسبة في الدول مرتفعة الدخل، ترتفع النسبة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في الفئة العمرية بين 15 والـ 25 عاماً، وهذا بحد ذاته مؤشر على عمق الأزمة في الدول الأفقر والانغلاق المبكر للأفق في هذه المجتمعات، وتعاظم الأزمات فيها.

وإذا ما أردنا المقارنة بين بعض الدول، إن نسبة الانتحار في الولايات المتحدة هي ثالث أعلى نسبة في الأمريكيتين حيث تشكل النسبة فيها حوالي 13 لكل 100 ألف شخص، بينما في كندا هي حوالي 11 حالة «في تقارب مع الأرجنتين وتشيلي»، وتتقدم غويان بـ 26 حالة، والأوروغواي بـ 17 حالة. في أستراليا إن النسبة هي 11 لكل 100 ألف. أما في أوروبا الغربية والشمالية، تحتل فرنسا وفنلندا والسويد النسبة الأعلى بـ 12 حالة، وفي أوروبا الشرقية تحتل أوكرانيا «شبيهة بروسيا» النسبة الأعلى بـ 25 حالة، وبيلاروسيا بـ 19 حالة، بينما النسبة الأعلى عالمياً تمثلها غرينلاند بـ 51 حالة لكل 100 ألف من السكان. أما في إفريقيا فتتقدم لاسوتو بـ 32 حالة، تليها زيمبابوي بـ 27 حالة. النسبة ترتفع في الهند إلى 16 حالة، بينما هي في الصين 7 حالات لكل 100 ألف. وفي الدول العربية فإن المتوسط هو 5 حالات لكل 100 ألف. وفي أقصى الشرق تشكل كوريا الجنوبية (20 حالة)، واليابان (15 حالة) النسبة الأعلى.

والغريب في الإحصاءات العالمية أن نسبة الانتحار عالمياً انخفضت بحوالي 5 حالات لكل 100 ألف من 15 حالة في 1990 إلى 10 حالات لكل 100 ألف في 2017. قطعها فترة صعود عالمي في وسط التسعينات إلى 16

لا يبدو ان هناك قدرة لمنظمة الصحة العالمية على منع الكوارث الاقتصادية وما تسببه من ويلات اجتماعية ولا على ملء الفراغ الروحي الذي تعاني منه البشرية

حالة كمتوسط عالمي. هذه الغرابة تزول إذا ما اعتبرنا أن موجات الانتحار تأتي تالية لمرحلة الأزمة ولا تحصل مباشرة فيها، ولكن هناك تفسير آخر، ألا وهو أن نسبة التحسن في مستوى المعيشة ارتفع في العديد من الدول الأكبر من حيث عدد السكان، ومنها: الصين والهند وروسيا وبنغلاديش. فهذه النسبة انخفضت في الصين «الأولى عالمياً من حيث عدد السكان» من 20 حالة في التسعينات إلى 7 حالات، والهند «الثانية عالمياً» من حالة 25 إلى 20 حالة، وبنغلاديش «الثامنة عالمياً» من 10 حالات إلى 6 حالات لكل 100 ألف، وفي روسيا «التاسعة عالمياً» انخفضت من 50 حالة «في المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي» إلى 25 حالة. وهذا ما يعوض أي ارتفاع لنسب الانتحار في باقي دول العالم، خصوصاً أن الدول الأخرى الأكبر من حيث عدد السكان حافظت فيها نسب الانتحار على النسبة ذاتها كما في إندونيسيا «الرابعة عالمياً من حيث عدد السكان» ونيجيريا «السادسة عالمياً» والبرازيل «السابعة عالمياً». ومقارنة بهذه الدول الأكبر سكاناً التي انخفضت فيها نسبة الانتحار، ارتفعت نسبة الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية «الثالثة عالمياً من حيث عدد السكان» من 12 حالة في التسعينات إلى 13 حالة.

أما من حيث طريقة الانتحار فإن السلاح الناري هو الأعلى عالمياً (8%) نسبة إلى باقي الطرق، حيث تأتي غرينلاند والولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة في استخدام هذه الطريقة (60%) ما يعبر عن نسبة استخدام السلاح في هذا المجتمع، أما السبب الثاني عالمياً فهو المواد المسومة، حيث قُدر عدد المنتحرين خلال الـ 50 سنة الأخيرة بسبب التسمم بـ 14 مليون إنسان!

محاولات بئسة

على الرغم أن المنظمة تعتبر أن أسباب الانتحار تتركز في اعتلال الصحة العقلية، والتراجع الاقتصادي، ونسب الطلاق والتفكك الاجتماعي، واستخدام الكحول.. إلا أنها لا تشير إلى ارتباط هذه الأسباب عميقاً بالبنية الرأسمالية، فتتحول خطتها لتخفيض هذه النسبة عبر ما سمي بخطة التدخل و«الخط الساخن» الخاص إلى «رفع عتب». فلا يبدو أن هناك قدرة لهذه المنظمة على منع الكوارث الاقتصادية، وما تسببه من ويلات اجتماعية، ولا القدرة على ملء الفراغ الروحي الذي تعاني منه البشرية.

أرقام أعلى

إذا ما أردنا تجاوز الفصل القصري بين الجسدي والعقلي، فإن دمج الانتحار مع الوفاة جراء أمراض القلب «حوالي 18 مليون إنسان» والسرطان «حوالي 10 مليون» كتعبير جسدي مباشر عن الأزمة الفردية، فإن عدد المتوفين عالمياً بسبب الارتباط المباشر بنمط الحياة الرأسمالي يبلغ سنوياً حوالي 30 مليون إنسان.

إن وباء كوفيد-19 بلغ عدد ضحاياه لحد الآن 24% من هذا الرقم. وإذا ما جمعنا الأعداد لـ 5 سنوات متتالية، فإن الرقم (150 مليون إنسان) هو مرتان ونصف أعلى من ضحايا الحرب العالمية الثانية وسنواتها الخمس. ويصبح ضحايا الانفجار النووي في هيروشيما وناكازاكي «190 ألف إنسان» بسيطاً.

إن الأزمة المعنوية- الجسدية تقضي عملياً على البشرية أكثر من الحروب. إنها «جريمة محايدة» يتحملها بالكامل نظام الإبادة الرأسمالي و«ما صاغوه فيها من زُخرف ومن كذب» كما يستكمل أبو تمام قصيدته.

أربعة كتب ومجلة

قاسيون

العلم للشعب في نسخة إلكترونية

صدر عدد صيف 2020 من مجلة «العلم للشعب» الأمريكية لأول مرة بالصيغة الإلكترونية PDF، وفي 110 من الصفحات التي تحتوي 18 مقالاً حول البيئة والاشتراكية والرأسمالية، وذلك بعد توقف النسخة المطبوعة بسبب جائحة كورونا.

تاريخ إعصار كاترينا 1915-2015

وصل إعصار كاترينا إلى ولاية نيو أورليانز الأمريكية بتاريخ 29 آب 2005، ويؤكد الكاتب أندري هورويتز في كتابه «تاريخ إعصار كاترينا 1915-2015» الصادر مؤخراً عن جامعة هارفارد أن القرارات التي تسببت في الكارثة امتدت عبر القرن العشرين. ويكشف هذا الكتاب الذي استند إلى أبحاث دقيقة وضوح العلاقة بين انعدام المساواة الاجتماعية والجغرافيا الحضرية، ويقدم لمحة تقشع لها الأبدان عن الكوارث المستقبلية في طور التكوين بسبب ذلك.

مستقبل المزرعة الصغيرة

يدافع كريس سماجي في كتابه

صدرت أربعة كتب مؤخراً عن عدد من جامعات العالم، بالإضافة إلى مجلة باللغة الإنكليزية.



ولادة الطاقة

صدر عن جامعة ديوك كتاب «ولادة الطاقة» لكارا نيو داغيت، ويتحدث عن الوقود الأحفوري، الديناميكا الحرارية وسياسات العمل. يجادل داغيت، في بحثه عن الصلة التاريخية بين الطاقة والعمل، ويقول بأن تغيير سياسات العمل فقط - وعلى الأخص، العمل المأجور - سوف يحل مشكلة الطاقة. بحيث يجري استبدال أحد مصادر الطاقة بأخر يضمن وجود كوكب صالح للسكن.

الزراعية لمواجهة الأزمات الحالية.

الهجرة الكبرى التالية

تتحدث الصحفية سونيا شاه في كتابها «الهجرة الكبرى التالية» الصادر في لندن مؤخراً - عن هجرة الحيوانات والنباتات والبشر، وحسب رأيها فإن القضايا الـ 3 متعلقة ببعضها، لترتبط بين الهجرات البشرية الأخيرة، وتساعد الهستيريا المعادية للهجرة في فترة الأزمات وأثارها الثقافية والاجتماعية، وبين تحطم التنوع البيولوجي في البيئة.

«مستقبل المزرعة الصغيرة» - الصادر عن جامعة هارفارد مؤخراً - عن قضية الاقتصادات المحلية الصغيرة والتنوع الزراعي والاكثفاء الذاتي والأرض المشتركة، وقال المزارع والباحث الاجتماعي كريس سماجي، بأن تنظيم المجتمع الزراعي على نطاق صغير يوفر واحدة من أكثر الاستجابات العقلانية لتغيرات المناخ وأزمات الحضارة الرأسمالية الأخرى، وأفضل فرصة للبشرية للبقاء على قيد الحياة. كما يناقش في كتابه العديد من الخطط

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



حرص السوريون على نقل تراث بلادهم إلى أبنائهم، ومنه: تعليم الأبناء التراث الوطني في مرحلة الجلاء، مثل قصة «الثأران» للاديب الراحل فارس زرزور، المخصصة للأطفال والمنشورة في مجلة أسامة. في الصورة: غلاف مجلة أسامة العدد 213 تاريخ 1 كانون الأول 1977، من رسوم الفنان الراحل ممتاز البحرة المخصصة لقصة «الثأران».



طريق الحرير للمنح الدراسية

صرحت وزارة التعليم الصينية بأنها وقعت اتفاقيات مع 54 بلداً حول الاعتراف المتبادل بشهادات التعليم العالي. وأقامت الصين أيضاً تعاوناً وتبادلاً تعليمياً مع 188 بلداً ومنطقة و46 منظمة دولية. وأوضح منتدى معرض الصين الدولي لتجارة الخدمات الذي شاركت فيه 18 ألف شركة من 148 بلداً ومنطقة، إن الصين هي أكبر مصدر في العالم للطلاب الدوليين حيث يدرس حوالي 1,4 مليون صيني حالياً خارج البلاد. وإن عدداً متزايداً من الطلبة الأجانب يختارون الدراسة في الصين. كما أن الحكومة الصينية أقامت برنامج طريق الحرير للمنح الدراسية للمساعدة في تدريب المواهب للدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق.



المرتبة 21 بين الجامعات

احتلت جامعة موسكو المرتبة الـ 21 في التصنيف الذي وضعته جامعة تايمز للتعليم العالي، لجامعات العالم، التصنيف الخاص بجودة التعليم لعام 2021. كما احتلت الجامعة المرتبة الـ 55 في تصنيف البحث العلمي. ومن حيث الموارد المالية من البحوث الصناعية «industry income» احتلت المرتبة 40، أي تقدمت 14 مرتبة خلال سنة. واحتلت الجامعة في التصنيف العام الذي يشمل جميع المؤشرات المرتبة 74 وبذلك تقدمت 15 مرتبة مقارنة بالسنة الماضية. وصرحت رئاسة الجامعة: تواصل جامعة موسكو الصعود إلى أعلى في قائمة تصنيف أفضل الجامعات في العالم، بفضل النتائج العلمية التي تحققتها ونجاحها في مجال التعليم.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/09/06» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

حينما تغط دمشق في النوم



على الوقت المحدد إلى العمل. يكون المرء مُنشغلاً بالأمر يتم سحقه، إغضابه، حصره، إهانتته، وجل ما يريده أن يصل سالماً إلى بيت يختبئ فيه. أتذكر أنني في تلك الرحلة الليلية وصولاً إلى البيت شعرت بنوع من السعادة، لأنني أحسست بشيء ما تجاه المدينة في لحظة من الزمان. وهذا أمر لم يعد يحصل كثيراً، فالحياة هنا لا تتيح الوقت كي يختبر المرء مشاعره أو يتأملها، أو ربما يكون الأمر معكوساً؛ فالمشاعر السلبية المرتبطة بضغوط الحياة والغضب، والخوف مما سيأتي، والحزن على ما ذهب، لا تترك مجالاً لبناء صلة من أي نوع مع هذا الحيز. لكن ليل دمشق على حين التحايل على المرء ويأخذه على حين غرة، يبدو الهواء فيها منعشاً، كما لو أنك تستطيع أخيراً أخذ نفس عميق، ستحتاجه غداً حينما يعاودك الشعور بالاكتئاب.

في ليال أخرى على مدار السنوات السابقة، بت أنتظر السيارة كل مرة أن تقترب حتى أتأمل تلك الراجية، كما لو أن تلك اللحظات تخصنا وحدنا أنا وهي. تمشي السيارة ببطء تحت أعمدة الإنارة في الشارع، تأخذ الطريق الصاعد نحو الساحة، وأنا أفتح الشباك وأهمس لنفسي «أنا هنا الآن».

في أحلام تَخُصّه، يسمح للعيون التي تراه بأن تأخذ وقتها في تأمله، وملاحظة التغيرات التي طرأت عليه، ولم يكن بالإمكان رصدها خلال رحلة صخبه اليومي. تلك الثواني القليلة التي تعبر فيها السيارة أسفل العلم الكبير تعطيني هذا الإحساس بالسبوة على المكان وبأنه يخصني، أو أنني دفعت الكثير من الأثمان، التي أكاد أدركها أو لا أدركها كي أكون فيه. لا يمتلك العلم هنا دلالات سياسية، على الأقل بالنسبة لي، يعود رمزاً سابقاً للمعارك والسجلات والانقسامات، يعود رمزاً لصلة تخصني مع المكان الذي ولدت فيه. من المحزن ألا تشعر بأنك تمتلك مكاناً إلا بعد أن يغط في النوم. هو ذات الإحساس الذي قد يصيبك إذا ما تجولت في أحياء مدينة مغطاة بالثلج، قرر سكانها الاختباء من البرد داخل بيوتهم. في ذلك الوقت أيضاً تحس بأن حركتك تكتسب بعداً جديداً، وأن آثار أقدامك الذي تركتها على الثلج أشبه بعلامة حفرها عبورك من هنا. كان ينبغي أن يكون الأمر معكوساً تماماً؛ أن تمتلك مدناً وهي تضج بالحياة في يوم صاخب. لكننا غالباً ما نشعر بأننا غير مرتئين في أيام مثل هذه، ويكون الأمر أشبه بمعركة لحجز مكان في الباص، أو مساومة الباعة، والوصول

ليل دمشق
يستطيع التحايل
على المرء
ويأخذه على
حين غرة يبدو
الهواء فيها
منعشاً كما لو
أنك تستطيع
أخيراً أخذ نفس
عميق

يحدث أحياناً أن أكون عانداً في وقت متأخر إلى البيت، أطلب سيارة أجرة من مكتب موثوق للتكسي، كي لا اشغل بالي بسيناريوهات مرعبة لحوادث اختطاف قد تحصل. كثيراً ما يصدف أن يكون السائق في مثل عمري أو أكبر قليلاً، وبالتالي يفضل رفع صوت الموسيقى، يسرع في ممرات وشوارع دمشق. تجتاز السيارة شارع بغداد وتمر بجسر الثورة الذي يبدو مهجوراً، ترى فيه بقايا آثار الازدحام النهاري، كأكياس يطيرها الهواء تدور حول نفسها في دوامات غير منتهية، وبقايا خضراوات ستتعفن غداً تحت الشمس. تكمل السيارة مشيها، الشوارع مضاءة بحيث أستطيع تأمل الهوية الجديدة للمكان وهو خال من البشر، ينتابني نوع من الأسى. كم هو مرهق هذا المكان، كما لو أنه استنزف قواه تماماً. في ساحة الأمويين جنود يسهرون على الحاجز، تعبر السيارة بهم وتبادل جميعنا نظرات خاطفة كما لو أننا نتشارك سراً حول الهينة الليلية للمدينة.

■ نور ابو فراج

في النفس. في تلك اللحظات بالذات ينتابني شعور خاص بالتمكك للمكان، كما لو أنني أنسى لعدة ثوان كل تلك المعارك والسجلات التي حصلت حول العلم، وأنسى كل «الصخب والعنف» الذي ضجّت به السنوات الماضية. «أنا هنا والآن» أردد في سري، كما لو أنني أريد أن أثبت هذه اللحظة في داخلي، واستعيد صلة فقدتها مع المكان. تبدو دمشق ليلاً أشبه بطفل نائم ظل يشاغب طوال النهار، يبكي، يصرخ، ينشر العابه في كل مكان محيلاً الغرفة إلى دمار، يلتصق بثوب أمه بحيث لا تستطيع التقاط أنفاسها. لكنه وحينما ينام يبدو مسالماً غارقاً

وتماماً في اللحظة الذي تتسلق فيها السيارة جبل قاسيون كي تصل إلى دوائر مشفى الشامى، تعبر أسفل راية ضخمة خفاقة للبلاد، رفعت في حديقة تشرين كي تبدو مطللة على سفح الجبل. أحس بالتأثر بصورة غامضة يصعب وصفها كما لو أن قلبي ينكمش في داخلي. كان الناس أذكاء حينما خطر لهم اختراع فكرة الرايات وتحويلها إلى رموز. هناك سحر ما يتعلق بحركة القماش الذي تلعب به الريح. وكلما كانت الراجية أعلى وأكبر زاد التأثير الذي تتركه